جامعة الجزائر1
كلية العلوم الإسلامية

قسم العقائد والأديان

مصطلح(حسن صحيح) وتفسيره عند المعاصرين

(دراسة تحليلية نقدية)

مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم الإسلامية تخصص الكتاب والسنة

إعداد الطالب: أحمد سحوان

السنة الجامعية:1432/1431ه-2011/2010م

جامعة الجزائر1
كلية العلوم الإسلامية

قسم: العقائد والأديان **تخصص: الكتاب والسنة**

مصطلح(حسن صحيح) وتفسيره عند المعاصرين

(دراسة تحليلية نقدية)

مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم الإسلامية

إعداد الطالب: أحمد سحوان

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د	عبد المجيد بيرم	رئيسا
أ.د	محمد عبد النبي	مقررا
د	رضا بوشامة	عضوا
د	محمود مغراوي	عضوا

السنة الجامعية:1432/1431ه-2011/2010م

الإهداء

إلــى الوالــدين الكــريمين:((وقــل ربّ ارحمهمــا كمــا ربيــاني صــغيرا)) الإسراء(24).

أهدي هذا الجهد المتواضع ...

أحمد.

شكرٌ وعرفان

روى الإمام الترمذي في جامعه,باب(ما جاء في الشكرلمن أحسن إليك):عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:((من لا يشكر الناس لا يشكر الله)). قال أبو عيسى: (هذا حديث حسن صحيح)(1).

وتقول العرب:((الحرمن رعى وداد لحظة, وانتمى لمن أفاده لفظة)).

إن القيام بواجب الشكر والعرفان لمن له فضلٌ وإحسانٌ,هوأدنى مقامات رد الجميل إلى أهله, وإنه لايسع في هذا المقام الطيب, وهذه الفرصة العظيمة, إلا أن أعبر في هذه الرسالة عن كبير ولائي, وعظيم امتناني لأمّنا الحبيبة كلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر, التي فتحت لنا أحضانها في طور التدرج, وفسحت لنا رحابها للبحث في ما بعد التدرج, فلازالت بعناية ربنا بالعلم والأدب عامرة, وفي طريق العلا والبنا سائرة, وبارك الله في عميدها المحترم, وأساتذتها, وطلبتها, وجميع عمّالها.

وإن أولى الناس بالشكر وعرفان الفضل والجميل؛ هم مشايخي وأساتذتي, الذين فتحوا لي عيني العمياء وأذني الصماء؛ فبصرت بهم كل جميل؛ من قول وعمل, وسمعت منهم كل حسن من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم, فإليهم جميعاً أقدم وافرعرفاني وعظيم شكري وامتناني, وأخص بالذكر منهم مشرفي على هذه الرسالة فضيلة الشيخ الأستاذ؛ سعادة الدكتورمحمد عبد النبي الذي استفدت منه كثيرًا في علمه ومعرفته, وخبرته وتجربته, وكرمه وفضله, وجميل خلقه وأدبه؛ أطال الله بقاءه ونفع به, وبجميع إخوانه من الأساتذة المحترمين.

كذلك لا أنسى الأخ د.محمد يعيش(الأمين العام للكلية), والأخ د.عاشورمزيلخ(قسم العقائد والأديان), والأخ د.أحمد معبوط, والشيخ الأستاذ محمد مبدوعة(مدير مدرسة الإمام مالك القرآنية) فإن لهم عليّ يداً يكافؤهم الله تعالى بها يوم القيامة.

وكذلك الأخ الأستاذ عبد الصمد إمام مسجد السنة(ببرج البحري), والأخ الأستاذ محمد ضيف إمام مسجد عمر بن الخطاب(بالجزائرالوسطى) الذي فتح لي مكتبة داره,

---

(1) أخرجه الترمذي(2020),(74/6).

ومكتبة مسجده, دون أن أنسى جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة, وموقفها النبيل معي والشجاع.

والحق؛ إن جئنا إلى عدِّ الذين أحسنوا إلينا, من قريب أو من بعيد, وعاونونا بكثير أو بقليل, في إنجاز هذا البحث؛ بإعارة كتاب, أونصيحة وجواب, أو إجابة عن سؤال واستفسار, أو دعم وتشجيع, أو دعاء..., فلن نستطيع لهم عداً ولا حصراً, ولا لجميلهم فعلاً ولا رداً؛ ولا يسعنا إلا أن ندعوا لهم الله تعالى حتى نظن أننا قد كافأناهم على جميل صنيعم معنا, والله لا يضيع أجر من أحسن عملاً .

وشكراً.

المقدمة

الحمد لله المعين, أحمدُه ربي وأستعين, وأصلي وأسلم؛ صلاة كاملة وتسليماً تامّاعلى سيّدنا ونبيِّنا محمّد النبي الأمين, وعلى آل بيته الطيبين, وصحابته الغرالميامين, والتابعين, ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أمّا بعدُ:

قال الله تعالى:(يأيُّها الذين ءامنوا اتّقواْ الله حق تقاته, ولا تموتنّ إلا وأنتمْ مسلمون)آل عمران(102), وقال الله تعالى:(يأيُّها الذين ءامنوا اتّقوا الله وكونُواْ مع الصادقين)التوبة(119),وقال الله تعالى:(يأيّها الذين ءامنواْ اتقواْ الله وقولواْ قولاً سديداً؛ يصلح لكمُ أعمالكم ويغفرْ لكم ذنوبكم, ومن يُطع الله ورسولهُ فقد فاز فوزاًعظيماً) الأحزاب(71/70).

ثم أمّا بعد:

فإنه لا يخفى على أحد؛ أن السنّة النبوية المطهرة هي المصدر الثاني من التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم, في العقيدة والعبادة والأخلاق والسلوك.

وقد أشار المولى تبارك وتعالى إلى مقامها في كثير من آيات الذكر الحكيم منها: قولهُ تعالى:(وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحيٌ يوحى) النجم(4/3),وقوله تعالى:(وما كان لمومن ولا مومنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن تكون لهم الخيرة من أمرهم, ومن يعص الله ورسوله فقد ضّل ضلالاً مُبيناً)الأحزاب(36),وقوله تعالى: (من يُطع الرسول فقد أطاع الله, ومن تولى فما أرسلناك عليهم حفيظاً)النساء(80).

كما أشار النبيّ عليه الصلاة والسلام إلى مكانة السنة من القرآن الكريم في التشريع الإسلامي في كذا موضع من السنة المطهرة, وقد عقد الإمام الحافظ أبوالعلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري(1283ه/1353ه) فصلاً كاملاً في إثبات حجية الأحاديث النبوية, ووجوب العمل بها بكتاب الله تعالى في مقدمة كتابه الكبير:(تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي)(1).

---

(1) مقدمة تحفة الأحوذي(34/1).

ولعلّ القارئ الفِهْم يجد في مثل هذه الأدلة, ما يكفي لدحض شبهات أولئك الذين يفترون على الله الكذب, فيزعمون أن القرآن وحده كافٍ للتشريع الإسلامي, وأنه لا حاجة للسنة النبوية المطهرة ما دام القرآن محفوظاً, ويسمّون أنفسهم- تزكيةً من أنفسهم- بالقرآنين(1) وما هم بذلك من شيء.

من أجل ذلك؛ دأب العلماء المسلمون- سلفاً وخلفاً- من هذه الأمة على خدمة الوحيّين كتاباً وسنة, تدويناً وتأليفاً, لا يفرقون بين أحدٍ منهما في العناية والخدمة, وساهموا أيّما إسهامٍ في إبراز المعنى العام في سعة هذا الدين وكماله, وشموليته وصلاحه؛ لكل زمان ومكان واستمراريته إلى يوم الدين.

ولا أريد هنا أن يذهب بي الاستطرادُ التاريخي في عناية المسلمين وجهودهم المعتبرة في خدمة السنة النبوية المطهرة, فإنه معلومٌ في مظانه(2)؛ وإنّما يجدربي الحديث هنا, وفي مقدمة هذا البحث أن أذكر ما يلي:

أولاً: سبب اختيارالموضوع, والمشاكل المعترضة.

لم يكن الحديث النبوي الشريف, ولا الدراسات الحديثية أوّل منزلٍ نزلته في هذه المرحلة الإبتدائية في البحث العلمي العالي الجامعي؛ بل كان التفسير الموضوعي للقرآن العظيم؛ من أوّل ما تقدّمت به إلى لجنة قسم الدراسات العليا؛ في موضوعين كنتُ أراهما جديرين بالبحث والتفسير, ولكن رفضا الاثنين معاً وبدون تبرير.

بعدها استشرت أستاذنا الدكتور عبد النبي؛ فأشار عليّ بأنه يوجد في مصطلح الإمام الترمذي((حسن صحيح)) بعض الإشكال, وفي تفسيره اتجاهاتٌ لدى بعض العلماء المعاصرين؛ فأشارعليّ بالموضوع , وأرجأ الإشراف إلى ما بعد القبول, فاعتكفتُ بعدها أياماً طوالاً في مكتبة الشيخ الأستاذ محمد مبدوعة(مديرمدرسة الإمام مالك للدراسات القرآنية) جزاه الله عني خيراً؛ أطالع كتب الحديث والمصطلح والرجال, حتى تنقحت لي فكرة الموضوع العامة, وعملت له خطة أولية تقبل التعديل عند الشروع في المشروع, وقدمته إلى رئاسة القسم في نهاية سنة(2007م).

---

(1) تيار إسلامي ظهرأول ما ظهر في مصرولقي استجابة محدودة جداً, فلسفته الأخذ بالقرآن وترك المنسوب للرسول صلى الله عليه وسلم, أو ما يعرف بالسنة النبوية وإن كانت صحيحة.

(2) يراجع تفصيل ذلك مثلاً في : دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه, للشيخ مصطفى الأعظمي.

وفي سنة(2008م) قُبِلَ الموضوع, ولكن بتعديل العنوان إلى: **آراء المحدثين والنقاد في تفسير مصطلح"حسن صحيح"(الترمذي نموذجاً).**

وهنا دخلت عليّ بعض الإشكالات التي فرضت عليّ نفسها, والموضوع بهذا العنوان وهي: هل صحيحٌ أن الترمذي نموذجٌ في مصطلح((حسن صحيح)) أم أنه أصلٌ فيه؟. ثمّ ما المقصود بالمحدثين والنقاد الذين سنتعرض إلى آرائهم بالتفسير والتحليل؟. وهل قولنا (الترمذي نموذجاً) يعني: أننا سنتعرض لتفسيرالترمذي لهذا المصطلح ونأخذه نموذجاً ؟ أم ماذا؟؟.

فالمعروف؛ أن الترمذي لم يفسر: مصطلح((حسن صحيح))؛ وإنما فسر(الحسن) عنده, كما في قوله:(فهوعندنا), كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

فقلت في نفسي: مثل هذه التسآؤلات- في تقديري- طالبٌ مبتدئٌ مثلي لا يقدرعلى شيء منه. فذهبت إلى الأستاذ فوراً مستشيراً, ومتسائلاً, ومتخوفاً من نتائج المناقشة في مثل هذه الأمور التي تُعدّ الأعمدة الأساسية التي سينبني عليها هيكل البحث, فوجدته لا يعلم من أمر هذا التعديل شيئاً, فكانت الماهية, وما أدراك ماهية, وبدأت المشكلة؟.

أراجعُ القسم لأجل إعادة النظر في هذا التعديل, والعودة بالموضوع إلى عنوانه الأوّل أوعلى الأقل؛ يكون التعديلُ بشيء آخرغيرهذا, فهو في- نظري- لا يستقيم, وأعطيتهم ما رأيته من المبررات؟. لكن؛ لا جدوى. يراجعهم الأستاذ المحترمُ والذي كان معهم في غاية المثالية, ولا جدوى كذلك, تنازل الأستاذ عن الإشراف وبقي الأمرُ هو هو.

محاولاتٌ متكررةٌ, وتبريرٌ وإقناعٌ؛ ولا جدوى, والوقت يجري, وحالي لا يعبرعنه مقالي, ولو سودت كل كتابي, أكثر من حولين كاملين من الزمان, أحاكي قول القائل:

مرت سنونٌ بالوئام وبالهنا *** فكأننا وكأنها أيام
ثم أعقبتها أيامُ سوء بعدها *** فكأننا وكأنها أعوام

إلى أن أشار عليّ أحد الأساتذة الكبار جزاه الله عني خيراً, بأنه لا بد والموضوع - هكذا- أن يطرح الموضوع أمام جامعة أخرى للعلوم الإسلامية, وأن يوضع بين يدي أساتذتها المتخصصين فتلعب دور الحكم في هذا الموضوع.

على هذا الأساس قصدت جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة, من أجل هذه الإستشارة العلمية؛ فإن الله تعالى قال:(وأمرهم شورى بينهم)الشورى(38), فكان جوابهم أن الموضوع لا يمكن أن يكون إلا على ما تقدم به الطالب وأستاذه المشرف, وأن التعديل الذي تقدمت به لجنة الدراسات الموقرة غير دقيق, مع تقديم فائق الإحترامات والتقدير لكلية العلوم الإسلامية بالجزائر, ولجنتها العلمية الموقرة.

وهناك أمر سعادة الدكتور عميد الكلية نائبه للعمادة المكلف بالبحث العلمي والعلاقات الخارجية(سابقا) بالنظر السريع في مشكلة الطالب, وفك أسره على بحثه فوراً.

وفي غضون تلك الأيام, والله يداولها بين الناس, ولكن أكثر الناس لا يعلمون, تغيّر الطاقم الإداري بالكلية, وتولى د. محمد يعيش رئاسة القسم, وفي أول اجتماع للمجلس العلمي, فُكّ هذا المشكل العويص, واعتمد الموضوع من جديد - كما هو بين أيديكم الآن- بعد جهد جهيد, ووقت مديد, وكان ذلك في أفريل سنة(2010م). وصدق الله العظيم إذ يقول: (إنه من يتّق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين) يوسف(90). والحمد لله رب العالمين, وجزى الله من كان في ذلك من العاملين.

ثانياً: التعريف بالبحث, وأهمية الموضوع.

البحثُ كما هو موضحٌ من عنوانه؛ هو تفسيرٌ لعبارة مهمّة من عبارات الإمام الترمذي المركبة التي أطنب منها كثيراً حتى غدت أمارة عليه, وعلى جامعه وهي قوله:((هذا حديث حسن صحيح)), والتعرف على مراده فيها, ومقصوده منها, واستخلاص منهجه في الحكم على الأحاديث التي حكم عليها بمثل هذا الحكم, وهي أغلب أحاديث كتابه الجامع.

وأما أهمية الموضوع فتتجلى في الآتي:

1/ جديّة الموضوع, وحيويّته؛ إذ أن مصطلح:((حسن صحيح))عند الإمام الترمذي وإن كان قديماً في الاستعمال؛ إلا أن تفسيره, و تطبيقاته ما زال محلّ بحث ودراسة, وكل ما جاء في تفسيره,لا يزالُ محل نقاش ونقد, وأخذ ورد, ولم ترسو سفينة البحث فيه على شاطئ هادئ بعد.

2/ يعتبر مصطلح:((حسن صحيح)) من المصطلحات المركبة التي أخذت حيّزاً لا بأس به من كتابه (الجامع)؛ ولذلك استحقت هذه الدراسة التحليلية التطبيقية المستقلة.

3/ عدمُ استقلالية الموضوع في البحوث والدراسات السابقة لهذا الموضوع؛ وكل ما جاء فيها كان مبثوثاً هنا وهناك في ثنايا الدراسات السابقة, ولم يكن مصطلح((حسن صحيح)) سبب هذه الدراسة أو تلك؛ ممّا جعل الأحكام التي صدرت فيه- بصرف النظر عن أهميتها- نسبية إلى حدٍّ كبير.

4/ تبرز أهمية مصطلح ((حسن صحيح)) في كونه حلقة وصل بين جهود أهل هذا الفن؛ من الأئمة القدامى, والعلماء المتأخرين, والباحثين المعاصرين.

5/ كما وتكمن أهمية مصطلح((حسن صحيح)) في الطريقة المتناول بها؛ وأقصد الدراسة التحليلية النقدية؛ فهي هامة جداً في العلوم الإسلامية عامة, وفي الحديثية منها خاصة؛ إذ تضفي على البحث رونقاً خاصاً, ومتميزاً في الحيوية, وتحمله محمل الجدّية, وتكسبه قبولاً في أوساط الباحثين والدارسين.

6/ وتتجلى أهمية هذا الموضوع عامة في وصل ما استجد من أقوال العلماء المعاصرين بما سلف من أقوال من تقدمهم, وما الذي يمكنه أن يكون قد أضيف في ساحة البحث العلمي.

ثالثاً: الهدفُ من الدراسة.

وتهدفُ هذه الدراسة إلى:

1/ التعريف بالإمام الترمذي وبكتابه (الجامع) تعريفاً مختصراً ومفيداً؛ إذ هو إمامٌ من أئمة الحديث, وحافظٌ من حفّاظه, وكتابهُ(الجامع)؛ واحدٌ من كتب الحديث المهمة التي تقبلتها الأمة بالرضى والقبول منذ أقدم العصور.

2/ إبرازمنهج الإمام الترمذي في الحكم على جملة لا بأس بها من الأحاديث بقوله: هذا((حديث حسن صحيح)).

3/ تسليط الضّوء على آراء وبيانات وأقوال العلماء في منهج الترمذي من خلال تفسيرعبارة((حسن صحيح)), ومدى موافقتهم أومخالفتهم له في الحكم على الأحاديث.

4/ تقريب المادّة العلميّة المتناثرةِ في بطون الكتب, والدراسات السابقة للموضوع للطلاب الباحثين والمدرسين المتخصصين.

5/ اكتسابُ آليات البحث الأكاديميّ في الكشف عن مناهج المحدثين والنقّاد, ونقدها.

6/ المساهمة- ولوبالنزر اليسير- في تكثيف البحث العلمي, ودفع عجلة التطور المعرفي, وإثراء المكتبة الإسلامية العامّة.

رابعاً: إشكالية الموضوع, ومنهج العمل فيه.

أ- الإشكالية:

إن إطلاق الترمذي لمصطلح((حسن صحيح)) على جملة كبيرة من أحاديث كتابه (الجامع)), ودون تصريح منه بمقصوده فيه, ولا بغرضه منه؛ هو عين الإشكال في هذا الموضوع؛ بعدما شاع من أن الترمذي هو الذي عرف (الحسن) بما يفيد القصور والانفصال عن(الصحيح). فكيف أطلق الترمذي هذا المصطلح جمعاً بين ذلك القصور ونفيه؟ , وما منهجه في ذلك؟؟. (هذا من جهة).

ومن جهة أخرى؛ فإن العلماء المتأخرين اختلفوا في تفسير مصطلح الترمذي((حسن صحيح)) اختلافات كثيرة, تمخضت عنها اتجاهات معاصرة جديدة في تفسير هذا المصطلح وفي إبراز منهج الإمام الترمذي في الحكم على الأحاديث في كتابه (الجامع).

ب- عملي في البحث:

من أجل ذلك؛ كان عملى في هذا البحث ملخصاً في الآتي:

1- تتبعتُ إطلاقات الترمذي لمصطلح(حسن), و(صحيح), و(حسن صحيح) في جامع الترمذي, واستفدت كثيراً من كتب بعض الباحثين المعاصرين في هذا الموضوع, من أمثال: الدكتور عداب الحمش, وكتابه: ((الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع)).

(رسالة دكتوراه, جامعة بغداد), وكذا الباحثة حكيمة حفيظي, ورسالتها: ((موقف الإمام الترمذي من زيادة الثقة))(رسالة ماجستير, جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة), وكذا الدكتور عمر فلاته في كتابه: ((الحديث الحسن مطلقاً ومقيداً عند الإمام الترمذي))(جامعة طيبة المباركة).

2- جمعتُ كلّ الأراء والأقوال والبيانات المهمّة في تفسير عبارةالترمذي((حسن صحيح))؛ حسب ما يقتضيه الترتيب الزمني, والتنسيق الفني, والتبويب العلمي, ووازنتُ بينها, ورجّحت منها ما رأيته يستحق الترجيح.

3- تتبّعتُ من أطلق مصطلح(الحسن) واستعمله قبل وبعد الإمام الترمذي, وقد أفادني ذلك في التّعرف على تاريخ هذا المصطلح, ونشأته.

4- ترجمْتُ للإمام الترمذي, وعرّفتُ بكتابه (الجامع) وحقّقتُ اسمه؛ ولكن ليس على طريقة المترجمين المعروفة؛ إذ يوردون كل غثّ وسمين من الأخبار والحكايات على صاحب الترجمة, وإنّما أخذت منها يدلي للموضوع بصلة مفيدة, وما هو مجهولٌ لدى أكثر الناس, وحققتُ ما يلزمُه التحقيق من المعلومات المبثوثة في كتب التراجم والسير, حول هذا الإمام الحافظ , والمحدث الجهبذ الناقد.

5- وأمّا بالنسبة للإحالات والتراجم والتهميش؛ فإنني لم أترجم للمشاهيرقدامى كانوا أو متأخرين كمالك بن أنس, والشافعي, وابن الصلاح, وغيرهم ممّن هو مشهور ومعروف وترجمتُ لكل المعاصرين- بما رأيته- كافياً.

وأمّا في الإحالات فاعتمدت منهج ذكراسم صاحب الكتاب, ثم كتابه؛ فأقول مثلاً: (ابن الصلاح, علوم الحديث, ...) في بطن الرسالة, والعكس في قائمة المصادر والمراجع. وذلك لأنّني أعتقد أن القارئ الكريم حينما يقرأ شيئا من الرسالة ويصادفه قول من الأقوال؛ فإنه يسألُ عن صاحبه أولاً, لا عن الكتاب الذي قاله فيه؟. ثم يتطلّع إلى أي كتاب ذكره فيه؟ والعكسُ لمتصفح قائمة المراجع والمصادر؛ فالمتبادر للذهن أول مرة؛ هو التّعرف على المصادر والمراجع, والكتب التي استوحى منها الكاتب أو الباحث هذا الكلام, أو ذاك, ثم يسأل عن صاحب الكتاب بعدها, وقد أكون خالفتُ المعهود.

وكلّ ُ الذي أدّعيه أنه اجتهادٌ يعتريه الخطأ والزللُ, وإن اعتقد صاحبه الصواب؛ فإن أصبتُ فالحمدُ لله الذي هداني لهذا, وما كنت لأهتدي لولا أن هداني الله, وإن أخطأتُ فهو الأصلُ منّي, وأرجواْ النصيحة والتوجيه.

ثم أذكرُ كلّ ما يتعلقُ بالكتاب من دار نشر, وسنة طباعة, وما إلى ذلك من معلومات في أول إحالة للكتاب, وأرمز للكتاب, وأذكرالجزء إن كان له أجزاء, والصفحة فقط في التهميش؛ عندما يتكرر معي الكتاب؛ ((كالتدريب)) فإني أرمز به إلى كتاب تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي, والموازنة, والكامل, والمجروحين, والثقات, والسير, والتذكرة, كلها رموز للكتب إذا تكرر ذكرها, ويقاس عليها غيرها من الكتب التي لم أذكر؛ إلا كتابي النكت أحدهما للزركشي, والآخرلابن حجر, فإنني أذكرهما مضافين فأقول:(نكت ابن حجر, أو نكت الزركشي) دون اختصار, وأما في التخريج فأركزعلى جامع الترمذي ما استطعت؛ لأنه مظنة المصطلح, ولأن الأمثلة التطبيقية منه,لا من غيره.

خامساً: الدراساتُ السابقة للموضوع.

ولمّا كان موضوع:((**مصطلح حسن صحيح, وتفسيره عند المعاصرين**)) لا يتناولُ الإمام الترمذي, من حيث هوالإمام المحدث والناقد المعلّل, الذي صنّف الجامع والعلل, لنتحدث عن تلك الأمهات القديمة القيمة؛ من المؤلفات التي تناولته, وتناولت كتبه القيمة, وإن كنت قد أشرت إلى بعضها في قائمة ثبت المصادر والمراجع التي اعتمدتّها في البحث, آثرتُ أن أذكرفي هذه الفقرة؛ الدراسات والبحوث المعاصرة التي تناولت هذا المصطلح بالكلية, أو تناولت جانباً من جوابه الجزئية.

ولا أذكر- في حدود معرفتي- ومعرفةٍ من استشرتهم في هذا الموضوع؛ أن أحدًا من العلماء والباحثين قد أفرد لهذا المصطلح بحثاً أودراسة؛ إلا ما كان منثورًا ومبثوثاً في ثنايا الدراسات والبحوث, والمطالعِ لكتب ومراجع التخصص العلميّة, لا يجدُ مصطلح((حسن صحيح عند الإمام الترمذي)) سبب كتابة هذا المرجع, أو ذاك ؛ على ما قام فيه من إشكال, وأهمية؟؟.

والمُهمّ من هذا وذاك؛ أنني عثرتُ على أهم الدراسات وآخرها التي سبقت دراستي هذه أذكرمنها في هذا المطلب ما كان يلامسُ الموضوع ملامسة مطبقة, وأثبتُ الباقي في قائمة المراجع والمصادر, وأعتذرُعن مالم أعرفه, أو عرفته ولم أتحصّل عليه.

ومن هذه الدراسات أذكر ما يلي:

الإمامُ الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: وهي رسالة علمية أكاديمية كتبها تقدم بها د. نورالدين العتر لجامع الأزهر الشريف سنة(1964م), ونال بها شهادة العالمية بتقديرممتاز, مع لقب (أستاذ) في علم الحديث الشريف.

وقد وقعت الرسالة في (438) ثمان وثلاثين وأربعمائة صفحة,على طبعة مؤسسة الرسالة, وصف فيها صاحبها د.العتر: منهج الإمام الترمذي في التصحيح والتعليل, ووازن منهجه بمنهجي الشيخين البخاري ومسلماً, كما شرح فيها بعض المصطلحات التي جاءت في (الجامع), ومنها مصطلح((حسن صحيح)), غير أنها لم تتعرض للإستقراء التام في عرض كل الآراء التي جاءت في تفسيرهذا المصطلح.

وذلك أن مصطلح:((حسن صحيح)) لم يكن سبب كتابتها- كما أسلفتُ - كما لم تتعرض بالنقد الدقيق لتلك الآراء, و لصاحبها د. العتر فضلُ السبق في الدراسة, وله رأيٌ في المصطلح نتعرض إليه في أوانه, إن شاء الله تعالى.

الأحاديث التي حسّنها أبو عيسى الترمذي وانفرد بإخراجها عن أصحاب الكتب الستة:(دراسة تحليلية- رسالة ماجستير)؛ تقدم بها الطالب:عبد الرحمن بن صالح محيى الدين, لنيل درجة الماجستير, بإشراف الدكتور: محمود أحمد ميرة, سنة(1401ه) بالمدينة النبوية.

وقد وقعت الرسالة في (258) ثمانية وخمسين ومائتين صفحة, وكانت نتيجة صاحبها في بحثة: الأحاديثُ الحسنة التي انفرد بها الترمذي عن أصحاب الكتب الستة, و(الحسن)عند الترمذي هو من قبيل (الحسن لغيره), وهو مذهب جمهورالمحدثين والنقاد. وكان عدد هذه الأحاديث التي تناولها الباحث بالدراسة(56) ستة وخمسين حديثاً.

الإمامُ الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع:(دراسة نقدية تطبيقية) للدكتورعداب محمود الحمش, وهي رسالة دكتوراه من جامعة صدام ببغداد, وإشراف الأستاذين: د.مصطفى إبراهيم الزلمي؛ أشرف على القسم الأول من الرسالة وهو:(مصطلحات الترمذي الحديثية) مع الإشراف العام للرسالة, وأشرف د.عبد الحكيم السعدي على القسم الثاني من الرسالة وهو: (أقوال الترمذي في نقد الرجال), وجاءت هذه الرسالة في (03)ثلاثة مجلدات كبيرة وجيّدة, واحتوت على (1456) ستة وخمسين وأربعمائة وألف صفحة.

وتعدّ هذه الرسالة من الرسائل المتميزة من حيث رصانة الكاتب وجديته, وتتبعه الواسع, واستقراؤه التام لحيثيات البحث من جهة, والنقد والتحقيق المتجرد من الأهواء والميولات الشخصية من جهة أخرى.

تناول الباحث مصطلح((حسن صحيح)) في قسم مصطلحات الترمذي, وهوالقسم الأول من الرسالة, وكان للباحث الدكتور رأي في منزلة((حسن صحيح)) في جامع الترمذي. وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى لاحقاً.

موقف زيادة الثقة عند الإمام الترمذي: وهي رسالة ماجستير للباحثة: حكيمة حفيظي تقدمت بها لنيل درجة الماجستير في الكتاب والسنة, تخصص علوم الحديث, وإشراف د. حمزة عبد الله المليباري, بجامعة قسنطينة سنة(1997م).

وكان أستاذنا المشرف- يومها- أحدُ المناقشين لها, ووقعت الرسالة في ما يقرب من(300) ثلاثمائة صفحة, ولم يكن ((الحسن الصحيح))موضوعها؛ فكان تناولها للمصطلح جزئياً نوعاً ما.

الحديث الحسن لذاته ولغيره:(دراسة استقرائية نقدية) وهي رسالة دكتوراه, قدّمها الباحث د. خالد بن منصور الدريس(أستاذ الحديث وعلومه بجامعة الملك سعود) إلى قسم الكتاب والسنة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة, وبإشرف: د. وصي الله بن محمد عباس, وجاءت الرسالة في (05)خمسة مجلدات ضخمة, وطباعة جيدة وممتازة, واحتوت على(2631) واحد وثلاثين وستمائة وألفين صفحة بفهارسها.

ذكر فيها الباحث الدكتور بعض أقوال المعاصرين وانتقدها, ولكنّه لم يُدلِ هو في عبارة الترمذي((حسن صحيح)) برأي, غير بعض التساؤلات والإعتراضات, سيأتي بيانها في أوانها إن شاء الله تعالى.

تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف بين واقع المحدثين ومغالطات المتعصبين: للشيخ د. ربيع المدخلي, والرسالة وقعت في (160) ستين ومائة صفحة, والكتاب لا يعدو أن يكون ردًا بالتّصريح مرة, وبالتلميح مرة أخرى على الشيخ د.عبد الفتاح أبوغدة, وتلميذه الشيخ د. محمد عوامه.

والرسالة تناولت في طياتها مسألة وحيدة؛ ألا وهي هل استعمل المحدثون والنقاد الذين سبقوا الإمام الترمذي(الحسن) بمعناه الاصطلاحي, أم أنهم استعملوا (الحسن), وكانوا يقسمون الحديث إلى: صحيح وضعيف فقط ؟ . والرسالة تأسست على الرد - كما أسلفت- فافتقرت إلى الشمول والإستقراء.

القول الحسن في كشف شبهات حول الإحتجاج بالحديث الحسن: للشيخ أحمد أبوالعينين ورسالته هذه؛ وقعت في (184)أربع وثمانين ومائة صفحة. تناول فيها الحديث الحسن لذاته ولغيره, مع أهم أقوال الشيخ الألباني(رحمه الله), وذكر(حسن غريب)عند الترمذي, ولا أدري لماذا أغفل((حسن صحيح)) فلم يتعرض له, ولوبشيء قليل من الكلام.

وتعد هذه الرسالة- في نظري- واحدة من الردود الشرسة على من يلغي جهود العلماء المتأخرين في خدمة السنة النبوية.

الحديث الحسن مطلقاً ومقيداًعند الإمام الترمذي: للدكتورعمر فلاتة(جامعة طيبة), وهذه الرسالة وقعت في(87) سبعة وثمانين صفحة, وقسّم الدكتور فيها بحثه إلى مبحثين أساسيّن هما(المبحث الأول): استخدام بعض الأئمة قبل الترمذي لمصطلح (الحسن) ومرادهم من ذلك و(المبحث الثاني): في مراد الترمذي من استخدام مصطلح(الحسن) مطلقاً ومقيداً.

ولم يستقل مصطلح:((حسن صحيح)) عنده بشيء من الدراسة, ولم يأت كلامه فيه إلا في معرض كلامه عن (الحسن) المقيد عند الترمذي, فافتقر هوالآخر إلى الإستقراء التام والشمول الكامل, وقد أشار إلى أن استخدام مصطلح:((حسن صحيح)) يتطلب دراسة مستقلة تكشف عن مراده فيه.

وأرجو أن يكون هذا البحث- على تواضعه- في مصطلح((حسن صحيح))؛ من الدراسات المستقلة لهذا المصطلح, وقد عملت فيه وسعي, وطاقتي, وكل ما في يدي؛ لكي يكون متمماً ومكملاً لما كان سالفاً له وسابقاً من البحوث والدراسات, ولعلَّ ما أقدمه في آخر هذا البحث من نتائج علمية, وتوصيات نصحية بمعيّة إشراف أستاذنا الكريم, يكون تحقيقاَ لأمنية هذا الشيخ العالم, إن شاء الله تبارك وتعالى.

سادساً: خطة البحث.

وقد رأيتُ أن يكون المخطّط العام لهذا الموضوع على النحو الآتي:

قسّمت الموضوع إلى أربعة فصول, تحت كل فصل مباحثه الرئيسية, وتحت كل مبحث مطالبه الأساسية, ومقدمة تحتوى على أهمية الموضوع, والدافع الذي دفعني إليه, وإشكالية البحث المطروحة, وعملي فيه, والدراسات المعاصرة التي سبقتني إليه, وخاتمة تحتوى على أهمّ نتائج البحث, مع بعض التوصيات والاقتراحات, وفهرسة للمحتويات, وأخرى للمصادر والمراجع المعتمدة, وملخصاً للبحث بنتائجه باللغتين العربية والأجنبية؛ ويمكن تصميمُ ذلك كله في المخطط الآتي(1):

الفصلُ الأوّلُ : التعريفُ بالإمام الترمذي وبكتابه الجامع.

وفيه مبحثان أساسيان:

المبحثُ الأوّلُ: التعريفُ بالإمام الترمذي.

المبحثُ الثّاني: التعريفُ بالجامع للترمذي.

الفصلُ الثاني: مصطلحُ (الحسن)؛ نشأته واستعمالاته.

وفيه المباحث الأساسية التالية:

المبحثُ الأوّلُ: الناحية التاريخية لنشأة(الحسن) من أول زمن الإطلاق إلى زمن الترمذي.

المبحثُ الثاني: دلالات(الحسن) واستعمالاته من بعد الترمذي إلى زمن استقرار المصطلح.

المبحثُ الثالثُ: مصطلحاتُ(حسن),(صحيح),(حسن صحيح)عند الترمذي.

---

(1) ذكرت مباحث الموضوع هنا مختصرة, واعتمدت العناوين الكبرى فقط, وآمل في التكرم بملاحظتها مفصلة في فهرس الموضوعات في آخر الرسالة, وشكراً.

الفصل الثالث: آراءُ العلماء المتأخرين في تفسيرمصطلح(حسن صحيح) ومناقشتها.

وفيه المباحث الأساسية التالية:

المبحثُ الأوّل: رأيّ الإمام ابن الصلاح الأول.

المبحثُ الثاني: رأيّ الإمام ابن الصلاح الثاني.

المبحثُ الثالث: رأيّ الإمام ابن دقيق العيد.

المبحثُ الرابع: رأيّ الإمام الحافظ ابن كثير.

المبحثُ الخامس: رأيّ الإمام الحافظ ابن حجر.

المبحث السادس: رأيّ الإمام السخاوي.

الفصلُ الرابعُ: آراءُ العلماء المعاصرين في تفسيرمصطلح(حسن صحيح) ومناقشتها.

وفيه المباحث الأساسية التالية:

المبحثُ الأوّلُ: آراء القائلين برأي ابن الصلاح.

المبحثُ الثاني: آراء المؤيدين لمذهب ابن حجر.

المبحثُ الثالث: آراء القائلين بتوكيد الصحة.

المبحثُ الرابع: رأي الشيخ العلامة محمد عبد الرزاق حمزة.

المبحث الخامس: نقد الآراء السابقة, ورأي الباحث في الموضوع.

الخاتمة : وفيها أهمّ نتائج البحث, وتوصياته.

الفهرسة: وفيها فهرستان.

آ - فهرستُ المصادروالمراجع في قائمة.

ب - فهرستُ المباحث والموضوعات في قائمة.

ملخص البحث بأهم نتائجه باللغتين العربية والأجنبية:

وقد توصلت- بعون الله تبارك وتعالى- من خلال هذه الخطة, واعتماد طريقة التحليل والنقد, إلى نتائج جدّ ُمهمّة؛ سيأتي بيانها في أوانها, ولا أدعي في ما رأيته عصمة, ولا كمالا؛ فإن الكمال المطلق لله تعالى, والعصمة لأنبيائه ورسله الذين من خلقه اصطفى واجتبى, وصدق الله العظيم إذ يقول:((وفوقَ كل ذي علمٍ عليم)) يوسف(76)؛ بل إنني لموقن بأن عملى هذا عملٌ صغيرٌ, لا يرتفع إلى مستوى القبول؛ حتى تكمله لجنة التحكيم المباركة؛ بما تجود به عليّ من مناقشة وإثراء, حتى تصل به إلى المستوى الذي يحمله عنوانه, وكل الذي أرجوه من هذا البحث هو خدمة السنة النبوية, وأن أنال به شفاعة صاحب الملة المحمدية(صلى الله عليه وسلم).

ويعلم الله تعالى؛ الذي لا يحيط بعلمه شيءٌ في السماوات ولا في الأرض؛ أنّني بذلتُ كلّ ما في وسعي وطاقتي وجهدي لإنجاز هذا البحث بشكل جيّد,على فقري وحاجتي, وقلّة حيلتي في إحضارالمراجع والمصادرالضّرورية واللآزمة لإعداد مثل هذا البحث الدقيق, في مكتبتي الصغيرة, وفي مكتبة الكلية, وفي مكتبات المساجد والجمعيات, بل وفي الجزائرالحبيبة كلها.

وكتبه: أحمد بن عطاالله سحوان

بالجزائرفي: ليلة بقيت من جمادى الآخرة عام 1432ه .
والموافق للفاتح من جوان سنة 2011م .

الفصلُ الأول

التعريفُ بالإمام الترمذي, وبكتابه الجامع.

وفيه مبحثان أساسيان:

المبحثُ الأوّلُ:
التعريف بالإمام أبي عيسى الترمذي.

المبحثُ الثاني:
التعريف ((بالجامع)) لأبي عيسى الترمذي.

المبحثُ الأوّلُ: التعريفُ بالإمام الترمذي(رحمه الله).

توطئة:

جرت عادة الباحثين من الكتاب والمحققين والدارسين لأيّ علَم من الأعلام المشهورين والمعروفين, أن يستفتحوا بحوثهم ودراساتهم بالترجمة لهذا العلم أوذاك, حتى ولوكان على شهرته؛ فتلمسُ أحياناً عديدة التكرار والإعادة, دون أي إضافة, أوفائدة, أو زيادة.

ونحن إذ نودّ دراسة مصطلح الترمذي((حسن صحيح)) قد لا يُحْوجُنا البحث, ولا يطلب منا ترجمة للإمام الترمذي على منهج أصحاب السير والتراجم؛ ولذا فإنّني سأقتصر في هذا المبحث على ذكر أهم الأمورالتي استوقفتني وأنا أطالع ترجمته من هذا الكتاب أو ذاك, لعلي من خلالها أقف على بعض الزيادات والإضافات, أوالاستدركات, أوحتى الإشكالات والتساؤلات التي فرضت علي نفسها, ولم أجد بُدّا في طرحها.

وعليه؛ فإنني مع الإقتصارعلى ذلك, أنتهج فيها منهج الاختصار, وكفى بهما مقصداً وسبيلا, وذلك من خلال هذه المطالب:

المطلبُ الأوّلُ: اسمهُ, مولدُه, طلبهُ للعلم ورحلتُه فيه.

اسمُه ومولدُه ونسبُه:

ولد الإمام الحافظ الناقد محمد بن عيسى بن سوْرَة بن موسى بن الضّحاك, أبوعيسى السّلمي الضّريرالبُوغي الترمذي سنة(209ه) تسع ومائتين, ومات سنة(279ه) تسع وسبعين[1].

---

(1) لم يبين المؤرخون والرواة السنة التي ولد فيها الترمذي؛ وإنما أرخوها بالعقد الأول من القرن الثالث للسنة النبوية والسنة المشار إليها؛ هي من استنتاج بعض العلماء كالشيخ نور الدين عتر. " انظر الموازنة ص(22)". وقال الدكتور: محمد الأحمد الرشيد في مقدمة صحيح سنن الترمذي ما نصه: " وكتاب الترمذي الذي ألفه الإمام محمد بن عيسى بن سورة أبوعيسى المولود في قرية بوغ من قرى ترمذ على نهر جيحون سنة(209ه) " . صحيح سنن الترمذي للألباني,ج(1) ص(أ) " .

والسلمي نسبة إلى بني سليم مصغراً, قبيلة من قيس غيلان, وأما البوغي فنسبة إلى بوغ : قرية من قرى ترمذ, نُسب إليها أبوعيسى لوفاته فيها.

- ولا أدري لماذا اختلفت الأقوال: هل الترمذي ولد مبصراً, أم ولد ضريراً؟؟.

فقد نقل ذلك أكثر من واحد, قال الذهبي[1]: ((اختلف فيه فقيل: ولد أعمى, والصحيح أنه أضرفي كبره, بعد رحلته, وكتابته العلم, ولد في حدود سنة(210ه) عشر ومائتين, ومات في ثالث عشر رجب سنة(279ه).)).

والذي رجّحه الشيخ د. العتر في: ((الموازنة)) بعد التحقيق, وعلى ما اختاره غيرواحد كالذّهبي, وابن كثير, وابن حجر, أنه ولد مبصراً, وأضر في آخر عمره[2].

- وفي اعتقادي أنه لا يهمّنا أولد مبصراً, أم أضر في آخر عمره؟؟. فإن الله عزوجل قال: ((فإنها لا تعمى الابصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور))[3] , وما خلّفه الترمذي من تركة علمية يُبين لنا أن الرجل كان من الذين نوّر الله لهم القلب والبصيرة, ولا ضيْر- بعدئذ- في إصابة البصر؛ بل المهمّ أن نعلم أن الإمام الترمذي بكى من خشية الله تعالى حتى عمي, مع زهده وورعه وتقواه؛ وتلك عادة الربّانين من العلماء العاملين, وسياتي بيان ذلك قريباً.

طلبهُ للعلم ورحلتهُ فيه:

يتحدث الروّاة والمؤرخون أن الترمذي نشأ محباً للعلم شغوفاً بطلبه, وتلك عادة العلماء الأوائل؛ حيث طلب العلم من شيوخ بلدته, وشيوخ خراسان أولاً, كإسحاق بن راهويه نزيل نيسابور, ومحمد بن عمرو السواق, وما لبث أن رحل إلى العراق, فسمع من شيوخ الحديث وحفاظه, ثم رحل إلى الحجاز, وسمع من أهلها.

وجاب في طلب العلم والسعي من أجله بلاداً من أرض الله كثيرة, وكان رحمه الله تعالى كلما نزل بأرض خصبة بالعلم والعلماء مكث فيها ولم يبرحها حتى يأخذ عن أهلها وشيوخها, و كانت أكثر استفادته من الحفاظ الكبار كالدارمي, وأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري.

---

(1) الذهبي, سير أعلام النبلاء,ج(13), ص(270), وقارن – إن شئت- بتهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ االمزي, وتهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر, وغيرهما مما هو موجود.
(2) نور الدين عتر, الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين, مؤسسة الرسالة, ص(22). بتصرف يسير.
(3) سورة الحج الآية(46).

وكان أبوعيسى يقول:((لم أر بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد كثيرأحد أعلم من محمد بن إسماعيل البخاري))(1).

وقال عنه الحاكم:(أي عن الترمذي)[سمعت عمر بن علّك يقول: مات البخاري فلم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد, بكى حتى عمي, وبقي ضريراً سنين](2).

- ففي هذا النص الذي ذكره غير واحد من أهل السير والتراجم دليلٌ قاطعٌ على أن أبا عيسى الترمذي ولد بصيراً, وأضر في آخرعمره من بكائه من خشية الله تعالى, أفيبقى بعد هذا الدّليل مجالاً للاختلاف فيه أولد أعمى أم أضر في آخرعمره؟؟.

وقد طالت رحلته في طلب العلم, واستغرقت منه الوقت الكثير(3) , يتلقى عن العلماء فيجالسهم ويأخذ عنهم ويكتب الحديث, حتى عاد إلى بلاده واستقر بها, وكتب كتابه العظيم ((الجامع)) و((العلل)), وسائر مؤلفاته القيمة النفيسة(4) , وأصبح بها مصنّفا مغزاراً, ومؤلفا مدراراً, صاحب تصانيف, ومؤلف تآليف لا تزال إلى اليوم, من أمهات المكتبة الإسلامية التي لا غنى لطلاب العلوم الشرعية عامة عنها, فضلا عن طلاب الحديث النبوي خاصة.

---

(1) ابن خلكان, وفيات الأعيان,ج(4), ص(278).
(2) السير(273/13), التذكرة(634/2), التهذيب(379/9).
(3) جاء في الموازنة ما نصه: ((ليس بين أيدينا توقيت لمراحل حياة أبي عيسى؛ فلا نجد بيانا عن بدء تلقيه على الشيوخ افي العلم ورحلته في البلاد.... والذي يدلنا عليه الإستقراء, أن الترمذي بدأ طلبه للعلم ورحلته, حوالي سنة خمس وثلاثين ومائتين, وقد جاوز العشرين من عمره, لأنا نجده روى بالواسطة عن شيوخ توفوا قبل هذا التاريخ كعلي بن المدين المتوفى باسمراء(234ه), ومحمد بن عبد الله بن نمير الكوفي(ت234ه), وكذلك روى بالواسطة عن إبراهيم بن المنذر االمدني(ت236ه).

وأقدم شيوخه وفاة: محمد بن عمرو السواق البلخي(ت236ه), ثم محمود بن غيلان في مرو(ت239ه), ثم قتيبة بن سعيد االمدني(ت240ه), مما يدل على أن تلقيه العلم ورحلته إليه, كان في ذلك الوقت حوالي سنة 235ه)). انظر الموازنة ص23".
(4) تعتبر مؤلفات الإمام أبي عيسى الترمذي تركة علمية لا يستهان بها, فقد ورث المكتبة الإسلامية كتبا قيّمة تدل له على التقدم والإمامة في العلم. ومنها: العلل الصغيرآخر الجامع, والكبير(المفرد), وكتاب الشمائل, و التاريخ, والأسماء والكنى, ولم أفرد لها مبحثاً خاصاً- على أهميتها- وذلك للإختصار , فمعذرة سلفاً.

المطلب الثاني: شيوخُه وطبقاتهم, لقيه كبار أئمة عصره.

أولُ شيوخ الترمذي:

العادة في العلماء أخذ العلم من أهل بلدهم أولاً, ثم الرحلة في طلب العلم بعد ذلك؛ وعليه فيكون شيوخ أهل ترمذ هم شيوخ أبي عيسى الأوائل, الذين أخذ عنهم العلم الأساس, والذين أثروا في تكوينه العلمي وشخصيته, وكانوا لبنة فيه.

وقد ذكر صاحب كتاب: ((الإمام الترمذي ومنهجه في الجامع))(1) بعضاً منهم:

1/ أحمد بن الحسين بن جنيدب الترمذي المتوفى سنة(250ه).
2/ الجاورد بن معاذ السلمي الترمذي المتوفى سنة(244ه)
3/ صالح بن عبد الله بن ذكوان الترمي المتوفى سنة(231ه).
4/ محمد بن أحمد بن الحسين الترمذي.
5/ محمد بن إسماعيل بن يوسف الترمذي المتوفى سنة(280ه).
6/ مكتوم بن العباس الترمذي.
7/ موسى بن حزام أبوعمران الترمذي المتوفى بعد سنة(250ه).

فعلى تلك العادة الطيبة؛ تكون العادة في الترجمة ذكر شيوخ المترجَم له من أهل بلدته أولاً, ثم الشيوخ الذين يلونهم, فالذين يلونهم, وهكذا حسب الترتيب الزمني والأخذِ, ولكن ولصعوبة تمييزذلك نذكر هنا؛ شيوخه الذين أخذ عنهم عامة سواء كان ذلك في الفقه, أوفي الرواية أوفي الدراية .

- فأقول وبالله أستعين:

أهمّ شيوخ الترمذي:

إن طواف أبي عيسى الترمذي في أرض الله الواسعة يطلب الحديث, جعله يتعرف على خلقٍ كثيرٍ ممّن فتح الله عليهم في العلم, والفقه, والحديث, وكانت لهم قدمَ صدقٍ فيه.

---

(1) د.عداب محمود الحمش, الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع, دراسة تطبيقية نقدية, الطبعة االأولى(1423ه/2003م), دار الفتح للدراسات والنشر, عمّان (الأردن),ج(1), ص(74).

وشهد لهم الناسُ بالإمامة في الفقه والدين, من الخراسانيين والحجازيين وغيرهم, أذكر منهم بإيجازشديد(1):

1/ محمد بن بشار بندار, ومحمد بن المثنى أبو موسى, ويعقوب بن إبراهيم الدورقي المتوفون سنة (252ه).
2/ زياد بن يحيى الحسانى المتوفى سنة(254ه).
3/ عباس بن عبد العظيم العنبري المتوفى سنة(246ه).
4/ أبو سعيد الأشج عبد الله بن سعيد الكندي المتوفى سنة(257ه).
5/ أبو حفص عمروبن علي الفلاس المتوفى سنة(249ه).
6/ محمد بن معمر القيسي البحراني المتوفى سنة(256ه).
7/ نصر بن علي الجهضمي المتوفى سنة(250ه).

تنبيه:

إن المطالع لجامع الترمذي يلاحظ كثيراً قول الترمذي:((وما ذكرنا في هذا الكتاب من اختيار الفقهاء))(2) ؛ يدلّ ُعلى أن الترمذي إلى جانب أخذه الحديث رواية ودراية؛ تفقّه فيه وتمعن وتعمّق, وتلك عادة المحدثين القدامى.

وكل هؤلاء الذين ذكرتُ؛ إنما هم غيْضٌ من فيْض, وبعض من كلّ, وليسوا كلهم, وقد ذكر الحافظ الذهبي شيوخا أقدم منهم على العادة في ذكر شيوخ صاحب الترجمة(3).

طبقاتهُم في الجامع:

يقول د. العتر:((وأسوة بتقسيم الحافظ ابن حجرلشيوخ البخاري إلى طبقات, فإنّا نستطيع أن نقسّم شيوخ الترمذي في الجامع إلى ثلاث طبقات, وهي:

---

(1) الموازنة, ص(23),(24)(بتصرف يسير).
(2) قال د.عداب الحمش: ((وقد ملأ الترمذي شطر كتابه الأول بأقوال الفقهاء, حيث ينتهي هذا الشطر في الحديث رقم(2132) من ختام كتاب الهبة, وماوراء ذلك فذكر الفقه فيه نادر),(انظركتابه : الإمام الترمذي... (76/1)).
(3) انظر تفصيل ذلك- إن شئت- في السير (271/13).

- **الأولى:** من لهم تقديم في السماع منهم الشيوخ كقتيبة بن سعيد, وعلي بن حجر وغيرهما, من كبار الطبقة العاشرة, وهي الطبقة الوسطى من شيوخ البخاري التي يروي عنها كثيراً.

- **الثانية:** طبقة تلي هؤلاء في السن والإسناد, وهم عامة شيوخه الذين روى عنهم كأحمد بن منيع البغوي المتوفى (244ه), وعمرو بن علي الفلاس ومحمد بن أبان المستملي المتوفى (244ه), وغيرهم.

- **الثالثة:** وهي من شيوخ الطبقة الحادية عشرة, مثل الحسين بن أحمد بن أبي شعيب المتوفى (250ه), والبخاري, ومسلم, وقد نزل في إسناده فروى كثيراً عن شيوخ هذه الطبقة, كأصحاب هشام بن عمار الدمشقي المتوفى(245ه). ونحوه من شيوخ البلاد التي لم يدخلها.

- قال د. العتر:((وبهذا نجد إسناد الترمذي نازلاً[1] بالنسبة لإسناد شيخه البخاري ومسلم حتى لقد قلّت عواليه في الجامع, ويفسر لنا ذلك ثلاثة أسباب:

1/ تأخر طلبه ورحلته للحديث.

2/ عدم دخوله بعض البلاد, فروى عن شيوخها بالواسطة.

3/ توسعه في طلب الحديث واستقصاؤه, وإن كتابه الجامع لزاخر بالعلماء والمحدثين الذين روى عنهم الإمام الترمذي, وشاهد على اطلاعه الغزير على السنة حتى كان فيها وفي علومها البحر المحيط))[2].

لقيه كبار أئمّة عصره:

لقي الإمام الترمذي كبار أئمة عصره الذين انتهت إليهم الرياسة في حفظ الحديث دراية ورواية, فأفاده ذلك رسوخاً في علم الحديث وتعمّقاً فيه, وبروزاً به في ساحة العلم والعلماء والمحدثين النجباء, ومن بينهم وأبرزهم:

---

(1) الإسناد النازل هو ما كثرت رجاله, عكس الإسناد العالي وهو ما قلت رجاله مع الاتصال. انظر: علوم الحديث (151-155).

(2) الموازنة, ص(24/25).

لقيه الإمامين مسلمَ بن الحجاج, وأبا داود بن الأشعث السجستاني:

لقي الإمام الترمذي مسلم بن الحجّاج صاحب الصحيح المتوفى سنة(261ه), وأخذ عنه ولكنه لم يخرج له إلا حديثاً واحداً في جامعه هو:((حديث أبي هريرة رضي الله عنه القائل فيه:(حدثنا مسلم بن حجاج أخبرنا يحيى بن يحيى أخبرنا أبو معاوية عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" **أحصوا هلال شعبان لرمضان**"))(1).

كما لقي الإمام الترمذي أبا داود بن الأشعث السجستاني صاحب السنن المتوفى سنة(275ه), وأخذ عنه وروى له في جامعه أحاديث منها: حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه:((**من نام عن الوتر أو نسيه فليصل إذا ذكر وإذا استيقظ**))(2).

لقيه الشيخين المحمدين ابن بشاربندار, وابن المثنى أبا موسى:

كما لقي وروى عن كل من الشيخين: محمد بن بشار بندار(252), ومحمد ابن المثنى(252), في الجامع أحاديث عدة منها:

1/ قال الترمذي: ((حدثنا أبو موسى محمد بن المثنى, أخبرنا محمد بن جعفر أخبرنا شعبة عن عمرو بن مرة, عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: " **ما أخبرني أحد أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي إلا أم هانىء فإنها حدثت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ دخل بيتها يوم فتح مكة فاغتسل فسبح ثمان ركعات ما رأيته صلى صلاة قط أخف منها, غير أنه كان يتم الركوع والسجود**"))(3).

2/ وقال الترمذي: ((حدثنا محمد بن بشار أخبرنا محمد بن خالد بن عثمة قال: حدثنا موسى بن يعقوب الزمعي حدثني عبد الله بن كيسان أن عبد الله بن شداد أخبره عن عبد الله ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

---

(1) رواه الترمذي في الجامع, كتاب : أبواب الصوم, باب(ما جاء في إحصاء هلال شعبان لرمضان),ج(2), ص(98).
(2) رواه الترمذي في الجامع, كتاب : أبواب الوتر, باب(ما جاء في الرجل ينام عن الوتر أو ينسى),ج(1) (290),(291).
(3) رواه الترمذي في الجامع, كتاب : أبواب التطوع, باب(ما جاء في صلاة الضحى), ج(1), ص(295).

((أولى الناس بي يوم القيامة أكثرهم علي صلاة))[1].

المطلبُ الثالث: تلمذته على الإمام البخاري, ومكانته العلمية العظيمة.

- قال ابن خلكان: ((وهو تلميذ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري, وشاركه في بعض شيوخه))[2].

- وقال الذهبي: ((وتفقه في الحديث بالبخاري))[3].

- وقال العتر في الموازنة[4]: ((وحسبك بالبخاري إماماً فقيهاً في الحديث غواصاًعلى خفايا فقهه والاستنباط منه. والذي استظهره أن لقيه البخاري كان في المدة التي استقر فيها البخاري بنيسابور حيث عاد من رحلاته, وقد اكتمل له التقدم, وصنف تصانيفه, وشدت إليه الرحال, فأتم بنيسابور خمس سنوات, من سنة خمسين إلى خمسة وخمسين يحدث فيها على الدوام.

وكان الترمذي في ذلك الوقت قد لقي الشيوخ وحفظ الحديث فعرف للبخاري قدره, ووجد فيه أمنيّته, فأكبّ يناظره ويباحثه في علل الحديث, والجرح والتعديل والرجال ويغوصُ معه في هذه المعارف التي لا يجودها إلا الأفذاذ , فصقلت مواهبه ونمت, واكتمل تحصيله العلمي, وأشرب عبقرية شيخه الإمام البخاري, وأصبح خريجه, والحقيقة أنه خير من خلف البخاري في حمل علمه وفضله. وقد ظل معتزاً به, يظهرعلمه وفضله للناس, وهذه كتبه ملأى بالنقل عنه, وقد صرح في آخر كتابه(الجامع) بأن أكثر ما ذكره فيه من العلل والكلام في الرجال والتاريخ, فإنه مما ناظر به محمد بن إسماعيل.

كما اعترف له بالفضل وشهد له بالتفوق على أئمة العصر, فقال:((ولم أر بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد كبير أحد أعلم من محمد بن إسماعيل))[5].

---

(1) رواه الترمذي في الجامع, كتاب : أبواب الصلاة, باب (ماجاء في فضل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) ج(1),(302).
(2) وفيات الأعيان(407/3).
(3) التذكرة(624).
(4) الموازنة, ص(27)(بتصرف).
(5) شرح العلل,(32/1).

- وكذلك كان شعور البخاري نحو أبي عيسى الترمذي تقديراً وإكباراً لعلمه وذكائه, وقد ألحقه بشيوخه ومفيديه, على حين كانت تخضع له العلماء وتصفّر عنده الأئمة, فأخذ عن الترمذي بعض الأحاديث وسمع منه, كحديث أبي سعيد الخدري(رضي الله عنه) أن النبي صلى الله عليه وسلم, قال لعلي:" **لا يحل لأحد يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك**" أخرجه الترمذي, وقال:(وقد سمع مني محمد بن إسماعيل هذا الحديث واستغربه)(1).

وفي ذلك تكريم للترمذي ودلالة على سعة علمه وحفظه, حتى يسمع منه البخاري, ويجدُ لديه في العلم مفيداً له وجديداً, وقد صرح هو بما يفيد ذلك فقال للترمذي كما نقل عنه الترمذي نفسه: " **ما نتفعت بك أكثرمما انتفعت بي**"(2).

وفي هذا دليلٌ على مكانة الترمذي العلمية العظيمة, وأية مكانة كانت له رحمه الله))(3).

فائدة: وفي أخذ الشيخ عن التلميذ بعد الإكتمال والتحصيل العلميِّ له, فوائدٌ عزيزةٌ منها:

أولاً: إجازته في العلم, والإعتراف له بالفضل؛ إذ لا يعرف الفضل إلا ذووه. **ثانياً:** إكرامه, والإحسان إليه, والرضى عنه؛ وفي رضى الشيخ والأستاذ فتحٌ على الطالب والتلميذ. **ثالثاً:** التواضع وخفض الجانب لطالب العلم؛ فإن الملائكة تفعل له ذلك, ما أخلص لله تعالى النية والقصد. **رابعاً:** وفيه تشجيعٌ له على الأخذ والاستزادة. **خامساً:** وفيه من إعطاء القدوة له اليوم في التواضع ولين الجانب للعلم وأهله؛ ما يُبصربه قدميه غداً في المستقبل.

وتلك هي عادة الشيوخ الأوائل العاملين من العلماء الربانيين, ونحسبُ الإمام البخاري واحداً منهم, ولا نُزكي أحداً على الله أبدًا.

---

(1) رواه الترمذي في الجامع, كتاب : (أبواب المناقب), باب: (مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه),ج(5) ص(303).
(2) تهذيب التهذيب(289/9).
(3) الموازنة, ص(28).

المطلب الرابع: تلامذة الترمذي, ثناءُ العلماء عليه, وشذوذ ابن حزم وحدهُ.

تلامذته:

تقدم معنا ذكر شيوخ الترمذي باختصار, وفي هذا المطلب أذكر بعض تلامذته على سبيل الاختصار أيضاً[1]؛ لأجل معرفة قدر الترمذي وفضله؛ إذ المعروف عند الناس أن قدر العالم يكون بما ترك وراءه من تلامذة, وبما خلّف من كتب وآثار؟ مصداق ذلك قوله عليه الصلاة والسلام:((إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة: إلا من صدقة جارية أوعلم يُنتفع به, أوولد صالح يدعو له))[2].

- قال د.عداب الحمش في كتابه: ('(الإمام الترمذي ومنهجه...)) ما نصه: ((وقد نص المزيّ على أن الترمذي روى عنه ستة وعشرون راوياً, وهم:

1. حماد بن شاكرالوراق النسفي, صاحب البخاري(ت311ه).
2. داود بن نصر بن سهيل الباهلي.
3. الربيع بن حيان الباهلي.
4. عبد الله بن نصر بن سهيل البزدوي.
5. عبد الله بن محمد بن محمود النسفي.
6. أبو الحسن علي بن عمر بن التقي بن كلثوم السمرقندي الوذاري.
7. الفضل بن عمار الصرام.
8. أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي المروزي, راوية الجامع.
9. أبو جعفر محمد بن أحمد النسفي.
10. أبو جعفر محمد بن سفيان بن النضر النسفي, المعروف بالأمين.
11. أبو علي محمد بن محمد بن يحيى القراب الهروي وقيل: السجستاني(ت324ه).
12. أبو الفضل, محمد بن محمود بن عنبر النسفي.
13. محمد بن مكي بن نوح النسفي.
14. محمد بن المنذر بن سعيد الهروي(شكر)(ت303ه).
15. محمود بن عنبر بن نعيم النسفي(ت314ه).
16. أبو الفضل المسيح بن أبي موسى الكاجري(ت320ه).

---

(1) تفضّل الشيخ د.عداب الحمش بالترجمة لشيوخ وتلامذة الترمذي في كتابه " الإمام الترمذي ... " لما دعت إليه ضرورة الاستقراء فكفانا ذلك؛ وله منا جزيل الشكر والعرفان.

(2) أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة(رضي الله عنه), انظر صحيح مسلم بشرح النووي, في كتاب الوصية, باب: ((ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته)), ج(11), ص(85), دار إحياء التراث العربي, وأخرجه غيره بغير هذا اللفظ.

17. أبو مطيع, محكول بن الفضل النسفي.

18. مكي بن نوح المقرئ النسفي.
19. نصر بن محمد بن سبرة الشيركي.
20. الهيثم بن كليب الشاشي))[1].

ثناءُ العلماء على الترمذي:

إن ثناء العلماء على الترمذي وشخصيّته, وعلمه وأدبه؛ مبثوث في ثنايا كتب التراجم والسير والتاريخ, إضافة إلى طبقات المحدثين, ذلك لأنّه محلّ ثناء حسن, وإطراء جميل, كان أهلا للمدح فمدح, وسأذكرهنا بعضاً من النصوص والآثار في ذلك على سبيل الاختصار دائما:

1. قال أبو عيسى الترمذي عن نفسه: ((قال لي محمد بن إسماعيل البخاري: ما انتفعت بك أكثرمما انتفعتَ بي))[2].

2. وقال أبو أحمد الحاكم النيّسابوري: سمعْت عمرَبن أحمد بن علي الجوهري, المعروف بابن عَلّك يقول: ((مات محمد بن إسماعيل, ولم يخلّف مثل أبي عيسى في العلم والورع, بكى حتى عمي, وبقي ضريراً سنين))[3].

3. وقال العالم الحافظ الإدريسي: ((أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث, صنّف الجامع, والتواريخ, والعلل, تصنيف رجل عالم متقن, كان يُضربُ به المثل في الحفظ))[4].

4. وقال الحافظ المزيّ: ((أحد الأئمة الحفاظ المبرزين, ومن نفع الله به المسلمين))[5].

5. وقال الحافظ الذهبي: ((الحافظ العلم الإمام البارع مصنف الجامع والعلل وغير ذلك))[6].

---

(1) الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع,ج(1), ص(114/113/112).
(2) تهذيب التهذيب(379/9), ومقدمة تحفة الأحوذي(279/1).
(3) السيّر(273/13).
(4) تهذيب التهذيب(388/9).
(5) تهذيب الكمال(250/26).
(6) السير(270/13).

فهذه بعض الآثار من ثناء العلماء على الترمذي, وبعض الشهادات له, ذكرتها للمثال وما تركت أكثر وأغزر؛ فقد أثنى عليه الذّهبي, وشهدَ له في كل موضع ذكره فيه, ولا مجال هنا البتة لعدّ ولا لحصر؟.

ولك أن تتسآل معي: بعدما رأيت ما رأيت من إجماع العلماء والأئمة على الإمام الترمذي, بالثناء الحسن, والذكر الجميل, والإكباروالإجلال, وشهدوا له ونشهد معهم – من مؤلفاته القيّمة- بالإمامة في الدين, والزهد في الدنيا, والتقدّم في العلم والحفظ والإتقان, ولم يشذّ فيه إلا ابن حزم كعادته, فلماذا يا ترى؟؟.

شذوذ ابن حزم وحدهُ :

- وشذ ابن حزم الأندلسي(ت456ه) وحده؛ عن إجماع العلماء على الترمذي, وإن تعجبْ فعجبٌ قوله:((ومن محمد بن عيسى بن سورة؟))(1) , وقوله: ((إنّه مجهول))(2).

- واعتذر له الحافظ الذهبي في ميزان الإعتدال: فقال:((محمد بن عيسى بن سوْرة [الحافظ العلم أبو عيسى] الترمذي صاحب الجامع, ثقة مجمع عليه, ولا التفات إلى قول أبي محمد بن حزم فيه, في الفرائض من كتاب الإيصال: إنه مجهول, فإنه ما عرفه ولا دَرَى بوجود الجامع, ولا العلل اللذيْن له))(3).

- ولا تعجب من قول الإمام أبي محمد بن حزم في الترمذي فحسب؟ , واعجب كذلك من اعتذار الذّهبي السالف له؟.

أما ترى أن العلماء المحققين قد ردّوا اعتذاره لابن حزم, واعتبروا شذوذ ابن حزم في الترمذي؛ من تسرّعه الدّائم وعجلته المفرطة؟.

- جاء في مقدمة تحفة الأحوذي ما نصه:((قال الخليلي ثقة متفق عليه, وأما أبو محمّد ابن حزمٍ فإنّه نادى على نفسه بعدم الإطلاع, فقال في كتابه: (الفرائض من الايصال) محمد بن عيسى بن سورة مجهول, ولا يقولنّ قائل لعله ما عرف الترمذي, ولا اطلع على حفظه ولا على تصانيفه, فإن هذا الرجل قد أطلق هذه العبارة في خلق من المشهورين من الثقات

---

(1) البداية والنهاية(67/11), مقدمة تحفة الأحوذي(271/1).
(2) الميزان(678/3).
(3) الميزان(687/3).

الحفاظ ؛ كأبي القاسم البغوي, وإسماعيل بن محمد الصفار, وأبي العباس الأصم, وغيرهم.

والعجب أن الحافظ ابن الفرضي ذكره في كتابه: (المؤتلف والمختلف) ونبه على قدره فكيف فات ابن حزم الوقوف عليه فيه؟))[1].

- وقال الحافظ ابن كثير:((وجهالة ابن حزم لأبي عيسى لا تضره, حيث قال في محلاه: (ومن محمد بن عيسى بن سوْرة؟), فإن جهالته لا تضع من قدره عند أهل العلم, بل وضعت منزلة ابن حزم عند الحفاظ.

وكيف يصحّ في الأذهان شيءٌ إذا احتاج النهار إلى دليل))[2].

- وقال الشيخ عبد الفتاح أبوغدة:((تجهيلُ ابن حزم للإمام الترمذي من سقطاته الكبرى, وقد غمز نفسه بذلك))[3].

- كما انتقد الشيخ نور الدين العتر الذين اعتذروا لابن حزم ودافعوا عنه فقال:((ولكن هذا الاعتذارقاصر في الدفاع عن ابن حزم, وذلك:

1/ أن عدم درايته بالجامع, لا تعني عدم معرفته للترمذي مؤلفه, وقد ذكر ابن الفرضي الأندلسي الترمذي في كتابه (المؤتلف والمختلف), ونبّه على قدره واطلع ابن حزم على هذا الكتاب, فكيف يعتذر له بذلك العذر؟.

2/ أن ابن حزم أطلق هذه العبارة(مجهول) في خلق من المشهورين, ومن الحفاظ لا يتصور عادة خفاؤهم على من له بالعلم والحديث صلة, كأبي القاسم البغوي(ت317ه), وأبي العباس الأصم(ت346ه), وغيرهما. فليس لابن حزم عذر سليم فيما قاله, كما ليس لكلامه في أبي عيسى أي وزن أو اعتبار))[4].

وأعتقد أنه يكفينا تعليقاً ما ذكره هؤلاء المحقّقون على تجهيل ابن حزم, وردّوا الاعتذار له؛ إلا أن نتسآل فقط ما حمل الإمام بن حزم على تجهيل إمام كبير كأبي عيسى الترمذي؟؟.

---

(1) مقدمة تحفة الأحوذي(272/1).
(2) البداية والتهاية(128/13).
(3) انظر هامش الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للكّنوي(1264ه), ص(294).
(4) الموازنة, ص(32/31).

ملاحظات:

سبق وأن قلت؛ أنّه لا يهمّنا في هذا الفصل سرد كل النّصوص والآثار التي جاءت في التعريف بهذا الإمام والحافظ والعَلَمِ الترمذي؛ وإنّما المهم هو الوقوف على بعض الإضافات والزيادات إن وجدت, أوعلى طرح بعض الإشكالات والتساؤلات كهذا التسآؤل الأخير؛ وممّا أمكنني الوقوف عليه من ملاحظات, وأنا أقرأ ترجمة الإمام الترمذي من كتب التراجم والسير ما يلي:

أولاً: أن كل الكتب التي تناولت ترجمة الإمام الترمذي سكتت سكوتاً يكاد يكون مطبقاً, إن لم أقل مطبقاً عن حياة الترمذي الإجتماعية, والعائلية البيتية, أوحتى عن حياته السياسية, وأهمّ الأحداث التي حدثت في زمانه, أوكانت قريبة منه, أو كان له فيها أومنها, موقف أو رأي؟؟ .

ثانياً: كما يلاحظ أيضاً, سكوت تلك المصادر والمراجع التي ترجمت للإمام الترمذي عن عروبته أو أعجميته؟؟ ؛ فكل المصادروالمراجع- التي وقفت عليها- وجدتها تذكر الترمذي, أو أبا عيسى الترمذي وتسكت, ولا تنسبه إلا ما كان من تحقيق الشيخ د. عداب الحمش في كتابه:((الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع...)).

وتعال أنبيك عن شيئ من ذلك: قال د.عداب الحمش:((ومن المعروف تاريخياً, أن الفاتحين العرب قد استوطنوا في خرسان والمشرق الإسلامي, وكانوا سادة تلك البلاد قروناً طويلة, ولم أقف على من عدّ الترمذي من موالي سُلَيْم, وكل الذين نسبوه إلى سُلَيْم, أطلقوا النّسبة, وإذا لم تقيّد النّسبة بالولاء فهذا يعني أنه سلمي صلبيّة, ويساعد على ترجيح ذلك أسماء جدوده فكلها أسماءٌ عربيةٌ, ولو نحن جمعنا بين الروايتين(1) الواردتين في سياق نسبه لكان تمام نسبه على النحو الآتي ترجيحاً: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك بن يزيد بن السكن السّلُميّ فهؤلاء الجدود يوصلونه إلى عهد الرسالة, وربما إلى ما قبلها بقليل فلا يعود لدينا أي مبرر لدعوى أعجميته التي قال بها بعض المعاصرين))(2).

---

(1) انظر الأنساب للسمعاني (335/2).
(2) الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع(67/1).

المبحث الثاني: التعريف بكتابه الجامع

تمهيدٌ:

كتاب أبي عيسى الترمذي**((الجامع))**, ويسمّى ((بالسنن)), و((الجامع الصحيح))؛ هو أحد كتب الحديث المعتمدة, والتي تلقتها الأمة بالرضى والقبول منذ أقدم السنين, ويعدّ المرجع في السنّة النبويّة المطهرة بعد الصحيحين, ألفهُ صاحبه الإمام الحافظ النّاقد أبوعيسى الترمذي واعتنى به أيّما عناية, فرتّبه على أبواب الفقه, والتفسير, والآداب والمناقب, والتاريخ والسير, وكل باب من الأبواب يحمل عنوان مسألة من المسائل, أو حكماً من الأحكام؛ أشار إليه الترمذي وروى له الحديث, أو الأحاديث التي تندرج تحته, وعرّفها, وعلّل بعضها ووصف بعضها بما لم توصف به عند غيره من الأئمة والحفاظ , واصطلح علي بعضها باصطلاحات مركبة, ومنها مصطلحه الشائع((حسن صحيح))؛ فاستوجب العناية والدراسة والتّعريف, وهذا ما سأتناوله في هذا المبحث إن شاء الله تعالى.

المطلب الأوّلُ: تسمية الجامع, فضائله ومحاسنه.

تسميّة الجامع:

أطلق على كتاب الترمذي**((الجامع))** أسماء عدّة هي:((الجامعُ الصّحيح, وصحيحُ الترمذي, والجامعُ الكبير, والجامعُ فقط ؛ وهو أشهراستعمالاً, ورجحه الدكتور نور الدين العتر في موازنته, والسنن))[1], وفي هذه الأسماء تحقيقٌ علميّ لابُدّ منه؛ وذلك لأنّه من أهمّ الأمور, وأولاها بالعناية, لمن يريد أن يأخذ ((الجامع)) بالدراسة والتحقيق.

وممّن رأيت لهم كبيراهتمام - في حدود علمي- في تحقيق اسم جامع الترمذي قبل التّرجيح بهذا الاسم أو ذاك؛ الشيخَ عبد الفتّاح أبوغدة في رسالته المستظرفة في تحقيق اسميْ الصحيحين, واسمُ جامع الترمذي[2].

---

(1) انظر تفصيل ذلك في: الأحاديث التي حسّنها أبو عيسى الترمذي وانفرد باخراجها عن أصحاب الكتب الستة, لعبد االرحمن بن صالح محيي الدين, ص(24/23), والموازنة(01/50).

(2) الرسالة بعنوان: تحقيق اسم الصحيحين واسم جامع الترمذي, وقعت في ما يقربُ من مائة(100) صفحة, خصّ جامع الترمذي منها بخمس وثلاثين(35) صفحة, وانتقد فيها جمهرة من العلماء المعاصرين في تركهم التحقيق.

قال الشيخ عبد الفتاح أبوغدة؛ بعدما نقل كلام الحافظ أبي بكر بن خير الإشبيلي(ت575ه), في فهرست ما رواه عن شيوخه في تسمية جامع الترمذي:" **الجامع المختصر من السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعرفة الصحيح والمعلول, وما عليه العمل**"؛ قال:((وهذا الاسم مطابقٌ لمضمون الكتاب, ووقفت عليه بعينه مثبتاعلى مخطوطتين قديمتين كتبت إحداهما قبل سنة(479ه), وقبل ولادة الحافظ ابن خيربأكثرمن عشرين سنة والنسخة الأخرى كتبت في سنة(582ه))).

- قال الشيخ عداب الحمش معقّباً على شيْخه عبد الفتّاح:((هذا التحقيق العلمي جيدٌ- على طوله[1] - لكن بين أيدينا مخطوطة بعنوان:"**الأحاديث المستغربة الواردة في الجامع الكبير المختصر للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي**" انتقاء العبد الفقير إلى رحمة ربه الراجي عَفْوَهُ وغفرانه: أحمد بن العلائي الشافعي لطف الله به... إلخ.

وفي الصفحة اليمنى التي تلي صفحة الغلاف قال مصنفه:((بسم الله الرحمن الرحيم وسلامٌ على عباده الذين اصطفى, الحمد لله رب العالمين, وصلى الله على سيدنا محمد, وآله وصحبه أجمعين, وبعد: فإنه لما استمعتُ كتاب" **الجامع الكبير**" للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمي الترمذي رضي الله عنه بالرواق المنجلي بحرم القدس الشريف زاده الله شرفاً وتعظيماً؛ وردت علي أحاديث غريبة, احترت انتقاءها...)).

قلتُ(أي د.عداب): فالذي اتفق عليه كلام المؤلف على صفحة الغلاف, وفي خطبة الكتاب أن اسمه: ((الجامع الكبير)). وهذه المخطوطة وردَ ذِكرها في :((تاريخ التراث العربي)), وقال: إنها في مكتبة شهيد علي رقم353, وهي حوالي(150) ورقة, كتبت(904ه). وقد حصلت على نسخةٍ مصورةٍ عن هذه المخطوطة, فجاءت في (189) مائة وتسع وثمانين لوحة, ومهما يكن من أمر فلا يصح إطلاقُ اسم:((الجامع الصحيح)) أو((المسند الصحيح)) على كتاب الترمذي:

- لأنه هو لم يسمِّه بهذا الاسم.

- ولأن واقعَ حاله ينافي هذا الاسم, والاسم الذي نقلناه عن ابن خير, وعن المخطوطتين اللتين أتحفنا بهما شيخُنا عبد الفتاح؛ تعبيرٌ صادق عن مضمون الكتاب))[2] إنتهى كلامه.

---

(1) وأما نحن فاختصرناهُ كما ترى؛ وقُوفاً على الفائدة من أقصر طريقٍ في تحقيق الاسم وكفى. (انظرما هوسابقٌ, ص(55).

(2) الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع... (153/152/1).

وبالنّظر في تحقيقي عبد الفتاح, وتلميذه عداب, فإنه يتعينُ التسليمُ بأن ما في التحقيقين أفادنا فقط ما يوافق مضمون الكتاب, فهلاّ من تحقيقٍ في اسم الكتاب كما سمّاه صاحبه الترمذي ووافق مضمونه؟؟

والذي يظهر لي- والله أعلم- أن كل الأسماء التي وردت في تسمية الجامع, وسبق بيانها في مطلع هذا المطلب, تفيدُ في معظمها ما يوافق مضمون الكتاب أيضاً. (فالسننُ)؛ تفيد أن الكتاب جمع سنن الرسول صلى الله عليه وسلم, وإضافة الترمذي لها تعني أنه هو من رَوَاها. و(الجامع): يفيدُ أن الكتاب قد جمع أبواب الحديث من الأحكام, والعقائد, والآداب, والتفسير والسير, والمناقب, وكلّها في جامع الترمذي.

وإذا كان في نسخ (الجامع) نفسه اختلافاً, في الحكم على الأحاديث بين (الحسن) و(الصحة) و(الحسن والصحة معاً)- كما سيأتي- فالاختلاف في الاسم من باب أولى؟؟.

ولأجل تقليص الخلاف وتقريب الصواب؛ فإنه ينبغي علينا أموراً هي :

أولاً: إبعادُ أسماء:(الجامع الصحيح),(المسند الصحيح), و(صحيح الترمذي) من اسم الكتاب, لما تقدم من الأسباب.

ثانياً: إبعادُ تسميته أيضاً (بالسنن)؛ حتى وإن أضيفتْ له(كسنن الترمذي)؛ وذلك لتميزه عن بقية السنن الأخرى, ولأن في تسميته بذلك تجوّزٌ غيرمحمود؛ فالسننُ في العرف تطلقُ على الكتاب الذي اشتمل على أحاديث الأحكام وحدها, وأما كتاب الترمذي فجامعٌ بما تحمله الكلمة من معان.

ثالثاً: إثباتُ اسم (الجامع) له, سواء كان مجرداً, أو مضافاً للترمذي؛ وهذا هو الأرجحُ عندي, وإليه أميل.

رابعاً: إجماعُ العلماء على اسم واحد للكتاب, كالجامع مطلقاً, أو مقيداً بجامع الترمذي.

خامساً: ويستحسنُ أن يُطبع الكتابُ في الجديد والقابل من الطبعات الرسمية باسمه الذي يتناسبُ مع مضمونه من جهة, ومع الاسم الذي سمّاهُ به صاحبه من جهة أخرى, ولا يتناسب ذلك إلا مع اسم ((الجامع)) مطلقاً أو مقيداً بصاحبه.

فضائلُ الجامع, ومحاسنهُ:

لكتاب الترمذي:((الجامع)) فضائلٌ عديدةٌ, ومحاسنٌ فريدة تميّزبها, منها:

أولاً: اشتمالهُ على الفنون العلمية الكثيرة: قال العلامة الشاه عبد العزيزفي:((بستان المحدثين)):((تصانيف الترمذي في هذا الفن كثيرة, وأحسنها هذا الجامع, بل هو أحسن من جميع كتب الحديث من وجوه:

الأولُ: من جهة حسن الترتيب, وعدم التكرار.

والثاني: من جهة ذكر مذاهب الفقهاء, ووجوه الاستدلال لكل أحد من أهل المذاهب.

والثالثُ: من جهة بيان أنواع الحديث من الصحيح والحسن, والضعيف والغريب, والمعلل.

والرابعُ: من جهة بيان أسماء الرواة, وألقابهم وكناهم, والفوائد الأخرى المتعلقة بعلم الرجال))[1] انتهى.

ويشهد لذلك ما يلي:

- قال د. العتر في الموازنة: ((ونمثلُ لك من كتابه بما يوضح وصفنا هذا. قال الترمذي في الطهارة[2] :(باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم): حدثنا قتيبة, ثنا أبوعوانة عن سعيد بن مسروق, عن إبراهيم التيمي عن عمرو بن ميمون عن أبي عبد الله الجدلي, عن خزيمة بن ثابت,عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ أنه سئل عن المسح على الخفين فقال: للمسافر ثلاثة وللمقيم يوم)).

وذكرعن يحيى بن معين, أنه صحح حديث خزيمة في المسح, وأبوعبد الله الجدلي اسمه: عبد بن عبد, ويقال: عبد الرحمن بن عبد.

---

(1) مقدمة تحفة الأحوذي(283/1)
(2) انظر: الجامع(21/1).

(قال أبو عيسى): هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ . وفي الباب عن علي, وأبي بكرة, وأبي هريرة, وصفوان بن عسال, وعوف بن مالك, وابن عمر, وجرير.

- حدثنا هنادُ , ثنا أبوالأحوص,عن عاصم بن أبي النجود,عن زر بن حبيش, عن صفوان بن عسال قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا كنا سفراً أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن, إلا من جنابة, ولكن من غائط وبول ونوم.

(قال أبو عيسى): هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ, وقد روى الحكم بن عُتيبة, وحماد عن إبراهيم النخعي, عن أبي عبد الله الجدلي, عن خزيمة بن ثابت, ولا يصح.

قال علي بن المديني: قال يحيى بن سعيد, قال شعبة: لم يسمع إبراهيم النخعي من أبي عبد الله الجدلي حديث المسح, وقال زائدة عن منصور كنا في حجرة إبراهيم التيمي ومعنا إبراهيم النخعي فحدثنا إبراهيم التيمي عن عمرو بن ميمون عن أبي عبد الله الجدلي عن خزيمة بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم في المسح على الخفين.

قال محمد بن إسماعيل: أحسنُ شيء في هذا الباب, حديث صفوان بن عسال.

(قال أبوعيسى): وهو قولُ أكثر العلماء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء, مثل سفيان الثوري, وابن المبارك, والشافعي, وأحمد وإسحاق, قالوا: يمسح المقيم يوماً وليلة, والمسافرثلاثة أيام ولياليهن, وقد روي عن بعض أهل العلم أنهم لم يوقتوا في المسح على الخفين, وهو قول مالك بن أنس.

(قال أبو عيسى): التوقيتُ أصح, وقد روي هذا الحديث عن صفوان بن عسال أيضاً من غير حديث عاصم .

- (قال العتر): فأنت ترى أن الإمام الترمذي عنوَن للباب بما يدل على مضمونه, وخرّج من أجله حديثين تكلم عليهما, فَبَيَّنَ اسم الراوي, ودرجة الحديث, كما بين ما روي من الحديث في المسألة بذكر الصحابة الذين رووها؛ فقال: وفي الباب عن فلان وفلان ثم تعرض لطرق روى بها الحديث الأول وأبان علتها بوضوح, ووازن بين الحديثين في رتبتهما, من الصحة, كما بين مذاهب العلماء, وأبدى رأيه في أقوالهم . وأمثال هذه الفوائد وغيرها كثير في كتابه)).[1] إنتهى كلامه.

---

(1) الموازنة(52/51).

- وقال د. العتر أيضاً:((وتلك مزايا عظيمة لكتابه, وأهمها ما يتعلق بالعلل, فإنه علمٌ صعبٌ عويصٌ, وقد أتى به الترمذي بأوضح أسلوب, فامتاز كتابه على كتب الحديث في وضوح مراده وكثرة علومه وفوائده, حتى إنه ليقرب العلم ويدني مائدته لقارئه, فهو لطالب الحديث أستاذ ومعلمٌ, وللعالم مبصرٌ ومذكرٌ, وقد عدد العلماء فوائده, وبيّنُوا مقاصده))[1].

وعليه؛ فإن الكلام عن مزايا الجامع كثيرٌ؛ حتى ذهب بعض العلماء إلى أن جامع الترمذي أنفع من كتاب البخاري ومسلم . نقل ذلك الحافظ ابن رجب في شرحه لعلل الترمذي شهادة الإمام محمد بن طاهر المقدسي فيه؛ إذ قال:((كتابُ أبي عيسى الترمذي عندي أفيدُ من كتاب البخاري ومسلم. قلت لم؟ قال: لأن كتاب البخاري ومسلم, لا يصل إلى الفائدة منهما إلا من يكون من أهل المعرفة التامة, وهذا كتاب قد شرح أحاديثه وبينها, فيصل إلى فائدته كل واحد من الناس, من الفقهاء والمحدثين, وغيرهم))[2].

- ومما قيل عنه أيضاً:((قال الشيخ إبراهيم البيجوري في:(المواهب اللدنية على الشمائل المحمدية) ناهيك بجامعه الصحيح[3] الجامعُ للفوائد الحديثية والفقهية, والمذاهب السلفية والخلفية, فهو كافٍ للمجتهدين, مغنٍ للمقلدين))[4].

المطلبُ الثاني: من منهجه في التخريج عن الرواة.

إن إبراز القيمة العلمية, والمكانة المنزلية لأي كتاب من الكتب؛ تبرزمن خلال ذكر الشهادات, والأقوال للعلماء فيه, ولذا فإنني سأعرض بعض ما جاء في منزلة (الجامع), مبينا بعض ما جاء في منهج الإمام الترمذي في التخريج عن الرواة.

1- قال أبوعيسى الترمذي:((صنفتُ هذا الكتاب, وعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به, ومن كان هذا الكتاب- يعني الجامع- في بيته, فكأنّما في بيته نبيٌ يتكلم))[5].

2- وقال الحافظ الذهبي:((جامعه قاض له بإمامته وحفظه وفقهه, وفيه علمٌ نافع, وفوائدٌ غزيرة, ورؤس المسائل؛ لكنه يترخص في قَبول الأحاديث ولا يشدّد, وهو أحد أصول

---

(1) سابق المرجع, (53/52).
(2) ابن رجب الحنبلي, شرح علل الترمذي, ج(1), ص(463), " شروط الأئمة الستة, ص(21) ".
(3) تقدمَ في ذلك التحقيقُ بما يليقُ.
(4) تحفة الأحوذي(282/1).
(5) السير(277/13), التذكرة(634/2).

الإسلام, لولا ما كدّره بأحاديث واهية, بعضها موضوعٌ, وكثير منها في الفضائل ونفَسهُ في التضعيف رِخْو))[1].

3- وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي:((واعلم أن الترمذي خرّج في كتابه الحديث الصحيح والحديث الحسن- وهو ما نزل عن درجة الصحيح, وكان فيه بعض ضعف- والحديثَ الغريبَ, كما سيأتي, والغرائب التي خرّجها فيها بعض المناكير, ولا سيما في كتاب الفضائل, ولكنه يبيّن ذلك غالباً, ولا يسكت عنه, ولا أعلمه خرّج عن متّهم بالكذب متفق على اتهامه حديثاً بإسناد منفرد, إلا أنه قد يخرج حديثاً مروياً من طرق, أومختلفاً في إسناده, وفي بعض طرقه متهمٌ, وعلى هذا الوجه خرّج حديث محمد بن سعيد المصلوب, ومحمد ابن السائب الكلبي.

نعم, قد يُخرجُ عن سيء الحفظ , وعمّن غلب على حديثه الوهم, ويبيّن ذلك غالباً ولا يسكت عنه, وقد شاركه أبو داود في التخريج عن كثيرمن هذه الطبقة, مع السكوت على حديثهم, كإسحاق بن أبي فروة وغيره.

والترمذي- رحمه الله- يُخرج حديث الثقة الضابط , ومن يَهِمُ قليلا, ومن يهمُ كثيراً, ومن يغلب عليه الوهم يخرج حديثه نادراً, ويبيّن ذلك ولا يسكت عنه))[2].

- فمنزلة (الجامع) بين كتب السنة عظيمة, ولا ينكرها أحد إلا من شذّ كما تقدم؛ لكنّ النظرة إليه تختلف من ناظر إلى آخر؛ فمن نظر إلى جملة العلوم التي حواها كل كتاب, جعل الترمذي أنفَعها جميعاً, والذي نظرإلى الفائدة العلمية من الكتب بعد الصحيحين, جعل أبا داود ثالثهما, والترمذي رابعهم, ومنهم من عكس الترتيب, فجعل الترمذي ثالثهما وأبا داود رابعهم[3].

- وفي نظري؛ أنه لا يخلو كتاب من كتب الحديث الستة من فوائد, ولكل كتاب منهج في التخريج عن الرواة, ومقاصدَ حسنة قصدها صاحبه من تأليفه.

---

(1) السير(277/13).
(2) شرح علل الترمذي(396/395/1).
(3) ذلك ترجيح المباركفوري- رحمه الله- ود. العتر و غيرهما: (انظر الأحاديث التي حسنها الترمذي وانفرد بإخراجها.., ص(26)).

ألم ترأن الترمذي ألف كتابه[الجامع] ثم قال:((وإنما حملنا على ما بيّنا في هذا الكتاب من قول الفقهاء وعلل الحديث, لأنا سُئلنا عن ذلك فلم نفعلهُ زماناً, ثم فعلناهُ لما رجونا فيه من منفعة الناس, لأنا وجدنا غيرواحد من الأئمة تكلّفوا من التصنيف ما لم يُسبقوا إليه منهم: هشام بن حسان, وعبد الملك بن عبد العزيز بن جُريْج, وسعيد بن أبي عَروبة, ومالك بن أنس, وحمادُ بن سلَمَةَ, وعبد الله بن المبارك, ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة, ووكيعُ بن الجرّاح, وعبد الرحمن بن مهديٍّ, وغيرهم من أهل العلم والفضل, صنّفوا فجعل الله تبارك وتعالى في ذلك منفعة كثيرة, فنرجو لهم بذلك الثوابَ الجزيلَ من عند الله تعالى, لما نفع الله المسلمين به, فَهُمُ القدوةُ فيما صنّفوا))[1].

المطلب الثالثُ:عناية الترمذي بكتابه الجامع.

إن عناية أي كاتب بما يكتب تكمن في مدى اهتمامه به, وتنقيته من كل ما يشوبه, وحرصه على أن ينفع الله به المسلمين رجاء ثوابه من ربّ العالمين,لا ليتّسمّع به, أوليتقلد به مقعداً من مقاعد الدّنيا, أو ليأخذ منه عرضاً من عروضها الزائل, وهذا ما كان للإمام الترمذي في كتابه (الجامع).

- قال أبوعيسى الترمذي:((وقد وضعنا هذا الكتاب على الاختصار, لما رجونا فيه من المنفعة, ونسأل الله عزّ وجلّ النّفع بما فيه, وألا يجعله وبالاً علينا))[2].

- وقال أبوعيسى:((وما ذكرنا في هذا الكتاب من اختيار الفقهاء...))[3].

- وقال أبوعيسى:((وإنما حَمَلنا على ما بيّنا في هذا الكتاب من قول الفقهاء وعلل الحديث, لأنا سُئلنا عن ذلك فلم نفعله زماناً, ثم فعلناه لما رَجونا فيه من منفعة الناس...))[4].

- وقال أبوعيسى:((وقد عاب بعض من لا يفهمُ على أصحاب الحديث الكلام في الرجال, وقد وجدنا غيرواحد من الأئمة من التابعين قد تكلمُوا في الرّجال ... فما حملهم على ذلك عندنا- والله أعلم- إلا النصيحة للمسلمين...))[5].

---

(1) علل الترمذي(35/1).
(2) علل الترمذي(449/1).
(3) علل الترمذي(30/1).
(4) علل الترمذي(35/1).
(5) علل الترمذي(44/43/1).

- وقال أبوعيسى:((صنّفتُ هذا الكتاب, فعرضته على علماء الحجاز فرضوا به وعرضته على علماء العراق فرضوا به, وعرضته على علماء خراسان فرضوا به...))[1].

وقد أجاب الله عزّ وجلّ دعاء الإمام الترمذي إلى بُغيتِهِ من كتابه ورجائه فيه, فكان خيراً عظيماً للمسلمين, وحصل به النّفع للأولين والمتأخرين, والمعاصرين الحاضرين, وظهرتْ آثار كتابه**(الجامع)**عيانا للنّاس أجمعين.

ومن هذه الآثاروالعلامات التي تدلّ على ذلك؛ ما ذكره ابن العربي في مقدمة شرحه لجامع الترمذي ما نصه:[قال الإمامُ أبو بكرمحمّد بن عبد الله الإشبيليّ المعروف بابن العربي المالكي:((اعلموا- أنارالله أفئدتكم- أن كتاب الجعفي هو الأصل الثاني في هذا الباب والموطأ هوالأول واللبابُ, وعليهما بناء الجميع كالقشيري والترمذي, فما دونهما ما طفقوا يصفونه بالأخذ في الكلام عليه مستوفى يستدعي فراغاً متصلا وأمراً متطاولاً, وهمماً متشوقة, وليس فيهم مثل كتاب أبي عيسى؛ حلاوة مقطع, ونفاسة منزع, وعذوبة مشرع وفيه أربعة عشرعلماً, فوائد صنف؛ وذلك أقرب إلى العمل وأسند, وصحّح وأسلم, وعدّد الطُرق, وجرح وعدّل, وأسمى وأكنى, ووَصَل وقطّع, وأوضح المعمول به والمتروك, وبيّن اختلاف العلماء في الردّ والقبول لآثاره, وذكر اختلافهم في تأويله, و كل علم من هذه العلوم أصل في بابه, وفردٌ في نصابه, فالقارئ له لا يزال في رياض مونقة, وعلوم متّفقة متّسقة, وهذا شيءٌ لا يعمُّه إلا العلمُ الغزيرُ, والتوفيقُ الكثيرُ, والفراغُ النديرُ))][2].

المطلب الرابعُ: موضوع الجامع, أقسام الحديث, ورواته فيه.

موضوع الجامع:

جمع أبوعيسى الترمذي في كتابه (الجامع) إلى الصناعة الحديثية – المتن والسند, وبيان الصحة والسقم, وما بينهما من المراتب, والعلة في الحديث, والتعليق على الرواة بما يليق بما يُسمّى الآن بعلم الجرح والتعديل - الفقه واستنباط الأحكام الشّرعية, فتراهُ قبل ذكره الحديث والرّاوي, ودرجة الحديث وما إلى ذلك؛ يذكرُ فِقْه الحديث مُستنبِطاً حكمه الشرعي, فيُعنونُ للباب بما يدلّ على مضمونه.

---

(1) السير(277/13), والتهذيب(389/9), و التذكرة(634/2)..
(2) مقدمة صحيح الترمذي بشرح الإمام ابن العربي المالكي(6/5/1).

ويمكن أن نُجمِل الكلام في موضوع كتاب الترمذي (الجامع) فنقول: إن موضوع (الجامع) هو: الحديث النّبوي الشريفُ صناعة وفقهاً[1].

أقسام الحديث في الجامع:

قال الحافظ أبو نصرعبد الرحيم بن عبد الخالق(ت574ه): ((الجامع؛ على أربعة أقسام[2]:

1- قسمٌ مقطوعٌ بصحته.

2- وقسمٌ على شرط أبي داود والنّسائي كما بينا.

3- وقسمٌ أخرجهُ للضدّية, وأبان عن علته.

4- وقسمٌ رابعٌ, أبان عنه فقال:((ما أخرجتُ في كتابي هذا إلا حديثا قد عمل به بعضُ الفقهاء, سوى حديث " **فإن شرب في الرابعة؛ فاقتلوه** "[3] وسوى حديث " **جمع بين الظهر والعصر بالمدينة, من غير خوف ولا سفر**"[4])).

- وأظن أنه إذا كانت تلك أقسامُ الحديث في (الجامع), وهي أربعة أقسام؛ فإنّ الرواة بعدد هذه الأقسام أيضاً.

---

(1) ارجع – للإستزادة- إلى الموازنة(53).

(2) انظر: السير(274/13).

(3) أخرجه الترمذي(1444) في كتاب الحدود, من طريق أبي كريب, عن أبي بكر بن عياش, عن عاصم بن مهدي, عن أبي صالح, عن معاوية قال:" قال رسول الله صلى الله عليه وسلم, من شرب الخمر فأجلدوه, فإن عاد في الرابعة فاقتلوه".

(4) أخرجه الترمذي في الجامع(187) في كتاب الصلاة, باب : ما جاء في الجمع بين الصلاتين في الحضر من طريق هناد, عن أبي معاوية, عن الأعمش,عن حبيب بن أبي ثابت, عن سعيد بن جبير, عن ابن عباس قال: "جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر, وبين المغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر".

قال: فقيل لابن عباس: ماذا أراد بذلك ؟ قال: أراد أن لا يحرج أمته.

وهذا حديث صحيح؛ أخرجه مالك في الموطأ(161/1), ومسلم(705), وغيرهما.

أقسام الرواة في الجامع:

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي في(أقسام الرواة وأحكامها):((إعلم أن الرواة أقسام: فمنهم: من يتهم بالكذب, ومنهم: من غلب على حديثه المناكير, لغفلته وسوء حفظه, وقد سبق ذكر هذين القسمين, وحكم الرواية عنهما, وقسم ثالثٌ: أهلُ صدق وحفظ , ويندر الخطأ والوهمُ في حديثهم أو يقل, وهؤلاء هم الثقاتُ المتفقُ على الاحتجاج بهم, وقسم رابعٌ: وهم أيضاً أهل صدق وحفظ ؛ ولكن يقع الوهم في حديثهم كثيراً, لكن ليس هو الغالب عليهم؛ وهذا هوالقسم الذي ذكره الترمذي ههنا))(1).

استمرارية الثناء على الجامع:

لم يكن((الجامع)) محلّ الرضى والقبول عند علماء عصر الترمذي فحسب, بل إنّ الله عزوجل إذا كتب لعبد قبولا بين أهل السماء, كُتب له مثله معه في أهل الأرض, واستمر له هذا القبول إلى ما بعد مماته.

ولايزالُ الإمام الترمذيّ وكتابه (الجامع) - إلى يوم الناس هذا- مهوى أفئدة العلماء والباحثين, في الدراسات والبحوث الإسلامية, وما أجمل ما كتبه الشيخ العتر في رسالته ((الموازنة))؛ وهو يُثني على (الجامع) لاشتماله على غرضي الشيخين البخاري ومسلما في صحيحيهما, حيث قال:((وقد قدّمنا في المقدمة غرض كل من البخاري ومسلم في صحيحيهما, وببيان مقاصد الترمذي وأغراضه في كتابه, وبتحديد موضوعه, نجده قد جمع بين أغراض الصحيحين وموضوعيهما, وما يستتبعه ذلك من الأخذ بطريقة كل في كتابه. فالبخاري بنى كتابه على الأبواب الفقهية, واستنتاج الفوائد والنكت من الحديث, وأودع ذلك في تراجمه, وأتى فيها بالنصوص من القرآن, والأحاديث وأقوال العلماء, قصدًا لبيان الفقه في المسألة.

وأما مسلمٌ فإنه- كما ذكرنا- في المقدمة قسّم الأحاديث والرجال ثلاثة أصناف, فأعرض عن الطبقة الثالثة, وأخرج حديث الطبقة الأولى, حديث الحفاظ المتقنين أصولاً, ثم يتبعها بحديث الطبقة الثانية, وهم دونهم في الحفظ والإتقان؛ فيخرجُ حديثهم شواهد ومتابعات, فجمع أحاديث الباب وطرقها في مكان واحد, وأتى بها مختصرة بطرقه البديعة في الاختصار ؛ فيظهر بذلك ما في الحديث من لفظة شاذة, أوزيادة أو وقف, أوعلة.

---

(1) شرح علل الترمذي(159/158/105/1).

فأتى من بعدهما الترمذيّ- وقد تلمذ لهما- فوضع كتابه بعد أن تقدم, وبلغ رتبة الإمامة وقد نقل ابن حجر عن الترمذي أنه أنهى كتابه (في يوم الأضحى من سنة سبعين ومائتين) . وإذا علمنا أنه ولد سنة تسع ومائتين؛ تبينا ما كان عليه الترمذي وقت تأليف كتابه من الرسوخ في العلم, وكان في ذلك الوقت قد سبق بالصحيحين فجمع فوائدهما في كتابه, وأضاف من مجهوده, ما جعل لعلمه صبغته الخاصة به, والتي تميّز بها عن غيره))[1].

---

(1) وانظر – للاستزادة - الموازنة, ص(54).

الفصلُ الثاني

تاريخ المصطلح, واستعمالاته

(الحسن؛ نشأته, واستعمالاته عند المحدثين)

وفيه المباحثُ الأساسية الآتية:

المبحثُ الأوّلُ:
الناحية التاريخية لإطلاق مصطلح(الحسن) من بداية الإطلاق إلى عصر الترمذي.

المبحثُ الثاني:
دلالات(الحسن) واستعمالاته من بعد عصر الترمذي إلى زمن استقرار المصطلح.

المبحث الثالث:
مصطلح(حسن), (صحيح), و(حسن صحيح) عند الإمام الترمذي.

المبحثُ الأوّلُ:

النّاحيةُ التاريخية لإطلاق, واستعمال مصطلح(الحسن).

تمهيدٌ:

إن استعمال مصطلح(الحسن)؛ قديمٌ عند أهل هذا الشأن, وإنّما كان للإمام الترمذي فضلُ السبق إلى إبرازه وتعريفه, وتقسيمه, وتشهيره؛ لذا نراه قد أكثرمن إطلاقه؛ إمّا مطلقًا وإمّا مقيدًا كمصطلح((حسن صحيح)) محلّ هذه الدراسة.

وفي ما يلي نتناول الناحية التاريخية لمصطلح(الحسن) من حيث النّشأة, والإطلاقُ والإستعمالات, والدلالات:

المطلبُ الأوّلُ: تعريف(الحسن), ونشأته عند المحدثين المتقدمين.

الحسن في الغة[1]:

معلومٌ جداً؛ أنه لا يمكنُ لنا أن نَحكُم على شيء حتى نتصور معناه في اللغة؛ والحَسَنُ, أو الحُسْنُ, أو المَحاسِنُ؛ من الألفاظ التي أسهبت فيها معاجمُ اللّغة العربية, كابن فارس في معجم مقاييس اللّغة, والجرجاني في مُعجم التعريفات, وابن منظور في لسان العرب, وغيرهم, حتى أشار ابن الصلاح إلى معناه في اللغة حيث قال:((هوما تميلُ إليه النفسُ, ولا يأباهُ القلبُ))[2].

وملخّصُ أقوال أهل اللّغة في(الحَسَن)؛ أنه كلّ جميل, وضدّه كل قبيح, ويكون في المحسوس والماديّات من الأشياء, كما يمكن أن يكون في المعنويات منها؛ ألا ترى أن الله عزوجل جعل الظّفر بالأعداء, والشهادة في سبيله من الحُسْن في الأشياء, قال الله تعالى: ((قل هل تربّصون بنا إلا إحدى الحُسنيين...))[3].

---

(1) أذكر في هذا المطلب المعنى اللغوي فقط , وأرجأ المعاني الاصطلاحية فيه إلى اللاحق من المباحث؛ وذلك للاختلاف الواقع فيه؛ فلم يختلف العلماء في مصطلح, مثلما اختلفوا في حدّ الحديث الحسن عامّة, والحسنَ عند الإمام االترمذي خاصة.

(2) ابن الصلاح, علوم الحديث, مؤسسة الرسالة, ط1(1425ه/2004م), ص(28).

(3) سورة التوبة, الآية(52).

وجعل الخير وفعله, والاعتراف به, من الحُسْن كذلك, فقال تعالى:((وأحسن كما أحسن الله إليك))(1.), وفي ذلك من الأمثلة القرآنية كثير.

نشأة ُمصطلح (الحسن) عند المتقدمين:

إنّ تتبع إطلاقات(الحسن) عند المحدثين المتقدمين, ضروريٌ في الوقوف على البداية لإطلاق هذا المصطلح, وكيف استعملوه؟ , وماذا أرادوا به؟ ؛ وذلك يفيدُنا في رصد التطوّرالتاريخي الذي أحرزه هذا المصطلح.

وعليه؛ فإنّني أبدأ برصد استعمالات المتقدمين (للحسن)؛ فأقول وبالله أستعين:

استعمالاتُ المتقدمين لمصطلح(الحسن), وآراؤهم فيه:

استعمل المتقدمون من التابعين مصطلح(الحسن) دون أن يقصدوا به درجته, ولا المعروف به اصطلاحاً, ولعل أقدم نص في إطلاق (الحسن) على الحديث, هو ما نقله الحافظ أبوعمر بن عبد البرّ(ت463ه) في كتابه: (جامع بيان العلم وفضله...) عن ابن المنكدرمرسلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:((من أفضل الفوائد حديثٌ حسنٌ يسمعه الرجل فيحدث به أخاه))(2).

وليس يعنينا ما ذكره العلماء النقاد في هذا الحديث, من الإرسال وحكمه, وترجمة رجال سند الحديث؛ وإنّما الذي يعنينا هو محلّ الشاهد فيه فقط؛ وهوحديث (حسن), والاستعمالُ القديم للمصطلح.

وممن استعملَه أيضاً من طبقة التابعين دون أن يقصد به (الحسن) الاصطلاحي, ووقفتُ على بعض أقوالهم(2) فيه: عروة ابن الزبير بن العوام رضي الله عنه(ت94ه) وإبراهيم النخعي(ت96ه), وابن شهاب الزهري(125ه), وشعبة بن الحجاج(ت160ه) فهؤلاء أطلقوا(الحسن), واستعملوه أيضاً.

---

(1) سورة القصص, الآية(77).

(2) ابن عبد البر, جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله, دار الكتب العلمية, ص(67).

(2) د/ خالد الدريس, الحديث الحسن لذاته ولغيره, دراسة استقرائية نقدية, أضواء االسلف,ط1(1426ه/2005م),ج(1), ص(42/43/44/45/46/47/48/49/50/51/52/43). ففي هذه الصفحات من االكتاب نصوص هؤلاء التابعين في الحديث الحسن, وغيرهم من كبار الثقات, والمشهورين بالصدق والأمانة.

فمنهم من استعمله في الزيادة, ومنهم من قصد به الغرابة والنكارة, ومنهم من استعمله في الإستحسان والإعجاب, ومنهم من قصد به المدح والإطراء.

الحديث الحسن عند الإمام مالك(ت179ه):

وأول من استعمل الحديث (الحسن), وأطلقه على (الصحيح), هوالإمام مالكُ بن أنسٍ (رحمه الله) صاحب الموطأ, المتوفى سنة(179ه)؛ وهو أقدمُ من عُرف عنده ذكرالحديث (الحسن) بمعنى(الصحيح).

فقد أخرج الحافظ ابن أبي حاتم الرازي[1] قال:((حدثنا أحمد بن عبد الرحمن بن أخي بن وهب, قال: سمعت عمّي(يعني عبد الله بن وهب) يقول:((سمعتُ مالكاً سُئل عن تخليل أصابع الرجلين في الوضوء؟ فقال: ليس ذلك على الناس, قال: فتركتُه حتى خفّ الناس, فقلتُ له: عندنا في ذلك سنة, فقال: وما هي؟ قلتُ: حدثنا الليثُ بن سعد, وابن لهيعة, وعمرو بن الحارث, عن يزيد بن عمرو المعافري, عن أبي عبد الرحمن الحبلي,عن المستورد بن شداد القرشي, قال: رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يدلكُ بخنصره ما بين أصابع رجليه)).

فقال: ((إنّ هذا الحديث حسنٌ, وما سمعتُ به قطٌ إلا السّاعة, ثم سمعتُه بعد ذلك يُسألُ فيأمُرُ بتخليل الأصابع)).

واختلفَ بعض المعاصرين في تفسير هذا النص عن الإمام مالك فمنهم: من قال عنى الإمام مالك بالحسن في هذا النص المعنى الاصطلاحي, ومنهم من قال: إنما قصد الإستحسان والإعجاب, وأنه لم يسمعه قبل ذلك, فلما استفادهُ استحسنهُ.

وأما الذي يظهر لي- والله أعلم- أن في قول بعضهم عنى به المعنى الاصطلاحي فغير دقيق, وهو بعيدٌ عن التحقيق؛ إذ لم يكن الحسنُ – يومذاك - قد استقرعلى اصطلاح.

---

(1) انظر: مقدمة الجرح والتعديل, ص(32/31).

وأما قولهم: ربّما قصد به الإستحسان والإعجاب ؛ فغير مستنكر لأول مرّة, والذي يفهمُ في تقديري- والله أعلم- أنّ الإمام مالكاً إنما أراد به (الصحيح)؛ لأنّه كان يُسأل عنه بعد ذلك فيأمر بتخليل الأصابع, ولا يأمر بمن كان كمالك(رحمه الله) إلا بما صحّ عنده.

قال الشيخ الجديِْع:((وهذا الحديث لو تتبّعتهُ صرت إلى أنه(حسنٌ) بالمعنى الاصطلاحي, مع أنّ الاصطلاح, لم يُعرف بعدُ))(1).

الحديث الحسن عند الإمام الشافعي(ت204ه):

قال الحافظ العراقي:((وقد وجد التعبير بالحسن في كلام شيوخ الطبقة التي قبل الترمذي كالشافعي))(2).

وقد ذهب الشافعي مذهب إمامه مالكاً في إطلاق(الحسن), واستعماله على (الصحيح) فمن ذلك؛ ما أخرجهُ الشافعي عن مالك, عن يحيى بن سعيد,عن محمد بن يحيى بن حبان, عن عمّه واسع بن حبّان, عن عبد الله بن عمر(رضي الله عنه)؛ أنه كان يقول:((إن ناساً يقولون إذا قعدت على حاجتك فلا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس, قال ابن عمر: لقد ارتقيتُ على ظهر بيت لنا فرأيتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم على لبنتين مستقبلاً بيت المقدس لحاجته))(3).

قال الحافظ ابن حجر:((فإنّ حُكم الشافعي على حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما في استقبال بيت المقدس, حال قضاء الحاجة بكونه حسناً, خلاف الاصطلاح, بل هو صحيحٌ متفقٌ على صحته, وكذا قال الشافعي- رضي الله تعالى عنه- في السّهو))(4).

---

(1) عبد الله بن يوسف الجديع, تحرير علوم الحديث, مؤسسة الريان, ط1(2003/1424),ج(1),ص(820).
(2) العراقي, التقيد والايضاح, شرح مقدمة ابن الصلاح, دار الحديث, ط2(1405ه/1984م),ص(52).
(3) الإمام الشافعي, الأم, إختلاف الحديث, تحقيق: د.رفعت فوزي عبد المطلب, ص(538), وانظر كذلك: إلى هامش االأمّ(24/1).
(4) ابن حجر, النكت على كتاب ابن الصلاح, تحقيق: د/ ربيع بن هادي المدخلي, ط1(1404ه/1984م), ج(1) ص(425).

وحديثُ الشافعي هذا؛ أخرجهُ مالكٌ في الموطأ(1), والبخاريُّ في صحيحه(2), ومسلمٌ في صحيحه(3) أيضاً.

الحديث الحسن عند الإمام علي بن عبد الله بن المديني(234ه):

- قال ابن حجر:((وأما علي بن المديني فقد أكثر من وصف الأحاديث بالصحة والحسن في مسنده وفي علله, فظاهر عبارته قصد المعنى الاصطلاحي, وكأنه الإمام السابقُ لهذا الاصطلاح, وعنه أخذ البخاري ويعقوبُ بن شيبة, وغير واحد, وعن البخاري أخذ الترمذي))(4).

- وقال الحافظُ السّخاوي:((ووُجد للشافعي إطلاقه في المتفق على صحته, ولابن المديني في الحسن لذاته, وللبخاري في الحسن لغيره))(5).

ومثال مّا أطلقهُ ابن المديني على(الحسن) وأراد به(الصحيح): ما نقله الحافظ ابن عبد البرّ في التمهيد, من حديث عمر بن الخطاب قال: ((صلاة السفر ركعتان, تمامٌ غير قصر على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم)).

وهو حديثٌ رواه عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عمر.

وقال ابن معين وعلي بن المديني: لم يسمعه من عمر, ورجاله ثقات))(6).

---

(1) رواه مالك في الموطأ(407).
(2) رواه البخاري(145).
(3) رواه مسلم (266).
(4) ابن حجر, النكت, (426/1).
(5) السخاوي, فتح المغيث بشرح ألفية الحديث, تحقيق: د/ عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخضير, د/ محمد بن عبد الله بن فهيد آل فهيد, ط2(1428ه), ج(1), ص(128).
(6) ابن عبد البر, التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد, تحقيق: محمدعبد القادر عطا, دار الكتب العلمية ط(1419ه/1999م),ج(16),ص(295).

ثم قال:(ورواه يزيد بن زياد بن أبي الجعد عن زُبيد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى, عن كعب بن عجرة, عن عمر, عن النّبي صلى الله عليه وسلم, مثله فزاد كعب بن عجرة أدخله بين عبد الرحمن بن أبي ليلى وعمر, وليس لهذا الحديث غير هذا الإسناد, ومن أهل الحديث من يعلله ويضعفه, ومنهم من يصحح إسناد يزيد بن أبي الجعد, قال علي بن المديني: هو أسندها, وأحسنها, وأصحها))(1).

فقول علي بن المديني:((هو أسندها وأحسنها وأصحها))؛ فقد صحّحهُ كما ترى.

وأمّا في قول الحافظ السّخاوي السالف:((ولابن المديني في الحسن لذاته))؛ فتفسيرٌ بما يسع للفهم استيعابهُ في قول الحافظ ابن حجر:((فظاهرُعبارته أنه قصد المعنى الاصطلاحي وكأنه السّابقُ في هذا الاصطلاح)).

والذي يمكن استدراكه – في نظري- هو أنه لم يكن إلى ذلك الوقت اصطلاحٌ في (الحسن) حتى يقصده ابن المديني, ويكون السابقُ فيه, والله أعلم.

وإنّما المعنى؛ أنّ ابن المديني هو السابق في إطلاق(الحسن) الذي اصطلحَ عليه المحدثون فيما بعد(بالحسن لذاته), ولم يقصد ابن المديني الحسن الاصطلاحي؛ إذ كان لا يزالُ يتقلبُ في أطوار النشأة والنّمو, وإنما قصد به(الصحيح)عندهم, فلم يكن في عرفهم في أقسام الحديث من حيثُ القبول والرد, إلا صحيحٌ وضعيفٌ, حتى جاء الإمام الترمذي وقسّم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف(2).

فهذا الذي يتبادرإلى الفهم من كلام الحافظ ابن حجر(رحمه الله), والله أعلم.

الحديث الحسن عند الإمام أحمد بن حنبل(ت241ه):

أطلق الإمام أحمد بن حنبل(الحسن) وتوسع في استعماله, فاستعمله للحكم على الحديث, واستعمله في الحكم على الراوي, واستعمله استعمالات كثيرة, أذكر منها على سبيل المثال:

---

(1) التمهيد(296/16).
(2) انظر: - للاستزادة - إلى مجموع الفتاوى لابن تيمية, كتاب الحديث(23/18).

أولاً: مثال استعماله(الحسن)على(الصحيح).

قال ابن حجر:((وأما أحمدُ: فإنه سُئل فيما حكاه الخلّالُ عن أحاديث نقض الوضوء بمسّ الذكر, فقال: أصحّ ما فيها حديث أم حبيبة - رضي الله عنها- .

قال: وسئل عن حديث بُسْرة(رضي الله عنها) فقال: (صحيح).

قال الخلال: حدثنا أحمد بن أصرم أنه سأل أحمد عن حديث أم حبيبة- رضي الله عنها- في مسّ الذكر, فقال:هو حديث حسن.

فظاهر هذا؛ أنّه لم يقصد المعنى الاصطلاحي, لأن الحسن لا يكون أصحّ من الصّحيح))[1].

وبهذا يظهر أن الإمام أحمد أطلق (الحسن), وقصد به الصحة كمالك, والشافعي.

ثانيا: مثال استعماله الحسن في الضعيف المنجبر.

ترجم الحافظ ابن رجب الحنبلي لحكيم بن جبيرالأسدي الكوفي[2] ؛ راوي حديث الصدقة؛ وهو مما يصلح للمثال هنا؛ فقد احتج به الإمام أحمد وحسّن حديثه, لأن ضعفه انجبر بمتابعة زبيد لحكيم.

- قال الحافظ ابن رجب بعدما نقل أقوال النقاد فيه:((وقد تقدّم أن الترمذي حسّن حديثه وقال أحمد في رواية عنه في حديث الصدقة:(هو حسن), واحتجّ به))[3].

وعليه؛ يتبّنُ أن الإمام أحمد يُحسّن الحديث الضعيف إذا انجبر بعاضد, ولواستقرالحسن في زمانه(رحمه الله) لأمكننا القول: إن تحسينه لهذا النوع من الحديث هو:(الحسن لغيره) الذي استقر عليه الاصطلاح فيما بعد.

---

(1) ابن حجر, النكت(426/425/1).
(2) انظر: ترجمته في شرح علل الترمذي(330/1).
(3) سابق المرجع, ص(331).

- ونقل ابن رجب:((قال الأثرمُ: كان أبوعبد الله ربما كان الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم, وفي إسناده شيءٌ فيأخذ به إذا لم يجئ خلافه أثبت منه, مثل حديث عمرو بن شعيب, وإبراهيم الهَجَرِي, وربما أخذ بالحديث المرسل إذا لم يجيء خلافه))(1).

- وقال أيضاً:((كان أحمدُ يُقوي مراسيل من أَدركَ الصحابةَ, وأرسل عنهم))(2).

الحديث الحسن عند الإمام محمد بن إسماعيل البخاري(ت256ه):

- قال بن الصلاح:((ويوجدُ في متفرقات من كلام بعض مشائخه, والطبقة التي قبله كأحمد بن حنبل, والبخاري, وغيرهما))(3).

- وقال ابن رجب:((وقد نسب طائفة من العلماء الترمذي إلى هذا التفرد بهذا التقسيم, ولا شكّ أنّه هو الذي اشتهرت عنه هذه القسمة, وقد سبقهُ البخاري إلى ذلك, كما ذكره الترمذي عنه في كتاب العلل أنّه قال في حديث البحر:(هو الطهورماؤه)هو حديث (حسن صحيح), وأنّه قال في أحاديث كثيرة: هذا حديث حسن))(4).

- وقال الجديع:((قلتُ: البخاري صنع للناس منهاجاً في تمييز الصحيح من السقيم, كما أتى على تتبّع النقلة على صفة لم يسبق إليها, وصنّف في كل ذلك ما صار للناس إماماً في صنوف هذا العلم, وعلى منهاجه وأثره جرى مسلم بن الحجاج في تصنيف(الصحيح)؛ وإن انفرد فيه بزيادة وتهذيب, وكذا صارالقدوة لجميع من جاء من بعد فجرّد الصحيح, وبه تخرج الناقدُ أبو عيسى الترمذي.

وعلى كتابه في(التاريخ) بنى ابنُ أبي حاتم كتابه:(الجرحُ والتعديلُ)؛ فصار يعرض تراجمه على أبيه أبي حاتم, وصاحبه أبي زُرعة, ويجيبان بما يأتي على الموافقة والتصديق لما قاله البخاري في أكثر ذلك الكتاب, ثم يزيدان مع ابن أبي حاتم الفوائد مما لم يذكره, ولا يتعقبان البخاري إلا في المواضع اليسيرة؛ فأصّل لذلك البخاري, وهؤلاء الأئمة بعده بنوا على علمه, وجروا على أثره فمعاناتُه أعظم, وفضله على الجميع, إن شاء الله أكبررحمه الله))(5).

---

(1) شرح علل الترمذي(313/1).
(2) نفس المرجع.
(3) علوم الحديث,ص(27/26).
(4) شرح علل الترمذي(343/342/1).
(5) تحرير علوم الحديث, ج(1), ص(230).

- قال الحافظ ابن حجر:((وعن البخاري أخذ الترمذي, فمن ذلك: ما ذكر الترمذي في (العلل الكبير)؛ أنه سأل البخاري عن أحاديث التوقيت في المسح على الخفين, فقال: حديث صفوان بن عسّال صحيح, وحديث أبي بكرة - رضي الله عنه- حسن. وذكر الترمذي أيضاً في(الجامع): أنّه سأله عن حديث شريك بن عبد الله النخعي,عن أبي إسحاق, عن عطاء ابن أبي رباح, عن رافع بن خديج- رضي الله عنه – أنّ النّبي صلى الله عليه وسلم.

قال: ((من زرع في أرض قوم بغير إذنهم؛ فليس له من الزرع شيء, وله نفقتُه)) وهو من أفراد شريك عن أبي إسحاق, فقال البخاري: هو (حديث حسن).

وتفرّد شريكٌ بمثل هذا الأصل عن أبي إسحاق, مما يُوجبُ التوقف في الاحتجاج به, لكنه اعتضد بما رواه الترمذي- أيضاً- من طريق عقبة بن الأصمّ عن عطاء بن رافع- رضي الله عنه- فوصفه بالحسن لهذا. وهذا على شرط القسم الثاني.

فبان أنّ استمداد الترمذي لذلك؛ إنما هو من البخاري, ولكنّ الترمذي أكثر منه, وأشاد بذكره, وأظهر الاصطلاح فيه, فصار أشهر به من غيره. والله أعلم))(1).

- وقال السخاوي في معرض ذكره لإطلاقات(الحسن) من الأئمة قبل الترمذي: ((وللبخاري في الحسن لغيره ...))(2).

ومن هذه النصوص التي تقدّم ذكرها بان لي ما يلي:

أولاً: أنّ الإمام البخاري من الذين سبقوا الترمذي في إطلاق الحسن واستعماله, وهذا لا غرابة فيه؛ فهو شيخه وأستاذهُ.

ثانياً: أنّ البخاريّ مسبوقٌ هو الآخر بشيخه ابن المديني.

ثالثاً: أنّ البخاري أطلق(الحسن) واستعمله على القسم الثاني, وهو ما يُعرف بالحسن لغيره عند المحدثين المتأخرين, وهو ما أفاده الحافظ ابن حجر في آخر كلامه.

---

(1) ابن حجر, النكت(1/426/427/428/429).
(2) السخاوي, فتح المغيث(1/128).

رابعـاً: كمـا أفـاد الحـافظ السـخاوي وصـرح فـي نصـه الأخيـر؛ بـأنّ الإمـام الترمـذي أطلق(الحسن) واستعمله على(الحسن لغيره)؛ ولكنه لم يُمثل لذلك.

خامسـاً: وأشـار الشـيخ الجـديع إلـى أنّ البخـاري هـو واضـعُ أسـس مـنهج المتـأخرين فـي التصحيح والتحسين والتضعيف, وعنه أخذ تلميذه الترمذي.

الحديث الحسن عند الإمام يعقوب بن شيبة(ت262ه).

اختلف النقاد في الحافظ يعقوب ابن شيبة في إطلاقه(الحسن), واستعماله له, وكذا في زمن كتابه.

- قـال الحـافظ العراقـي:((ويعقـوب بـن شـيبة, وأبـوعلي, إنمـا صـنفا كتابيهمـا بعـد الترمذي))(1).

- وردّ ابن حجر على شيخه العراقي, فقال:((فيه نظرٌ بالنسبة إلى يعقوب بن شيبة؛ فإنه من طبقة شيوخ الترمذي, وهو أقدمُ سناً, وسماعاً , وأعلى رجالاً, من البخاري إمام الترمذي وإن تأخرت وفاته بعده ست سنين, وذكر الخطيب أنه أقام في تصنيف مسنده مدة طويلة, وأنه لم يكمله مع ذلك, ومات قبل الترمذي بنحوعشرين سنة. فكيف يقال: إنه صنّف كتابه بعد الترمذي؟ ظاهرُ الحال يأبى ذلك))(2).

- وأما اختلافُهم في معنى(الحسن)عنده- من المعاصرين- فممّا كان من الشيخ عبد الفتاح أبوغدة, والشيخ ربيع المدخلي.

- قال الشيخ عبد الفتاح أبوغدة:((وممن استعمل كلمة(حسن) أيضاً مريدًا بها المعنى الاصطلاحي, وأكثرمنها جداً كثرة بالغة: الحافظ يعقوب بن أبي شيبة السدوسي))(3).

- وردّ عليه الشيخ ربيع المدخلي في أنّ يعقوب بن أبي شيبة لم يرد المعنى الاصطلاحي بل قصد المعنى اللغوي(4).

---

(1) التقييد والايضاح, ص(52).
(2) نكت ابن حجر(430/429/1).
(3) عبد الفتاح أبو غدة, قواعد في علوم الحديث, ص(104).
(4) ربيع المدخلي, تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف بين واقع المحدثين ومغالطات المتعصبين, ص(88).

ويمكن نقد الشيخين في ما ذهب كل واحد منها إليه في ما يلي:

أولاً: يمكن ردّ قولي الشيخين؛ عبد الفتاح أبوغدة, وربيع المدخلي فيما ذهب كل واحد منهما إليه؛ وذلك لأن يعقوب بن شيبة قال في((عكرمة بن عمار)) راوي حديث: ((الغلول)) عن عمر,عن النبي صلى الله عليه وسلم: ((وعكرمة بن عمار يمامي ثقة ثبت)).

ومن المعلوم أن الحسن الاصطلاحي- عند المتأخرين- لا يقالُ في راويه(ثقة ثبت)؛ لأنّ هذه منزلة راوي الحديث(الصحيح), وليس(الحسن) الذي هو دونه في القوة, ويؤكدُ ذلك أن هذا السند صححه علي بن المديني, والإمام مسلم, والترمذي, وهم من معاصري يعقوب بن شيبة))[1].

ثانياً: وأما عن زعم الشيخ ربيع المدخلي في أن تحسين يعقوب بن شيبة لهذا الحديث هو من قبيل الإطلاق اللغوي على الحديث الغريب الفرد الذي شذ به راويه, فيرد عليه بما يلي:

1- أنه لايوجد ما يثبت ذلك بنص صحيح صريح من يعقوب بن شيبة؛ فاحتاج الأمر إذن إلى تؤدة, وتروي.

2- وأن الحديث كان على شرط الإمام مسلم في الصحيح[2] ؛ فاستبعد التفسير بالمعنى اللغوي, والله أعلم.

والذي يترجح – عندي والله أعلم - في معنى(الحسن)عند الحافظ بن شيبة(رحمه الله)؛ أنه يريد به(الصحيح)؛ وذلك للأسباب التالية:

1- مما تقرّر عموماً من أن(الصحيح) عند المتقدمين يدخُل في دائرة(الحسن).

2- عدم استقرار مصطلح الحسن الاصطلاحي, وإلى زمن يعقوب بن شيبة.

---

(1) الحديث الحسن لذاته ولغيره(700/2).
(2) أخرجه البخاري (3007), ومسلم (2394).

3- بعدُ المعنى اللغوي الذي زعمه د.المدخلي عن معنى(الحسن)عند يعقوب بن شيبة ومن عاصرهم.

4- اعتمادُ بن شيبة إطلاق ألفاظ (صحيح),(ثبت),(ثقة)على راوي(الحسن)عنده, والتي هي من ألفاظ (الصحيح).

5- وجودُ أغلب ما حسّنه الإمام يعقوب بن شيبة من أحاديث, قد رواها صاحبا الصحيحين, أو أحدهما, أو كانت على شرطيهما.

المبحثُ الثاني

دلالات (الحسن) واستعمالاته من بعد الترمذي إلى وقت استقرار المصطلح.

تمهيدٌ:

لا شك أن الفاصل الزمني بين وفاة الإمام الترمذي(ت279ه) ووفاة الإمام ابن الصلاح(643ه) زمنٌ طويل, يمتد إلى ما يقربُ من أربعة قرون, فلا يمكن إذن إهماله بحالٍ من الأحوال.

ولكن أحاول في هذا المبحث رصد بعض دلالات(الحسن) وإطلاقاته عند المحدثين والنقاد, الذين استعملوا(الحسن) في الحقبة الزمنية التي تلت عصر الترمذي إلى عصر الإمام ابن الصلاح الشهرزوري الذي يعتبر مرحلة زمن استقرار المصطلح, واعتبر الذين جاءوا من بعده, اصطلاحه في(الحسن) ورضوا به, واعتمدوه إلى يوم الناس هذا؛ فكان استقراراً لمصطلح(الحسن) الذي عرف كثيراً من التغيرات في الدلالات والاستعمالات.

وسأقتصر في هذا المبحث عن دراسة عينتين هامتين في هذه المرحلة وهما: الإمامين ابن عبد البر القرطبي, وابن القطان الفاسي.

المطلب الأوّلُ:

دلالات (الحسن) عند الإمام أبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي(ت463ه).

تمهيدٌ:

لحافظ المغرب الإمام أبي عمر يوسف بن عبد البرالقرطبي النمري كتابان مشهوران هما:(التمهيد) و(الإستذكار) ذكر فيهما بعض تحسيناته للأحاديث.

ولأستاذنا الكريم د.محمد عبد النبي(حفظه الله) أطروحته في الدكتوراه بعنوان:(منهج الحافظ ابن عبد البرفي الجرح والتعديل من خلال كتابه التمهيد) من جامعة أم القرى بمكّة المكرّمة(زادها الله تكريماً وتعظيماً) وعليه؛ يمكن من خلال أُطروحة شيخنا, رصدُ تحسينات الحافظ ابن عبد البرالقرطبي.

فأقول وبالله أستعين:

عقد شيخنا د. عبد النبي مبحثاً خاصاً للتصحيح والتحسين عند ابن البر, وهو المبحث السادس من الأطروحة, وسنعرض عن التصحيح عنده صفحاً ؛ لأنه لا يعنينا في هذا البحث ولننظرماذا قال في التحسين عند الحافظ ابن عبد البر:

- قال د.عبد النبي:((إن مسألة التحسين مسألة شائكة جداً بدءاً بتعريفات الحديث الحسن عند العلماء وانتهاءاً بصنيعهم في الميدان التطبيقي,... وإذا جئنا إلى ابن عبد البر وجدنا أنه ليس بدعاً في صنيعه عن هؤلاء الأئمة مجتمعين, فاستعمال الحسن عنده واسعٌ جداً, ولا يكاد يوجد له فيه ضابطٌ محدد, غير أنه يمكن حصر استعماله له في خمس حالات))[1].

---

(1) د. محمد عبد النبي, منهج الحافظ ابن عبد البر في الجرح والتعديل من خلال كتابه التمهيد, مركز الإمام الثعالبي للدراسات ونشر التراث , دار ابن حزم, ط1(1430ه/2009م), ج(1), ص(249/248).

وذكر الحالات الخمس[1]:

الحالة الأولى: إطلاقُ الحسن وإرادة الصحيح.

- ذكرشيخنا فيها من نصوص ابن عبد البر: حديثُ مالك عن نافع عن بن عمرعن بلال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى بالكعبة جعل عموداً عن يساره,.. (التمهيد197/4).

- قال: وهو حديث حسنٌ, ولشعبة فيه إسنادان أصحهما(التمهيد99/14).

- قال: وهو حديث حسنٌ تلزم به الحجة(التمهيد358/14).

الحالة الثانية: الجمع بين الحسن والصحة.

- ذكرشيخنا في هذه الحالة؛ حديث ابن عبد البر(التمهيد166/165/3) الذي قال فيه:((هذا حديث حسن صحيح)) قال شيخنا: ثم قال عن نفس الحديث والسند الذي ساقه: ((... وإسناد يحيى عن أبي سلمة عن زينب عن أم سلمة صحيحٌ عندهم ...)) وقد أخرجه البخاري ومسلم.

- قال: ((... وهي أحاديثٌ ثابتةٌ حسانٌ صحيحةٌ ...)).

- قال: ((... وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم تحريمُ الحمر الأهلية؛علي بن أبي طالب وعبد الله بن عمرو بن العاص وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عمر والبراء بن عازب وعبد الله بن أوفى وأنس بن مالك وزاهر الأسلمي, كلهم يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم تحريمها بأسانيد صحاح حسان)).

- قال شيخنا:((ولا يستبعدُ أن يكون مراده بالصحاح ما كان عند الشيخين, وبالحسان ما كان عند غيرهما, إذ كل هذه الطرق مما أخرجه البخاري ومسلم وبقية أصحاب السنن))[2].

---

(1) انظر: المرجع السابق(256/255/254/253/252/251/250/249).
(2) نفس المرجع (252).

وأظن أنه يمكن القول أيضاً: أنه لا يستبعد أن يكون مراد الحافظ ابن عبد البر بالصحاح الحسان؛ ما أطلق عليه الترمذي كثيراً في جامعه(هذا حديث حسن صحيح)؛ وقد وجدنا أغلب الصحان الحسان- عند الترمذي- في الصحيحين, أو في أحدهما, وسيأتي بيان ذلك, إن شاء الله تعالى.

الحالة الثالثة: إطلاق الحسن على ما كان في غير الصحيحين.

- ذكر شيخنا د.عبد النبي في هذه الحالة؛ حديث ابن عبد البر(التمهيد153/2),القائل فيه:((أصح إسناد لهذا الحديث إسناد حديث ابن عباس, وأما حديث أبي هريرة وحديث جعفر ابن محمد وغيرهما فحسانٌ)).

- قال: ((... وهو حديثٌ حسنٌ أخرجه أبو داود وغيره...)).

قال: ((... وهو حديثٌ مختلفٌ في إسناده, ولكنه حديث حسن ذكره النسائي وأبو داود وغيرهما)), والحديث:((إذا صلى أحدكم إلى سترة فليدن منها...)).

الحالة الرابعة: إطلاق الحسن وإرادة الحسن اللغوي.

- ذكر شيخنا في هذه الحالة؛ حديث ابن عبد البر(303/14), القائل فيه:((...تركت الأسانيد بيني وبين رواة هذه الأحاديث, وهي أحاديثٌ حسانٌ, وليست فيها حجة من جهة الإسناد لأن في نقلتها ضعفاً...)).

- قال: ((... وهو وإن كان مرسلاً فإنه حديث حسنٌ مهذبٌ)).

- قال: ((... وهو حديث حسن جداً ولكن ليس له إسنادٌ قوي)).

الحالة الخامسة: تحسينه لحديث المختلف فيه.

- قال شيخنا د. عبد النبي:((سبق أن ذكرت أن ابن عبد البر يحسنُ أحاديث المساتير الذين قد يوثقهم أيضاً, وبينتُ أن هذا التحسين لا يعني الاحتجاج استقلالاً بأحاديثهم, كما بينتُ أنه قد يرقى بأحاديثهم إلى الصحة إذا كانت في الفضائل والرغائب, وابن عبد البر يحسّنُ كذلك أحاديث المختلف فيهم بين الترجيح والتوثيق))[1].

---

(1) منهج الحافظ ابن عبد البر...(254/1).

- وذكر شيخنا أمثلة ذلك من التمهيد:(19/12),(238/3),(237/3).

ثم قال:((وقد يحكم ابن عبد البر على مجموعة طرق بالحسن, ويكون فيها المختلفُ فيه والضعيف والمقبول والمجهول, فيكون تحسينه حينئذٍ من منطلق الهيئة الإجتماعية لطرق الحديث))[1].

فائدة:

قال الحافظ ابن عبد البرفي معرض روايته لحديث:((هذا حديث حسنٌ غريب, وبقية ابن الوليد ليس بمتروك بل هو محتملٌ, روى عنه جماعة من الجلة, وهو من علماء الشاميين ولكنه يروي عن الضعفاء, وأما حديثه هذا فعن ثقات أهل بلده, وأما إذا روى عن الضعفاء فليس بحجة فيما رواه, وحديثه هذا إنما ذكرنا أنه حديث حسن[لأنه] لا يدفعه أصلٌ, وفيه ترغيبٌ, وليس فيه حكمٌ))[2].

وفي هذا النص الذي يرويه الحافظ ابن عبد البر يمكن استنتاج شروط تقوية وتحسين الضعيف عنده؛ وهي:

1/ أن لا يكون متروكاً, فيحتملُ ضعفه.

2/ أن لا يدافع أصلاً ثابتاً, فلا يتعارضُ مع نص صريح من كتاب أو سنة أو إجماع.

3/ وأن يكون الحديث في الفضائل والرغائب, لا في الحدود والأحكام, لأن العلماء تساهلوا في الفضائل لما فيها من الحض على المكارم والأخلاق, والاستزادة من البروالخير.

---

(1) المرجع السابق (256/1).
(2) التمهيد(374/24).

المطلب الثاني:

دلالات (الحسن) عند الإمام أبي الحسن علي بن القطان الفاسي(ت628ه).

تمهيدٌ:

في ختام هذه الجولة التاريخية لنشأة مصطلح(الحسن), والتّعرف على دلالاته واستعمالاته لدى العلماء, ينتهي بينا المطاف إلى الوقوف على موقف الإمام الفاسي المغربي في (الحسن)؛ فإسهامُه(رحمه الله) في تعريف (الحسن) مشهودٌ, فقد صنف في ذلك رسالة سمّاها: ((تفسير قول المحدثين في الحديث إنه حسنٌ))(1) .

وقد أكثر من ذكر (الحسن) في كتابه:((بيان الوهم والإيهام)) إلا أنه خالف الذين سبقوه في إطلاق (الحسن) واستعماله بتعريف مطوّل للحسن عنده, ألا وهو:

تعريف الحسن عند ابن القطان الفاسي:

- قال ابن القطان الفاسي:((ونعني بالحسن ماله من الحديث منزلة بين منزلتي الصحيح والضعيف, ويكون الحديث حسناً هكذا: إمّا بأن يكون أحد رواته مختلفاً فيه, وثقهُ قومٌ وضعفه آخرون, ولا يكون ما ضعف به جرحاً مفسراً, فإنه إن كان مفسراً, قُدّمَ على توثيق من وثقه فصار به الحديث ضعيفاً, وإمّا بأن يكون أحد رواته: إما مستوراً, وإما مجهول الحال.

ولنبين هذين القسمين:

---

(1) هذه الرسالة أشار إليها د. الدريس في كتابه: ((الحديث الحسن لذاته ولغيره..)), وقال عنها:((ذكرها ابن عبد الملك االمراكشي في الذيل والتكملة(168/8), كما ذكر ذلك الشيخ إبراهيم بن الصديق الغماري في كتابه: ((علم علل االحديث))(296/1),(296/1), ود. الحسين آيت سعيد في مقدمة تحقيقه لكتاب الوهم والإيهام(152/1), ولم أجد أي معلوماتٍ تدلّ على وجودها))(927/2)).

- **(قال أحمدُ):** بل هي موجودةٌ, وقد سألتُ عنها بعض الإخوان من مملكة المغرب الشقيق للتأكد منها, ولظاهر أهميتها في مبحث الحسن, فأخبروني بوجودها عند بعض المشائخ هناك, فرجوتُهم فيها؛ وآسف على تأخرها, وعلى إنجاز هذا االبحث قبل الإطلاع عليها, ولكن لكل أجلٍ كتاب.

فأما المستور فهو: من لم تثبت عدالتهُ لدينا ممن روى عنه اثنانٍ فأكثر, فإن هذا يختلف في قبول روايته من لا يرى رواية الراوي العدل عن الراوي تعديلاً له.

فطائفة منهم يقبلون روايته, وهؤلاء هم الذين لا يبتغون على الاسلام مزيداً في حق الشاهد والراوي؛ بل يقنعون بمجرد الإسلام, مع السلامة عن فسقٍ ظاهر, ويتحقق إسلامه برواية عدلين عنه, إذ لم يعهد أحدٌ ممن يتدين يروي الدين إلا عن مسلم.

وطائفةٌ يردون روايته, وهؤلاء هم الذين يبتغون وراء الإسلام مزيداً, وهو عدالة الشاهد والراوي, وهذا كله بناءً على أن رواية الراوي عن الراوي ليست تعديلاً له, فأما من رآها تعديلاً له؛ فإنه يكون بقبول روايته أحرى وأولى, ما لم يثبت جرحه.

والحقّ في هذا؛ أنه لا تقبل روايته ولو روى عنه جماعة, ما لم تثبت عدالته, ومن يُذكرُ في كتب الرجال برواية أكثر من واحد عنه, مهملاً من الجرح والتعديل, فهو غيرمعروف الحال عند ذاكره بذلك, وربما وقع التصريح بذلك في بعضهم... فهذا قسمُ المساتير .

فأما قسم مجهولي الحال: فإنهم قومٌ إنما روى عن كل واحد منهم واحدٌ, لا يعلم روى عنه غيره, فهؤلاء إنما يقبل رواية أحدهم من يرى رواية الراوي العدل عن الراوي تعديلاً له كالعمل بروايته, فأما من لا يرى رواية الراوي عن الراوي تعديلاً له, فإنهم لا يقبلون رواية هذا الصنف إلا أن تعلم عدالة أحدهم, فإنه إذا علمت عدالته لم تضره أن لا يروى عنه إلا واحدٌ, فأما إذا لم تعلم عدالته, وهو لم يرو عنه إلا واحدٌ, فإنه لا يقبل روايته لا من يبتغي على الإسلام مزيداً, ولا من لا يبتغيه.

وقد عمل أبو محمد- يعني عبد الحق الإشبيلي- في هذا بالصواب: من ردّ روايتهم, وقبول رواية من عُلمت عدالتُه منهم ...))[1].

ما يُفهم من التعريف:

ونرجعُ البصر في كلام ابن القطان السالف كرتين, فينقلبُ إلينا البصر بفهم ما يلي:

---

(1) ابن القطان الفاسي, بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام, تحقيق: د. الحسين آيت سعيد, دار طيبة ط1(1418ه/1987م), ج(4), ص(13-20).

أولاً: (الحسن)عند ابن القطان؛ منزلته (الوسطى) بين الصحيح والضعيف, كما هو معروفٌ عند المتأخرين في اصطلاحهم.

ثانياً: (الحسن)عنده حجة في الأحكام كما(الصحيح) تماماً.

ثالثاً: (الحسن) الذي يرويه المستور, أو مجهول الحال لا يُقبل, ويردّ.

رابعاً: سكوت ابن القطان عن(الحسن) الذي يرويه المختلف فيه, لا يعني أبداً عدم قبوله؛ بل على العكس تماماً, إنما يعني سكوته عن المختلف فيه رضاه به.

خامساً: أقسامُ (الحسن) عند ابن قطان الفاسي ثلاثة أقسام:

1- حسنٌ يُحتج به, وهم ما يرويه مختلفٌ فيه.

2- وحسنٌ لا يُحتج به, وهو ما يرويه المستور.

3- وحسنٌ لا يحتج به, وهو ما يرويه مجهول الحال.

فالحسنُ الأول مما يحتج به, والحسنان الآخران مما يُرد حديثهما ويُتركُ.

- والآن أعرض بعض الأمثلة لتحسينات ابن القطان الفاسي:

بعضُ أمثلة الحسن عند ابن القطان الفاسي:

(المثالُ الأول): ساق ابن القطان ثلاثة أحاديث بأسانيدها, قال في أحدها:(والحديث له إسنادٌ حسنٌ متصلٌ)[1] ثم ساقه, وقال بعده: (وليس في الإسناد من ينظر فيه)[2] , ثم قال في الأخير: (وهذه- يعني الأسانيد- كلها صحاحٌ)[3].

---

(1) بيان الوهم والإيهام(238/237/5).
(2) المصدر السابق.
(3) المصدر السابق.

فابن القطان في هذا المثال وما ينطبقُ عليه؛ يُصحّحُ حديثاً حسّنه هو, مما يدلّ على أن (الحسن) – عنده – حجة (كالصحيح), وهو ما يؤيد فهمنا في البداية من النص السابق في تعريفه (للحسن).

(المثالُ الثاني): قال ابن القطان: (وقد أعرضنا عن تتبعه لكثرته, كما أعرضنا عما تُرك من الحديث الصحيح, والحسن في أحكام المكلفين)(1).

وهنا؛ يصرحُ أن (الحسن) عنده (كالصحيح) في الاحتجاج به في أحاديث الأحكام.

(المثالُ الثالث): قال د.الدريس في كتابه ((الحديث الحسن لذاته ولغيره...)): ((وجدته في بعض المواضع يتردد بين تصحيح حديث أو تحسينه, مما يدلّ على احتجاجه بالحسن, فعندما ضعف عبد الحق حديثاً لابن عباس في أن الأذنين من الرأس, ردّ عليه ابن القطان بقوله: (وليس عندي بضعيف, بل إما صحيحٌ, وإما حسن)(2) , ثم قال بعد ذلك: (وهذا الإسناد صحيح, بثقة رواته واتصاله, وإنما أعله الدارقطني بالإضطراب في إسناده)(3).

وفي حديث آخر قال: (وهذا الإسناد أيضاً حسن)(4).

ثم قال: فالحديث إذن صحيح, أو حسن, من الطريقين جميعاً(5))(6).

- والذي يظهرلي من تردد بن القطان هاهنا أن(الحسن)عنده في درجة قوة لا يمكن إلغاؤها أمام قوة(الصحيح)؛ بل تكاد تكون هي وقوة(الصحيح) سيان.

---

(1) بيان الوهم والإيهام(608/5).
(2) المصدر السابق.
(3) المصدر السابق(263/5).
(4) المصدر السابق.
(5) المصدر السابق.
(6) الحديث الحسن لذاته ولغيره(953/2).

وعليه؛ فإنه يمكن في خاتمة هذا المبحث أن نقول: أن (الحسن) عند ابن القطان الفاسي قسمان:

- **قسمٌ:** حسنٌ يحتج به؛ وهو ما يرويه الراوي المختلف فيه.

- **وقسمٌ:** حسنٌ لا يحتج به؛ وهو ما جاء من رواية المستور والمجهول.

- كما أن ابن القطان شديد الحرص على تمييز(الحسن)عن (الصحيح) لما وقع من الاختلاف في (الحسن), بناء على الاختلاف في راويه؛ وكأنه يقول: إن كنا نقبل هذا النوع من الحديث ونحتج به, فمن المحدثين من لا يقبله, وقد وقع فيه من الخلاف ما تعلم؛ فوجب فصلهُ عن الصحيح وتمييزه عنه, وهذا ما تدعو إليه ضرورة تمييز المصطلحات.

المبحث الثالث:

مصطلح:(حسن),(صحيح),(حسن صحيح)عند الترمذي.

تمهيدٌ:

كنا قد تناولنا الناحية التاريخية لنشأة(الحسن) واستعمالاته ودلالاته, وتراني قد عرّجت على مرحلتين أساسيتين من مراحل تاريخ(الحسن) ألا وهما: مرحلة ما قبل الإمام الترمذي وتمتد إلى التابعين رضوان الله عليهم أجمعين, ومرحلة ما بعد الترمذي وتمتد إلى غاية زمن استقرار المصطلح, ورأينا دلالات تلك الاستعمالات المتنوعة, وها نحن الآن نفردُ للإمام الترمذي مبحثا خاصاً في (الحسن)عنده, بحكم أنه أقدمُ من استعمله بكثرة؛ فقد استعمله للحكم على ثلثي آحاديث جامعه, وذلك مطلقاً, ومقيداً بالصحيح كما هو موضوع بحثنا هذا, وأحياناً مقيداً بعباراتٍ أخرى(1) , ولا بأس أن نضيف إليه(الصحيح)عنده, فهو من جزئيتي مصطلحه المركب**(حسن صحيح)** وذلك من حيث التعريف, و التتبع والإحصاء, ونتركُ التفسير لمن جاء بعده من العلماء والمحدثين والنقاد؛ المتأخرين منهم والمعاصرين, وهو ما سنراه في الفصل الثالث والرابع إن شاء الله تعالى.

---

(1) بلغ مجموع الأحاديث التي لها تَعلّقٌ بالحسن في الجامع(2831) حديثاً, من مجموع أحاديث الكتاب البالغة(3956) حديثاً, لترى معي- رحمك الله - الحجم الهائل, والمساحة المعتبرة التي أخذها الحديث (الحسن) في جامع الترمذي, فاستحق هذا المبحث الخاص به.

المطلب الأولُ:
تعريف(الحسن)عند الإمام الترمذي, والانتقاداتُ التي وُجّهت إليه.

بيّن الإمامُ الترمذي- رحمه الله تعالى- مراده بالحسن؛ وهو ما كان حسن الإسناد, وفسر حسن الإسناد؛ بأن لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب, ولا يكون شاذاً, ويروى من غير وجه نحوه.

وكل حديث كان كذلك ؛ فهو(الحسن)عند الترمذي.

قال أبوعيسى الترمذي:((وما ذكرنا في هذا الكتاب: حديثٌ حسنٌ؛ فإنّما أردنا به حسن إسناده عندنا؛ كل حديثٍ يروى لا يكون في إسناده متهمٌ بالكذب, ولا يكون الحديث شاذاً ويروى من غير وجه نحو ذلك, فهو عندنا حديثٌ حسن))(1).

شرحُ تعريف الترمذي:

هذا التعريف له ثلاثة قيود, بفكّها يُفهم التعريف, وهْيَ:

1 – ((**أن لا يكون في إسناده من يُتهم بالكذب**)) فهذا قيدٌ يُخرج من يُتهم بالكذب؛ فيدخل في الحسن عنده رواية الثقة, ورواية الصدوق غيرالضابط, ورواية الضعفاء غير المتروكين– أي الذين لم يتهموا بالكذب – ليشمل مثلا: رواية سيء الحفظ, ممّن وصف بخلط أو خطأ, ورواية المستور, الذي لم ينقل فيه جرح ولا تعديل, أواختلف في جرحه وتعديله, واستوى فيه الجرح والتعديل, ولم يترجح فيه شيء على شيء من ذلك, أو من روى بالعنعنة, أو من اختلط وروى.

---

(1) شرح علل الترمذي (340/1).

فهذه الأصناف التي تحملُ هذه الأوصاف, كلهم يصدق فيهم قيده:(أن لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب) وعُدوله عن قوله: (ثقة) كما هو معلومٌ في شرط (الصحيح) يُشعر بقصوره عنه, ألا ترى أن أباعيسى الترمذي قال:((فكل من كان متهماً بالكذب, أو كان مغفلاً يخطئُ كثيراً, فالذي اختاره أكثر أهل الحديث من الأئمة, أن لا يُشتغل بالرواية عنه))[1].

2 - قوله:((**ولا يكون شاذاً**))؛ وللمحدثين في الشاذ[2] أقوالٌ, جمعوها في قولهم: الشاذ؛ هومخالفة الثقة لمن هو أوثق منه.

ومعنى ذلك عموماً أن يَسْلَمَ الحديث من المعارضة, والعبرة بمعارضة الثقة طبعا؛ لأن الحديث إذا عارضه الثقة رُدّ . ولكن؛ ما هو الشذوذ الذي يتحفّظ منه الترمذي للحديث الحسن عنده, ويقصده في تعريفه الآنف؟؟.

ولا أجدُ في فهوم أهل العلم في معنى الشاذ عند الإمام الترمذي, أقرب إلى مراد الترمذي منه, من قول الحافظ ابن رجب في شرح علل الترمذي؛ حيثُ قال: ((الظاهرُ أنه أراد بالشاذ ما قاله الشافعي- رحمه الله- وهو أن يروى الثقاتُ عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه))[3].

3 – وقوله:((**أن يروى من وجه آخر نحوه**)), يعني أن يروى الحديث من طريق آخر فأكثر, على أن يكون مثله أو أقوى منه لا دونه, ليترجح به أحد الإحتمالين, وكلما كثر التابع قوي الظن, ولا يشترط في الطريق الأخرى أن يروى الحديث بنفس اللفظ , بل يكفي أن يروى معنى ذلك الحديث من وجوه أخر, عن النبي صلى الله عليه وسلم.

لأنّ المعتبر كما صرح بذلك ابنُ رجب[4] في قوله:((أن يروى معناه من غير وجه لا نفس لفظه))؛ وذلك هو قول الترمذي: (**نحوه**).

---

(1) الجامع(758/5). (وقد جاء التحقيقُ بما يليقُ في التسمية بالسنن في ما تقدم من فصل, فانظره تكرماً, وانظر كذلك- إن شئت- إلى شروط أبي عيسى للحديث الحسن في" الأحاديث التي حسنها أبو عيسى الترمذي وانفرد بإخراجها عن أصحاب الكتب الستة " لعبد الرحمن بن صالح محي الدين, ص(48).

(2) السيوطي, تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي, تحقيق: د.عمر أحمد هاشم, وتخريج : أحمد عناية, دار الكتاب االعربي, ط1(1424ه/2004م), ص(75). وانظركذلك إلى : قراءة في المقدمة والنكت, مبحث : " الشذوذ والعلة.. بين الأصل والاستثناء ", لأستاذنا د. محمد عبد النبي . دار قرطبة, ط1(1427ه/2006م), ص(10-22).

(3) شرح علل الترمذي (384/1).

(4) المرجع السابق.

فإذا انتفت عن الحديث هذه القيود, وتحققت فيه تلك الشروط ؛ سمّي الحديث عند الإمام الترمذي (حسناً) ؛ يؤيدُه قول ابن رجب:((فكل حديث كان كذلك فهوعنده حسن))[1]

- ثم قال ابن رجب:((فعلى هذا: الحديث الذي يرويه الثقة العدل, ومن كثرغلطه, ومن يغلب على حديثه الوهم, إذا لم يكن أحدُ منهم متهماً كله حسنٌ, بشرط أن لا يكون شاذاً مخالفاً للأحاديث الصحيحة, وبشرط أن يكون معناه قد روي من وجوه متعددة))[2].

- قال د. العتر في هامش التحقيق:((كذلك المستورالذي لم يُنقل فيه جرحٌ ولا تعديلٌ, ومن اختلف في جرحه وتعديله ولم يرجح فيه شيء, والمدلس إذا روى بعن, والمختلط إذا روى بعد الاختلاط , كل هؤلاء يدخلون في الحديث الحسن بشرطين؛ هما: أن لا يكون الحديث شاذاً, وأن يروى من غير وجه بلفظه أومعناه))[3].

الانتقاداتُ التي وجهت إليه:

غير خاف على أهل هذا الشأن؛ أن هذا الحدّ في تعريف الحسن- من الإمام الترمذي- له قيمته العلمية التي لا تخفى, وإسهامه في تدوين السنة كبير, فضلاً على أن تعريفه (للحسن) سابقٌ فيه غير مسبوق.

ولكنه اعترض عليه[4] باعتراضات نذكرُ أهمها في الآتي:

---

(1) شرح علل الترمذي(384/1).
(2) المرجع السابق.
(3) انظر: تحقيق د. العتر في هامش شرح علل الترمذي(385/384/1), والموازنة, ص(152).
(4) ذكر الإمام ابن تيمية- رحمه الله - أن أول من استعمل اصطلاح" الحسن " هو الإمام الترمذي, وأن المحدثين قبله كانوا يقسمون الحديث إلى صحيح وضعيف, كما يقسمون الرجال إلى ضعيف وغير ضعيف فقال: ((والترمذي أول من قسم الأحاديث إلى صحيح وحسن وغريب وضعيف, ولم يعرف قبله هذا التقسيم عن أحد, لكن كانوا يقسمون الرجال إلى ضعيف وغير ضعيف, والضعيف عندهم نوعان: ضعيفٌ لا يحتج به, وهو الضعيف في اصطلاح الترمذي, والثاني: ضعيفٌ يحتج به؛ وهو الحسن في اصطلاح الترمذي)). وانظر كلام شيخ الإسلام : في مجموع الفتاوى؛ كتاب االحديث,ج(18), ص(26/25/24/23), وقواعد التحديث للقاسمي ص(83), والحديث النبوي لمحمد الصباغ, ص(204/203).

الأولُ: لم يُميّز الحسن من الصحيح.

ومعنى ذلك؛ أن الحدّ غير مانع, والحدّ من شروطه أن يكون جامعاً مانعاً, فهو لم يميز (الحسن) من (الصحيح), فلا يكون الحديث صحيحاً إلا وهو غير شاذ, ورواته غير متهمين, بل ثقات, والصحيح كما يأتي مروياً من وجه, فإنه يأتي مروياً من وجهين أوأكثر, ولهذا فبعض الصحيح يدخلُ في (الحسن).

وممّن سجل هذا الاعتراض:

1- ابنُ الصلاح؛ حيث قال معلقاً:

((كل هذا مستبهمٌ لايُشفي الغليل, وليس فيما ذكره الترمذي والخطابيّ ما يفصلُ الحسن من الصحيح))[1].

2- ابن الموّاق[2]؛ حيثُ قال في كتابه:(بغية النقاد) ما نصه منقولاً((لم يخص الترمذي الحسن بصفة تميزه عن الصحيح, فلا يكون صحيحاً إلا وهو غير شاذ, ورواته غير متهمين بل ثقات, فظهر من هذا أن الحسن عند أبي عيسى صفة لا تخص هذا القسم بل قد يشركه فيه الصحيح, فكل صحيح عنده حسنٌ, وليس كل حسن صحيح))[3].

ردّ الاعتراض:

وممن ردّ هذا الاعتراض؛ الحافظ ابن حجر, والدكتور العتر:

---

(1) علوم الحديث, ص(24).

(2) أبوعبد الله محمد بن أبي بكر المواق, القرطبي, الفاسي, فقيهٌ, حافظٌ, محدثٌ, ناقدٌ, محققٌ, كان قد لازم الإمام ابن االقطان الفاسي كثيراً, مات سنة642ه بمراكش. انظر الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام, لعباس ابن إبراهيم(234/4).

(3) انظر التدريب (73), والتقيد والإيضاح (61), وفتح المغيث(168/1), ونقل د. الدريس كلام ابن المواق من هذا االأخير, ثم قال: (ولم أهتد إليه في النسخة المصورة من " بغية النقاد", وهي ناقصةٌ. انظر: " الحديث الحسن لذاته ولغيره(1058/3)".

1- قال ابن حجر:((قلتُ: وهو تعقبٌ واردٌ واضحٌ على من زعم التداخلَ بين النوعين وكأنّ ابن المواق فهم التداخل من قول الترمذي, وأن لا يكون راويه متهماً بالكذب, وذلك ليس بلازم للتداخل, فإن الصحيح لا يُشترط فيه أن لا يكون متهماً بالكذب فقط , بل بانضمام أمر آخر؛ وهو ثبوتُ العدالة والضبط , بخلاف قسم الحسن الذي عُرف به الترمذي))(1).

2- وقال د. العتر:((والجواب عنه أننا إذا تأملنا, نجد في كلام الإمام أبي عيسى ما يفصلُ الحسن عن الصحيح ويُميزه, وذلك من وجهين:

أحدُهما: أنه قال في راويه: (أن يكون غير متهم بالكذب)؛ وهذا يكون قاصراً عن درجة راوي الصحيح, بل وراوي الحسن لذاته, لأنه يدخل فيه المستور والمدلس ونحو ذلك, وراوي الصحيح لا بدّ أن يكون ثقة, كذا راوي الحسن لذاته, لا بدّ أن يكون ضابطاً, وإن كان ضبطه أخف من الصحيح.

ولا يكفي كونه غير متهم, ولم يعدل الترمذي عن قوله: ((**ثقة**)) وهي كلمة واحدة, إلى ما قاله, إلا لإرادة قصوره عن وصف الثقة, كما هي عادة البلغاء.

الثاني: اشتراط مجيئه من غير وجه, لأنّه يُشعرباحتياجه إلى جابر, ورواية الثقة لا تحتاج إلى جابر))(2).

الثاني: أنه حسّن أحاديث مع أنها لم ترو إلا من وجه واحد.

ومعنى ذلك؛ أن الترمذي يناقضُ نفسه بنفسه في تعريفه, لأنه حسّن أحاديث لم ترو إلا من وجه واحد.

وممّن سجل هذا الاعتراض؛ ابن دقيق العيد, والحافظ العراقي.

1- ابن دقيق العيد؛ حيث قال بعد أن ساق تعريف الترمذي:((وهذا يُشْكِلُ عليه ما يقالُ فيه: إنه حسنٌ, مع أنه ليس له إلا مخرجٌ إلا من وجه واحد))(3).

---

(1) ابن حجر, النكت على ابن الصلاح,(426/1).
(2) الموازنة (156),(157),(158).
(3) تقي الدين بن دقيق العيد, الإقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح, دار الكتب العلمية, ط(1406ه/1986م), ص(8).

2- الحافظ العراقي؛ وسجل اعتراضات كثيرة منها:

آ – ما سجله في شرحه الكبير, من ذلك[1]: (حديثُ فضالة بن عبيد في تعليق يد السارق أخرجه الترمذي, ثم قال فيه: وهذا حديث حسن غريب, لا نعرفه إلا من حديث عمر ابن علي المقدمي,عن الحجاج بن أرطاة).

ب - ما نقله السخاوي عن العراقي:((من حديث إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة عن أبيه عن عائشة(رضي الله عنها): كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج من الخلاء قال: ((غفرانك))؛ فإنه قال فيه: حديثٌ غريبٌ لا نعرفه إلا من هذا الوجه, ولا نعرف في الباب: إلا حديث عائشة))[2].

ج - وقال العراقي ناقدًا الترمذي ومعترضاً عليه: ((حكَمَ المصنفُ على حديث فضالة بأنه (حسن غريب), وهو مشكلٌ من حيث اصطلاحه, لأنه لم يرو من غير وجه, كما اشترط هو في آخر الكتاب في العلل))[3].

ردّ الاعتراض:

وممّن سجّل جوابه عن هذا الاعتراض؛ ابن سيد الناس, وابن تيمية, وابن رجب وغيرهم:

1- ابن سيد الناس؛ حيثُ قال:((أثبت له غرابة السند بتفرد إسرائيل, فمن فوقه؛ لكونه لايعرف إلا من حديث عائشة, ثم وصفه بعد ذلك بأنه حسنٌ, ولو لم يكن إلا الغرابة الراجعة إلى الإسناد لما عارضتُ في ذلك.

---

(1) الحديث رواه الترمذي في السنن(4/3), باب: ماجاء في تعليق يد السارق, قال:((حدثنا قتيبة, حدثنا عمرابن علي المقدمي, حدثنا الحجاج عن مكحول عن عبد الرحمن بن محيريز قال: سألت فضالة بن عبيد عن تعليق يد السارق, أمن السنة هو؟ قال:(أتي رسول الله صلى الله عليه وسلم بسارق فقطعت يده ثم أمر بها فعلقت في عنقه). قال: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عمر بن علي المقدمي عن الحجاج بن أرطاة, وعبد االرحمن بن محيريز, هو أخو عبد الله بن محيريز الشامي.

(2) التدريب(73), وانظر كذلك – إن تكرمت- إلى الحديث الحسن لذاته ولغيره(1060/3), حيث قال د. الدريس: والحديث أخرجه الترمذي(7), وفي نسخة الكروخي(ق3/ أ): " غريب حسن".

(3) السخاوي, فتح المغيث بشرح ألفية الحديث, للحافظ العراقي أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم ابن االحسين(725ه/806ه) تحقيق: أحمد محمد شاكر, ط2(1408ه – 1988), ص(34).

وأما أنه لا يعرفُ في الباب إلا حديث عائشة مع قوله في ((الحسن)) إنه يروى مثل ذلك الحديث أو نحوه من وجه آخر؛ فهذا قد يوهم منافاة الحُسن الذي وصفه به على شرطه فيحتاج إلى الجواب عن ذلك فنقول:

لا يشترطُ في كل (حسنٍ) أن يكون كذلك؛ بل الذي يحتاج فيه إلى أن يروى نحوه من وجه آخر هو: ما كان راويه في درجة المستور, ومن لم تثبت عدالته, ولا ارتقى إلى أن يدخل في (الصحيح) مع المتابعة روايته, فهناك يحتاج إلى تقويته بالمتابعات والشواهد؛ ليصل بمجموع ذلك إلى تلك الدرجة ... وأكثر ما في الباب: أن الترمذي في الموضع الذي شرط فيه في الحسن تقويته بالمتابعات, عرّف بنوعٍ منه؛ وهو أكثره وقوعاً عنده, لا بكل أنواعه, وهذا نوعٌ آخر منه...))[1].

2- وقال ابن تيمية:((من الناس من يقول: قد سمّى حسناً ما ليس كذلك مثل حديثٍ يقول فيه: حسنٌ غريبٌ, فإنه لم يرو إلا من وجه واحدٍ وقد سمّاه حسناً, وقد أجيب عنه: بأنه قد يكون غريباً لم يرو إلا عن تابعي واحد, لكن روي عنه من وجهين فصار حسناً لتعدد طرقه عن ذلك الشخص, وهو في أصله غريبٌ ... وقد يكون غريب الإسناد فلا يعرف بذلك الإسناد إلا من ذلك الوجه, حسن المتن, لأن المتن روي من وجهين, ولهذا يقول: وفي الباب عن فلانٍ وفلانٍ, فيكون لمعناه شواهد تبينُ أن متنه حسنٌ, وإن كان إسناده غريباً))[2].

3- وقال ابن رجب:((إن هذا اللفظ لا يعرف إلا من هذا الوجه, لكن لمعناه شواهدٌ من غير هذا الوجه, وإن كانت شواهده بغير لفظه, وهذا كما في حديث: ((الأعمال بالنيات))؛ فإن شواهده كثيرة جداً في السنة, مما يدلّ على أن المقاصد والنيات هي المؤثرة في الأعمال, وأن الجزاء يقع على العمل بحسب ما نُويَ به, وإن لم يكن لفظ حديث عمر مروياً من غير حديثه من وجه يصح))[3].

---

(1) ابن سيد الناس, النفح الشذي في شرح الترمذي(425/422/1).
(2) شيخ الإسلام أحمد بن تيمية, مجموع الفتاوى, جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد قاسم, مكتبة المعارف, زنقة باب شالة, الرباط, المغرب, كتاب الحديث,ج(18), ص(40/39).
(3) شرح علل الترمذي(386/1).

ملاحظة:

وقد رأى د. العتر أن الراجح في حلّ إشكال هذا الاعتراض على الترمذي- أي تحسينه لأحاديث لم ترو إلا من وجه واحد- يكون في تقسيم الحديث (الحسن) عند الترمذي إلى قسمين: (الحسن) المطلق عنده؛ هو (الحسن لغيره) عند الجمهور, و(الحسن) الغريب: هو (الحسن لذاته), وهذا الرأي أخذه عن البقاعي, وشيخه الحافظ ابن حجر(1).

والذي أراه؛ هو حمل الأمر على فهم الترمذي واجتهاده؛ لأن الأصل أنه لا يخالف ما اشترطه في تعريفه الذي حكاه بنفسه عن عمله في كتابه((الجامع)), ولعل هذا خير ما يعتذر به عن الترمذي (رحمه الله), والله أعلم.

الثالثُ: أنّ في تعريفه تكراراً

- نقل الحافظ ابن حجر عن شيخه الحافظ العراقي نقله هذا الاعتراض؛ فقال ما نصّهُ: ((قوله(ع): حكاية عن بعض المتأخرين أنه زعم أن قول الترمذي((ولا يكون شاذاً)), زيادة لا حاجة إليها؛ لأن قوله: يروى من غير وجه يغني عنه, فكرر المعنى بألفاظ متباينة))(2).

- وردّ ابن حجر هذا الاعتراض من شيخه بقوله:((ليس في كلامه تكراراً؛ بل الشاذ عنده ما خالف فيه الراوي من هو أحفظ منه أو أكثر, سواء انفرد به أو لم ينفرد, كما صرح به الشافعي- رضي الله عنه- وقوله: يروى من غير وجه شرطٌ زائدٌ على ذلك, وإنما يتمشى ذلك على رأي من يزعم أن الشاذ ما تفرد به الراوي مطلقاً, وحمل كلام الترمذي على الأول أليقُ, لأن الحمل على التأسيس أولى من الحمل على التأكيد, ولا سيما في التعاريف))(3).

---

(1) انظر- للاستزادة- الموازنة(157).
(2) ابن حجر(406/1).
(3) المرجع السابق.

المطلب الثاني:

اختلافُ العلماء في حد الحديث(الحسن).

تمهيدٌ:

ولما كان(الحسن) من المصطلحات التي مرت في نشأتها بمراحل متعددة, وتجاذبت فيها آراء كثيرة, بان لك - معي- أن هذا المصطلح كما قال عنه الذهبي[1] هو: ((مولدٌ وحادثٌ))؛ مما سبب في ذلك اختلافاً للعلماء في تحديد حدّه ومفهومه.

وفي هذا المطلب أذكر أهمّ التعاريف التي جاءت في حدّ (الحسن) بعد تعريف الترمذي الآنف؛ فأقول وبالله أستعين:

أولاً: تعريف الحسن عند الإمام الخطابي[2]

- قال أبوسليمان الخطابي:((هو ما عُرف مخرجه, واشتهر رجاله, وعليه مدار أكثر الحديث, ويقبلُه أكثر العلماء, واستعمله عامّة الفقهاء))[3].

شرح التعريف:

ومعنى قول الخطابي:

- (**ما عرف مخرجه**): أي عُلم حال رجاله؛ وتلك كناية عن الاتصال, فكل رجال السند فيه معروفون, وهو قيدٌ يخرج به المرسل والمعضل والمنقطع لعدم بروز رجال هذه الأنواع من الحديث.

---

(1) السير(214/13).

(2) هوالإمام الحافظ حَمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البُستي, أبو سليمان(388/319), فقيهٌ, ومحدثٌ من أهل بست(بلاد كابل), من نسل زيد بن الخطاب رضي الله عنه. من تصانيفه: معالم السنن, بيان إعجاز القرآن, إصلاح غلط االمحدثين, غريب الحديث, وغيرها. انظر: (السير) (28/23/17).

(3) معالم السنن(11/1), التدريب,(72), فتح المغيث ص(116).

قال الحافظ السخاوي:((كونه شامياً, عراقياً, مكياً, كوفياً, كأن يكون الحديث من رواية راو قد اشتهر برواية حديث أهل بلده؛ كقتادة, ونحوه في البصريين, فإنّ حديث البصريين إذا جاء عن قتادة, ونحوه, كان مخرجه معروفاً))(1).

- (**واشتهر رجاله**): أي عُلمت عنهم العدالة, وسَلموا من وصمة التكذيب, ونحوه ممّا قاله الزركشي:((والمراد بالإشتهار السلامة من وصمة الكذب))(2).

- (**وعليه مدارُ أكثر الحديث**): وذلك لأن غالب الأحاديث لا تبلغ درجة الصحيح.

- (**ويقبلُهُ أكثر العلماء**): أي الجمهورمن المحدثين والأصوليين؛ وذلك لأنه كالصحيح في الاحتجاج به(3).

- (**ويستعملُه عامّة الفقهاء**): أي كلّهم في الإحتجاج والعمل به.

ويُؤيدُ هذا المعنى؛ قول الإمام البغوي :((أكثرالأحكام ثبوتها بطريق الحسن))(4).

الاعتراضات عليه:

واعترض على الخطابي باعتراضات أهمها:

أولاً: الحدّ مدخولٌ؛ وهذا معناه أن الصحيح كذلك, بل حتى الضعيف, وممّن سجل اعتراضه بهذا (أي تداخل الحد)؛ ابن الصلاح, وابن دقيق العيد, وابن جماعة.

- قال ابن الصلاح:((كل ذلك مستبهمٌ لا يشفي الغليل, وليس فيما ذكره الترمذي والخطابي ما يفصلُ الحسن من الصحيح))(5).

---

(1) فتح المغيث(116/1).
(2) الزركشي, النكت على مقدمة ابن الصلاح, تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج, ط1(1419ه/ 1998م) ج(1), ص(304).
(3) وممن خالف في ذلك من أئمة الحديث أبو حاتم الرازي , فإنه سئل عن حديث فحسنه, فقيل له: أتحتج به؟ فقال: إنه (حسن), فأعيد السؤال مراراً, وهو لا يزيد عن قوله: (إنه حسن).(انظر : فتح المغيث, ص125).
(4) البغوي, مصابيح السنة, ج(1), ص(21).
(5) علوم الحديث(24).

- وقال ابن دقيق العيد:((وهذه عبارةٌ ليس فيها كبير تلخيص, ولا هي أيضاً من صناعة الحدود والتعريفات, فإنّ الصحيح أيضاً, قد عرف مخرجه واشتهر رجاله, فيدخلُ الصحيحُ في حد الحسن))[1].

- وقال السخاوي في معرضحديثه عن الحسن:((للناس فيه عباراتٌ, ثم ذكر تعريف الخطابي, واعتراض ابن دقيق العيد, ثم قال: وكذا قال ابن الصلاح, وصاحبُ المنهل الرويّ))[2].

ثانياً: الإخلالُ بالحَدِّ؛ كما استشكل كل من الشيخين تاج الدين التبريزي, وابن دقيق العيد, مرة أخرى تعريف الإمام الخطابي, وقالا: إنّ في حده (للحسن) إخلال.

- قال التبريزي:((فيه نظرٌ؛ لأنه سيقول: إن الصحيح أخصّ ُمن الحسن, ودخولُ الخاص في حدّ العام ضروري, والتقيد بما يُخرجه مُخلٌّ بالحدّ))[3].

- وقال ابن دقيق العيد:((إنّ ههنا أوصافاً, يجب معها قبولُ الرواية إذا وجدتْ في الراوي, فإمّا أن يكون هذا الحديث المسمّى بالحسن: الذي وجدت فيه هذه الصفاتُ على أقلِّ الدرجات التي يجب معها القبول, أوْ لا.

فإن وجدت فذلك حديثٌ صحيحٌ, وإن لم توجد فلا يجوز الاحتجاج به, وإن سُمّي حسناً. اللهمّ إلا أن يُردّ هذا إلى أمر اصطلاحيٍّ, وهوأن يقالَ: إن الصفات التي يجب قبول الرواية معها لها مراتبٌ ودرجاتٌ: فأعلاها هي التي يسمّى الحديثُ الذي اشتمل روّاته عليها صحيحاً, وكذلك أوساطُها مثلاً, وأدناها هو الذي نُسمّيه حسناً.

وحينئذٍ يرجعُ الأمرفي ذلك إلى الاصطلاح؛ ويكون الكلّ صحيحاً في الحقيقة, والأمرفي الاصطلاح قريبٌ, لكن من أراد هذه الطريقة, فعليه أن يعتبر ما سمّاه أهل الحديث حسناً ويُحقق وجود الصفاتِ التي يجبُ معها قبولُ الرواية, في تلك الأحاديث))[4].

---

(1) الاقتراح(7), والتدريب(73).
(2) التدريب(73).
(3) نكت ابن حجر(404/1).
(4) الإقتراح(8/7).

الأجوبة على الاعتراضات:

وأجاب على تلك الاعتراضات بعض الحفاّظ والنقاد منهم:

- الحافظ أبوسعيد العلائي حيثُ قال:((إنما يتوجهُ الاعتراض على الخطابي؛ أن لو كان عرّف بالحسن فقط ؛ أما وقد عرف بالصحيح أولاً, ثم عرف بالحسن فيتعينُ حمل كلامه على أنه أراد بقوله: ما عرف مخرجه واشتهر رجاله؛ ما لم يبلغ درجة الصحيح, ويعرف هذا من مجموع كلامه))(1).

- والحافظ السخاوي حيثُ قال:((وأُجيب- يعني على الاعتراض- بأن المراد الشهرة بالصدق دون بلوغ الغاية في الضبط والإتقان))(2).

الأجوبة على الأجوبة:

- قال ابن حجر:((وعلى تقدير تسليم هذا الجواب, فهذا القدرغير منضبط , ... فيصحّ ما قاله القشيري(3) ؛ أنه على غير صناعة الحدود والتعريفات, وقد رأيتُ لبعض المتأخرين في الحسن كلاماً يقتضي أنه الحديثُ الذي في رواته مقالٌ, لكن لم يظهر فيه مقتضى الردّ, فيحكم على حديث بالضعف, ولا يسلم من غوائل الطعن, فيحكم لحديثه بالصحة))(4).

- وقال ابن حجرأيضاً:((أنّ قول الخطابي: (وعليه مدارُ أكثر الحديث) ليس داخلاً في حد الحسن, وإنما المرادُ منه أن يكون كاشفاً ومبيناً))(5).

- وقال الزركشي:((أنّ حدّ الحسن في قوله: (واشتهر رجاله) وما بعده أحكامٌ؛ لأن قبول الحديث والاحتجاج به فرع ثبوت حسنه, ويدلّ عليه تكراره لذلك في قوله: " وهو الذي يقبله أكثرُ العلماء, ويستعمله عامّة الفقهاء "))(6).

---

(1) نكت ابن حجر(404/1), وانظر: (الحديث الحسن لذاته ولغيره). (1655/4).
(2) فتح المغيث(117/1).
(3) يعنى بالقشيري ابن دقيق العيد.
(4) نكت ابن حجر(404/1).
(5) نكت ابن حجر(404/1).
(6) نكت الزركشي(304/1).

والذي يظهر لي؛ أن ما نقله ابن حجر والزركشي؛ ظاهرٌ في الدّلالة على المعنى الذي أراده الخطابي من تقسيم الحديث, ودليل ذلك صريح قوله:((ثم اعلموا أن الحديث عند أهله على ثلاثة أقسامٍ: حديثٌ صحيحٌ, وحديثٌ حسنٌ, وحديثٌ سقيمٌ, **فالصحيحُ عندهم:** ما اتصل سنده, وعدّلت نقلتُه, **والحسنُ منه:** ما عُرف مخرجه واشتهررجالُه, وعليه مدارُأكثر الحديث, وهو الذي يقبله أكثر العلماء, ويستعمله عامّة الفقهاء, وكتاب أبي داود جامعٌ لهذين النوعين من الحديث؛ **فأما السقيم منه فعلى طبقات:** شرّها الموضوع, ثم المقلوب؛ أعني ما قُلب إسناده, ثم المجهول, وكتابُ أبي داود خلي منها بريءٌ من جملة وجوهها, فإن وقع فيه شيءٌ من بعض أقسامها لضرب من الحاجة تدعوه إلى ذكره, فإنه لا يألو أن يبين أمره ويذكرعلتهُ, ويخرج عهدته, وحكي لنا عن أبي داود أنه قال: ((ما ذكرتُ في كتابي حديثاً اجتمع الناسُ على تركه))[1].

- قال ابن حجر:((بين الخطابي والترمذي في ذلك فرقٌ, وذلك أن الخطابي قصد تعريف الأنواع الثلاثة عند أهل الحديث, فذكر الصحيح ثم الحسن ثم الضعيف, وأما الذي سكت عنه؛ وهو حديث المستور إذا أتى من غير وجه, فإنما سكت عنه؛ لأنه ليس من قبيل الحسن؛ فقد صرح بأن رواية المجهول من قسم الضعيف, وأطلق ذلك ولم يفصل, والمستور قسمٌ من المجهول))[2].

فدلّ هذا إذن؛ على أن حدّ الإمام الخطابي في تعريف(الحسن) واقعٌ على(الحسن لذاته) بخلاف الترمذي, والله أعلم.

ثانياً: تعريف الحسن عند الإمام ابن الجوزي(ت597ه)

- قال ابن الجوزي:((هوالحديثُ الذي فيه ضعفٌ قريبٌ محتملٌ, وهذا هو الحديث الحسن, ويصلحُ البناء عليه, والعمل به, وقد كان أحمد بن حنبل يقدّمُ الحديث الضعيف على القياس))[3].

---

(1) معالم السنن(11/1).
(2) نكت ابن حجر(387/1).
(3) ابن الجوزي, كتاب الموضوعات, تحقيق: توفيق حمدان, دار الكتب العلمية, ط1(1995/1415), ج(1) ص(13).

الاعتراضات على ابن الجوزي:

أولاً: اعتراض ابن دقيق العيد

- قال ابن دقيق العيد:((إن هذا ليس مضبوطاً بضابطٍ يتميّز به القدر المحتمل من غيره؛ وإذا اضطرب هذا الوصفُ لم يحصل التعريف المميزُ للحقيقة))(1).

ثانياً: اعتراض ابن جماعة(2)

- قال ابن جماعة:((يتوقف على معرفة الضعف القريب المحتمل وهو أمرٌ مجهولٌ وأيضاً فيه دور لأنه عرفه بصلاحيته للعمل, وذلك يتوقف على معرفة كونه حسناً))(3).

الأجوبة على الاعتراضات:

أولاً: جواب الطيّبي(ت743ه)

- وأجابَ الطيّبي عنهما حيث قال:((ما ذكرهُ ابن الجوزي مبني على أن معرفة الحسن موقوفة على معرفة الصحيح والضعيف, لأنّ الحسن وسطٌ بينهما.

فقوله:((قريبٌ))؛ أي قريبٌ مخرجه إلى الصحيح, محتملٌ لكون رجاله مستورين))(4).

- كما أجاب أيضاً بقوله:((بأن قولَهَ:" ويصلحُ للعمل به " فكالخارج من الحدّ, وإنما ذكر بياناً لما يلزم من الحدّ, أي إذا كان معنى الحسن ذلك صَلُحَ العمل به, وبهذا يندفعُ الدور))(5).

---

(1) الإقتراح(8), التدريب(74), التقييد والإيضاح(32).
(2) هو محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الشافعي (825ه/861ه), قال الذهبي :" اشتغل وحصّل وشارك في فنون العلم, فتبحر فيها وتميز في التفسير والفقه وعنى بالرواية, فجمع وصنف, واشتهر وبعُدَ صيته". له : التبيان لمهمّات االقرآن, تنقيحُ المناظرة في آداب المخابرة, والمنهل الروي وغيرها(انظر الأعلام (308/1),(ذيل التذكرة ص42/41).
(3) ابن جماعة, المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي, تحقيق: د. محي الدين عبد الرحمن رمضان دار االفكر, ط2(1406ه/ 1986م), ص (36).
(4) التدريب(75/74).
(5) الحديث الحسن لذاته ولغيره(1663/4).

ثانياً: جواب ابن حجر(ت852ه).

- واعتذر الحافظ ابن حجر عن ابن الجوزي؛ وقال:((فالظاهر أنه لم يُردِ الحدّ, وإنما أراد الوصف بصفة تقرّبُ الحسن من التمييز))(1).

- كما أجاب أيضاً بقوله:((بل هو مضبوطٌ ؛ إن كان عرّف الصحيح والضعيف بالحيثية؛ وهي أن ضُعفه بالنسبة إلى الصحيح, واحتماله بالنسبة إلى الضعيف, أي فيكون متوسطاً بينهما, لا يعلو إلى رتبة الصحيح لما فيه من الضعف, ولا ينحط إلى رتبة الضعيف لما فيه من قلة الضعف, ويؤيد ذلك أنه قال عقب ما نقل عنه: " ويصلح للعمل" فوصفه بوصفٍ هو بين بين, فإن الصحيح يوصف بأنه يجب العملُ به, والضعيف أعلى ما يقالُ فيه يعمل به في فضائل الأعمال لا مطلقاً))(2).

اعتراضات ابن الصلاح على الترمذي والخطابي وابن الجوزي:

- قال ابن الصلاح متعقباعلى التعريفات السابقة:((وكل هذا مستبهمٌ لا يُشفي الغليل, وليس فيما ذكره الترمذي والخطابي ما يفصلُ الحسن من الصحيح))(3).

وهذا الاعتراض من ابن الصلاح عامٌ على التعريفات السابقة (للحسن) فتبيّن أنه يُعرّفُ الحسن تعريفاً مخالفاً لما سبق وتقدم, وهو:

ثالثاً: تعريف الحسن عند ابن الصلاح(643ه).

- قال ابن الصلاح:((وقد أمعنتُ النظرَ في ذلك والبحثَ, جامعاً بين أطرافِ كلامهم ملاحظاً مواقع استعمالهم, فتنقّح لي واتضح أن الحديث الحسن قسمان:

أحدهُما: الحديث الذي لايخلو رجالُ إسناده من مستور, ولم تتحقق أهليته,غير أنّه ليس مغفلا كثير الخطأ فيما يرويه, ولا هو متهمٌ بالكذب في الحديث, أي لم يظهرمنه تعَمّدُ الكذب في الحديث, ولا سبب آخر مفسق ٌ, ويكون متن الحديث مع ذلك قد عُرفَ بأن روي مثلُه,

---

(1) المرجع السابق.
(2) الحديث الحسن لذاته ولغيره (4/1663/1664), نقلاً من النكت الوفية(ق/44).
(3) علوم الحديث, ص (25).

أو نحوُه, من وجه آخر, أو أكثر, حتى اعتضد بمتابعةِ من تابع رَاوِيَهُ على مثله, أو بما لَهُ من شاهدٍ, وهو ورود حديث آخر بنحوه, فيخرجُ بذلك عن أن يكون شاذاً ومنكراً, وكلامُ الترمذي على هذا القسم يتنزل.

القسمُ الثاني: أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة,غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح؛ لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان, وهو مع ذلك يرتفعُ عن حال من يُعد ما ينفرد به من حديثه منكراً, ويُعتَبَرُ في كل هذا- مع سلامة الحديث من أن يكون شاذاً ومنكراً- سلامتهُ من أن يكون معللاً, وعلى القسم الثاني يتنزلُ كلامُ الخطابيّ.

فهذا الذي ذكرناهُ جامعٌ لما تفرقَ في كلام من بلغنا كلامُه في ذلك, وكأنّ الترمذي ذكر أحد نوعي الحَسَن, وذكر الخطابيّ النّوع الآخر, مقتصراً كلّ واحد منهما على ما رأى أنه يُشكِلُ, معرضاً عما رأى أنه لا يُشكلُ, أو أنه غَفِلَ عن البعض وذَهِلَ, والله أعلم, هذا تأصيلُ ذلك))[1].

اعتراض الحافظ ابن كثير(701/743ه):

- قال ابن كثير:((وهذا- يريدُ قول ابن الصلاح:وروينا عن الترمذي أنه يريد بالحسن... - إن كان قد رُوي عن الترمذي أنه قاله ففي أي كتاب قاله؟ وأين إسناده عنه؟ وإن كان فُهِمَ من اصطلاحه في كتابه: " الجامع" فليس ذلك بصحيح؛ فإنه يقول في كثيرمن الأحاديث: حديث حسن غريبٌ لا نعرفه إلا من هذا الوجه))[2] .

اعتراضات الزّركشي(ت794ه):

- وفي اعتراضات الزركشي أمور[3] :

أولاً: أن تنزيل كلام الترمذي على القسم الأول قد اعترض عليه بأنه سيبين أن رواية المستورالذي لم تتحقق أهليته مردودة, فكيف يجعل ما يرويه من قسم الحسن وينزل كلام الترمذي عليه, وكلامه يدلّ ُ عليه, وقد يقال:إنه لم يعتبر ذلك بمجرده, بل أضاف إليه كونه

---

(1) علوم الحديث, ص(25/24).
(2) أحمد محمد شاكر, الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث, للحافظ ابن كثير, دار السلام(الرياض), دار االفيحاء(دمشق), ط2(1421ه/2000م), ص(49).
(3) نكت الزركشي, ج(1), من ص(313), إلى ص(316).

روي من وجه آخر وغير ذلك, نعم : هذا بناه على أن رواية مستور العدالة مقبولة, وهو ما اختاره ابن الصلاح كما سيأتي في النوع الثالث والعشرين, لكن المذهب أن مستور العدالة حكمه حكم غير العدل في الرواية, فعلى هذا لا تتحقق الواسطة.

ثانياً: أن ما ذكرهُ في القسم الثاني عجيبٌ ؛ لمنافاته للأوّل, فكيف يكون الحسن حسناً وغيرُ الحسن؟. وقد قال صاحب الاقتراح- معترضاً على ابن الصلاح في هذا القسم- هذا كلامٌ فيه مباحثٌ ومناقشاتٌ على بعض الألفاظ . وقد يقالُ: إن ما قاله المصنف من تغاير كلام الترمذي والخطابي ممنوعٌ؛ من جهة أن قول الخطابي: ((ما عرف مخرجه))؛ كقول الترمذي: ((وروي نحوه من غير وجه)), وقول الخطابي:((واشتهررجالهُ))؛ كقول الترمذي:((لا يكونُ في إسناده متهمٌ))؛ وقد بينا أن مراد الترمذي بقوله: ((لا يتهم)) المستور, وهوغيرالمشتهر وزيادةُ الترمذي: ((ولا يكون شاذاً))؛ غيرمحتاج إليه ومردود بما سبق)[1].

ثالثاً: أنّ ما اختاره من انحصار الحسن في قسمين: إما بأن يكون فيه مستور يقوى بورود متنه بمتابعة أو شاهد, وإما بأن يشتمل على قاصر الضبط - غيرُ جيد, وقد تقدّم من كلام ابن الصلاح اختيار أن ما صححه الحاكم وحدهُ ولا علةَ لهُ أنه حسنٌ, والأوفقُ لضبطه أن ما اشتمل على مضعف إما بضعف واهٍ, وعدّه بعضهم صحيحاً, أو معتبر ترجح مقابلة فهو الحسن, حتى أطلقوه فيما جرح وعدل ووقف ورفع ونحوه, ولهذا علل عبد الحق تحسين الترمذي حديث الحكم بن عمروالغفاري[2] :((في منع وضوء الرجل بفضل المرأة)) بقول البخاري:((الأشهرأنه قول الحكم)), قال عبد الحق:((فمن لا يرى الوقف علّة يصححه)).

رابعاً: حاصلهُ أن درجات الحسن تتفاوتُ كالصحيح, بل الضعيفُ كذلك؛ فالقسمُ الأول أدنى في الرتبة من الثاني, وقد صرح المصنف بعد ذلك في الثالث بأن مثل القسم الثاني يرتقي إلى درجة الصحيح, فدلّ على أنه أعلى من الأول.

---

(1) سابقُ المرجع(315), وانظر كذلك: إلى الإقتراح(9), ومحاسنُ الاصطلاح(176).

(2) ونص الحديث هو:" **نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة** " رواه الترمذي في (الجامع), باب: النهي عن الوضوء بفضل طهور المرأة (44/1).

اعتراض البدر بن جماعة:

قال البدربن جماعة:((وفي كل هذه التعريفات نظرٌ, أمّا الأول والثاني فلأن الصحيح أو أكثره كذلك أيضاً, فيدخلُ الصحيح في حد الحسن, ويرد على الأول الفرد من الحسن, فإنه لم يرو من وجه آخر, ويرد على الثاني ضعيفٌ عرف مخرجه واشتهررجاله بالضعف, وأما الثالث؛ فيتوقف على معرفة الضعف القريب المحتمل وهو أمر مجهول, وأيضاً فيه دور,لأنه عرفه بصلاحيته للعمل به, وذلك يتوقف على معرفة كونه حسناً, وأما الأول من القسمين؛ فيرد عليه الضعيف والمنقطع والمرسل الذي في رجاله مستور, وروي مثله أونحوه من وجه آخر, ويرد على الثاني المتصل الذي اشتهر راويه بما ذكر, فإنه كذلك وليس بحسن في الاصطلاح))[1].

الجواب على الاعتراضات:

- قال د. الدريس:((وقد انتقد كلامُ ابن الصلاح بانتقادات لا تلزمهُ, لأنّ من تدبرمجموع كلامه في باب معرفة الحسن عرف أنه لا يلزمه شيءٌ منها, وقد ذكرت بعضها[2] مما يخص القسم الأول الذي يتنزلُ على تعريف الترمذي في الباب الخاص بالترمذي))[3].

- ثم قال في ختام الجواب:((وعلى أية حال؛ فإن تعريف ابن الصلاح والتحقيق الذي ذكره في معنى الحسن – مهما اختُلف معه فيه- قد تلقاه أكثرُ المصنفين في مصطلح الحديث من بعده بالقبول, وإنما زاد فيه البعضُ كالحافظ ابن حجر بعضُ الإيضاحات وخاصةً في الحسن لذاته؛ ليكون سالماً من أيّ اعتراضٍ عليه من حيثُ الصناعة المنطقية))[4].

- ومما سبق بيانه يتبين جلياً أن حدّ (الحسن)عند ابن الصلاح يعتبراستقراراً- من حيثُ الحدّ- لما عَرفَهُ المصطلح من تغيرات في المفهوم والتطبيق, وإن عَسُرله(أي لحدّ الحسن) وجود قاعدة واحدة تندرج تحتها جميعُ الأحاديث الحسان.

---

(1) المنهل الروي(36), وانظر: التدريب (75), والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (109/1).

(2) وانظر- تكرماً- تفصيل الأجوبة على اعتراضات تعريف الترمذي في مطلب : " تعريف الترمذي للحسن والانتقادات الموجهة إليه " في المبحث الثالث من هذا الفصل.

(3) الحديث الحسن لذاته ولغيره(1676/4).

(4) سابق المرجع(1677/1676/4).

- قال الحافظ الذهبي:((ثم لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها؛ فأنا على إياس من ذلك؛ فكم من حديث تردد فيه الحفاظ هل هو حسنٌ أو ضعيفٌ أوصحيحٌ ؟ بل الحافظُ الواحدُ يتغير اجتهادهُ في الحديث الواحد, فيوماً يصفهُ بالصحة, ويوماً يصفه بالحسن, ولربما استضعفهُ))(1).

رابعاً: تعريفُ الحسن عند ابن جماعة(ت861ه).

- قال بن جماعة:((ولو قيل الحَسَنُ؛ كل حديث خالٍ عن العلل, وفي سنده المتصل مستور له به شاهد, أو مشهور قاصر عن درجة الإتقان, لكان أجمع لما حدّدوه, وقريباً ممّا حاولوه, وأخصرمنه ما اتصل سنده, وانتفت علله, وفي سنده مستور, وله شاهدٌ أو مشهورٌ غير متقن))(2).

الاعتراضات عليه:

أجوبة أبي الفتح اليَعْمُري(3):

- وأجاب عنه اليعمري؛((بأن الذي يحتاج إلى مجيئه من غير وجه هو الذي راويه في درجة المستور ومن لم تثبت عدالته, وغايتُه: أن الترمذي عرّف بنوعٍ منه, لا كل أنواعه.

قال: ويُوضّحُه تنبيهاتٌ وتفريعاتٌ أهمّها:

أولاً: الحسن يتقاصرعن الصحيح؛ لأن شرط الصحيح أن يكون جميع رواته قد ثبتت عدالتهم وضبطهم وإتقانهم, إمّا بالنقل أو الاستفاضة كما سيأتي؛ وذلك غير مشروط في الحسن, فإنّه يكتفى فيه بمجيئه من وجوه, وغير ذلك ممّا تقدم.

---

(1) الذهبي, الموقظة في علم مصطلح الحديث, تحقيق: عبد الفتاح أبوغدة, مكتبة المطبوعات الإسلامية, ط4(1420ه), ص(29/28).

(2) المنهل الروي ص(36), التدريب ص(75).

(3) هو الإمام العلامة الحافظ المفيد الأديب البارع المتقن؛ فتح الدين أبو الفتح محمد بن أبي عمرو محمد بن سيد الناس االأندلسي اليعمري المصري الشافعي(671ه/734ه). قال الذهبي : ((هو أحد أئمة هذا الشأن)). له: عيون الأثر, الفوح االشذي في شرح الترمذي. انظر: ((طبقات السبكي))(268/9),((ذيل التذكرة ص19)).

ثانياً: وإذا استبعد ذلك شافعيٌ, ذكرنا له نص الشافعي(رضي الله عنه) في مراسيل التابعين: أنه يقبل منها المرسل الذي جاء نحوه مسنداً, أو وافقهُ مرسل آخر أرسله مَنْ أخذ العلم من غيررجال التابعي الأول؛ في كلام له ذكر فيه وجوهاً من الاستدلال على صحة مخرج المرسل, بمجيئه من وجه آخر.

ثالثاً: وذكرنا له أيضاً ما حكاه السمعاني وغيره, عن بعض أصحاب الشافعي؛ من أنه تقبلُ رواية المستور, لا شهادتُه.

رابعاً: وله وجهٌ متجهٌ, كيف وأنّا لم نكتف في الحديث الحسن بمجرد رواية المستور))[1].

الاعتراضات عليه:

- قال الزركشي[2]:

أولاً: اعتُرض عليه؛ بأن هذه الشروط لا توجدُ إلا في النزر اليسير من رواة الصحيح.

ثانياً: وجوابُه أن طُرق العدالة كثيرة متفاوتة بالضبط والإتقان؛ فلا يشترط أعلاها كمالك, وشعبة, بل المرادُ: أن لا يكون مغفلا كثير الغلط ؛ بأن يوافق حديثه حديث أهل الضبط والإتقان غالباً.

ثالثاً: وقولهُ((بمجيئه من وجوه))؛ ليس شرطاً, بل لو جاء من وجهين كفى.

رابعاً: وقولهُ:((ذكرنا له نص الشافعي))؛ أهمل منه أن الشافعي لا يقبلُ المرسل إلا من أكابر الصحابة, وغير ذلك من الشروط , كما نبّه عليه النووي في شرح الوسيط المسمّى بالتنقيح, ولم يكمله بقوله: وأما الحديث المرسل فليس بحجة عندنا إلا أن الشافعي قال بجواز الاحتجاج بمرسل الكبار من التابعين؛ بشرط أن يعتضد بأحد أمور أربعة:

---

(1) برهان الدين الأبناسي, الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح, تحقيق: صلاح فتحي هلل, مكتبة الرشد ط1(1998/1418), ج(1), ص(110),(111) .

(2) نكت الزركشي ج(1), ص(311),(312),(313) .

وعبارة الشافعي في الرسالة:((ومنقطع مختلف, فمن شاهد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من التابعين؛ فحدث حديثاً منقطعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم اعتبر بأمور أربعة منها:

1/ أن ينظر إلى ما أرسل من الحديث, فإن شركه فيه الحفاظ المأمونون فأسندوه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم, بمثل معنى ما روى؛ كانت هذه دلالة على صحة من قبل عنه وحفظه, فإن انفرد بإرسال حديث لم يشركه فيه من يسنده؛ قبل ما ينفرد به من ذلك.

ويعتبر عليه بأن ينظر هل يوافقه مرسل غيره, ممن قُبِل العلمُ من غير رجاله الذين قبلَ عنهم؟ فإن وجد ذلك؛ كانت دلالة تقوى له مرسله, وهي أضعف من الأولى.

2/ فإن لم يوجد ذلك نُظر إلى بعض ما يروى عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قولاً له, فإن وجد من يوافق ما رُوي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ كانت في ذلك دلالة على أنه لم يأخذ مرسله إلا عن أصلٍ يصح إن شاء الله تعالى.

3/ وكذلك إن وُجد عوامٌ من أهل العلم يفتون بمثل معنى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم.

4/ ثم يعتبر عليه بأن يكون إذا سمّى من روى عنه لم يسم مجهولاً, ولا مرغوباً عن الرواية عنه فيستدل بذلك على صحته فيما روى عنه, ويكون إذا شارك أحداً من الحفاظ في حديث لم يخالفه, فإن خالفه وجد حديثه أنقص؛ كانت في هذه دلائلٌ على صحة مخرج حديثه, ومتى خالف ما وصفت أضر بحديثه, حتى لا يسع أحداً قبول مرسله.

قال: وإذا وجدت الدلائل بصحة حديثه بما وصفت أحببنا أن نقبل مرسله.

ثم قال: فأما من بعد كبار التابعين فلا أعلمُ واحداً يقبل مرسله لأمور:

أحدها: أنهم أشدّ تجوزاً فيمن يروون عنه.

والآخرُ: أنه وجد عليهم الدلائل فيما أرسلوا بضعف مخرجه.

والآخرُ: كثرةُ الإحالة في الإخبار, وإذا كثرت الإحالة كان أمكن للوهم, وضعف من يقبل عنه))[1].

خامسا: تعريف الحسن عند ابن دحية(ت633ه).

- قال ابن دحية:((الحديثُ الحسنُ هو: ما دون الصحيح ممّا فيه ضعفٌ قريبٌ محتملٌ عن راوٍ لا ينتهي إلى درجة العدالة, ولا ينحطُ عن درجةِ الفسق))[2].

الاعتراضات عليه:

- قال الزركشي:((وهو ملتبسٌ فإن الضعيف القريب لا ضابط له ينتهي به القدر المحتملُ من غيره, وإذا اضطرب هذا الوجه لم يحصل الوجه المبين للحقيقة, ولا يجيءُ في قوله:(حسن صحيح).

ثمّ قال: ووجدتُ بخط الإمام الحافظ أبي الحجاج يوسف بن محمد السالسي[3]: (الحسنُ ماله من الحديث منزلةٌ بين منزلتي الصحيح والضعيف, ويكون الحديث حسناً هكذا: إمّا بأن يكون أحد رواته مختلفاً فيه, وثقهُ قومٌ وضعفهُ آخرون, ولا يكون ما ضعف به مفسرًا, فإن كان مفسرًا قُدمَ على توثيق من وثّقهُ فصار الحديثُ ضعيفاً, وإمّا أن يكون أحدُ رواته إما مستورًا, وإمّا مجهول الحال؛ فأما المستور فمن لم تثبت عدالته ممن قد رُوىَ عنه اثنان فأكثر؛ فإن هذا يختلفُ في قبول روايته من لا يرى رواية الراوي العدل عن الراوي بعد إسلامه, وطائفةٌ منهم يقبلون روايته وهؤلاء هم الذين لا يبتغون غير الإسلام مزيدًا في حق الشاهد والراوي, بل يكتفون بمجرد الإسلام, مع السلامة عن فسق ظاهر, ويتحققون إسلامهُ برواية عدلين عنه, إذ لم يعهد أحدٌ ممّن يتدين يروي الدين إلا عن مسلم, وطائفةٌ يردّون روايته, وهم الذين يبتغون وراء الإسلام مزيدًا, وهو العدالة))[4].

---

(1) نكت الزركشي (313/1).
(2) الحديث الحسن لذاته ولغيره(1666/4), وانظر: نكت الزركشي(310/1).
(3) قال الزركشي : ولم أجد له ترجمة على كل الافتراضات يقصدُ(السالسي والشاكسي). انظرللإستزادة : ذات االموضع.
(4) نكت الزركشي(313/1).

- قال ابن حجر:((وهو جيدٌ بالنسبة إلى النظر في الراوي لكن صحة الحديث وحسنه ليس تابعاً لحال الراوي فقط ؛ بل الأمور تنظمّ ُ إلى ذلك من المتابعات والشواهد, وعدم الشذوذ والنكارة, إذا اعتبر في مثل هذا سلامة راويه الموصوف بذلك من الشذوذ والنكارة كان من أحسن ما عرف به الحسن الذاتي, لا المجبور على رأي الترمذي))[1].

- وقال د. الدريس:((ويؤخذ على تعريف بن دحية تعبيرٌ(بالعدالة), و (الفسق) وغالبُ ما في كتب الجرح والتعديل الكلامُ على الثقة والضبط وضعف الحفظ ومخالفة الروايات والتفرد غير المحتمل, و(العدالة) و(الفسق) تليقُ بمباحث أصول الفقه أكثر من كتب علوم الحديث))[2].

سادساً: تعريف الطيبي(ت743ه).

- قال الطيبي:((لو قيل الحسنُ مسندٌ من قرب من درجة الثقة, أو مرسل ثقة, وروي كلاهما من غير وجه, وسلم من شذوذ وعلة, لكان أجمع الحدود, وأضبطها وأبعد عن التعقيد))[3].

سابعاً: تعريف الإمام الذهبي(ت748ه).

- قال الذهبي في الموقظة:((فأقول: الحسنُ ما ارتقى عن درجة الضعيف, ولم يبلغ درجة الصحة, وإن شئت قلت: الحسنُ ما سَلمَ من ضعف الرواة فهو حينئذ داخلٌ في قسم الصحيح))[4].

وقد وافقَ بعض الأئمة الإمام الذهبي فيما إليه ذهب, فأرادوا توضيح تعريفه, وتقريب معناه:

---

(1) النكت لابن حجر(405/404/1).
(2) الحديث الحسن لذاته ولغيره(1667/4).
(3) التدريب(75),(76).
(4) الموقظة(29/28/27/26).

- قال ابن ناصر الدين الدمشقي(ت842ه):((وأقربُ تعريف الحسن: ما انحط عن مرتبة الصحيح, وارتفع عن الضعيف))(1).

- وقال ابن الملقن(ت804ه): ((ما كان في إسناده دون الأول- يعني الصحيح- في الحفظ والإتقان))(2).

ثامناً: تعريف الحافظ ابن حجر العسقلاني(ت852ه).

- قال ابن حجر في معرض ذكره لأنواع الحديث:((**الأولُ:** الصحيحُ لذاته, **والثاني:** إن وجد ما يجبرُ ذلك القصورَ, ككثرة الطرق, فهو الصحيحُ أيضاً, لكن لا لذاته, وحيثُ لا جبران؛ فهو الحسنُ لذاته, وإن قامت قرينة ترجحُ جانب قبول ما يتوقفُ فيه, فهو الحسنُ أيضاً, لكن لا لذاته))(3).

- ونقل عنه في التدريب أيضاً:((وحدّ ُشيخ الإسلام في النخبة الصحيح لذاته؛ بما نقله عدلٌ تامّ ُالضبط متصلُ السند غير معلل ولا شاذ, ثم قال: فإن خفّ الضبط ُفهو الحسن لذاته فشرك بينه وبين الصحيح في الشروط , إلا تمام الضبط , ثم ذكر الحسن لغيره بالاعتضاد))(4).

- وقد فسر الحافظ ابن حجر تعريفه ووضّحه بقوله:((ومحصلهُ أنه هو والصحيحُ سواء إلا في تفاوت الضبط ...))(5).

وأظن أن مراد الحافظ ابن حجر أن: شرط راوي الصحيح يكون موصوفاً بالضبط الكامل, ورواي الحسن لا يشترطُ فيه ذلك(أي بلوغ تلك الدرجة), وإن كان ليس عرياً عن الضبط في الجملة؛ ليخرج عن كونه مغفلا, وعن كونه كثير الخطأ, وما عدا تلك الأوصاف المشترطة في الصحيح كالصدق والاتصال, وعدم كونه شاذاً, ولا معلولاً, فلا بدّ من اشتراطها كلها في النوعين(أي الحسن والصحيح معاً).

---

(1) الحسن لذاته ولغيره(1680/4)
(2) التدريب(74), والحسن لذاته ولغيره(1680/4).
(3) ابن حجر, نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر, شرح محمد بن صالح العثيمين, تحقيق: صبحي رمضان, محمد االطالبي, مكتبة السنة, ط1(1423ه/2002م), ص(93).
(4) التدريب (76).
(5) الأمير الصنعاني, توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار, دار إحياء التراث العربي, ج(1), ص(155).

الرد على ابن حجر:

- ولم يرق للعلامة محمد بن إسماعيل الصنعاني(ت1182ه) ما نقله ابن حجر فقال: ((ويقالُ للحافظ ؛ وكذلك تعريفك للحسن في النخبة وشرحها... غير منضبط أيضاً؛ فإن خفة الضبط أمرٌ مجهولٌ ... والجوابُ بأنه مبنيٌ على العرف أو المشهورغيرنافع إذ لا عرف في مقدار خفة الضبط))(1).

- كما اعترض على الحافظ ابن حجر تلميذه العلامة زين الدين قاسم بن قُطلُو بُغا(ت879ه) حيث قال: ((ما ذكره لا يحصلُ به تمييزُ الحسن عن غيره؛ لأن الخفة المذكورة غيرمنضبطة))(2).

- وردّ الملا علي القاري(ت1014ه)على هذا بقوله:((ويمكنُ رفعهُ بأن انضباطهُ مبنيٌ على العرف, أو على المشهور والمستور, كما قالوا في العدالة, أو على العلم بالتتبع في رواياته))(3).

تاسعاً: تعريف السخاوي(ت902ه).

- وقد حاول الإمام السخاوي أن يأتي بتعريف للحسن يشملُ الحسن بقسميه (الحسن لذاته),(والحسن لغيره)؛ فقال:((وأما مطلقُ الحسن: فهو الذي اتصل سنده بالصدوق الضابط المتقن غيرتامهما, أو الضعيف بما عَدَا المُفسّق كالكذب, إن لم يفْحُش خطأ سيء الحفظ , إذا اعتضد مع خلوهما عن الشذوذ والعلة))(4).

- ويرى الأستاذ أحمد معبد أن التعريف المحرر السالم من الاعتراضات هو: ((ما اتصل سندهُ بالصدوق الضابط ضبطاً فيه قصورٌ, أزيدُ من النادرالمعفوعنه, وأقلّ ُمن الكثير المضعِّف, أو بالراوي الضعيف بأقل من تهمة الكذب, أو فحش الخطأ إذا اعتضد, مع خلوهما من الشذوذ والعلة))(5).

---

(1) الحديث الحسن لذاته ولغيره(1681/4).
(2) المرجع السابق, وشرح نخبة الفكر(71/70).
(3) فتح المغيث(125/1).
(4) من تعليقه على النفح الشذي في شرح الترمذي(277/1).

- قال د.الدريس:((وهذا لا بأس به, ومادته من كلام ابن حجر والسخاوي, كما هو ظاهرٌ إلا أن في جملة: (أزيدُ من النادر المعفوعنه, وأقل من الكثير المضعّف) زيادة معنى لا لزوم لها؛ لأن في شرح الحافظ لتعريفه الذي نقلناه آنفاً , بين أن راوي الحسن لذاته يقصر ضبطهُ عن ضبط راوي الصحيح فهي جملةٌ مفسِّرةٌ وموضحةٌ أكثر من كونها داخلةٌ في صلب التعريف, وقد ذكرتُ آنفاً أن عرف المحدثين كافٍ في تحديد معنى قصور الضبط وخفته, والله أعلم))[1].

عاشراً: تعريف تقي الدين الشمني(ت872ه)[2]

- وقال تقي الدين الشمني:((الحسنُ خبرٌ متصلٌ قلّ ضبطُ راويه العدل, وارتفع عن حال من يعدّ تفرده منكرًا, وليس بشاذٍ ولا معلل))[3].

- فهذه عشَرة تعريفات للحسن كاملة, وتعريفُ الترمذي وابن القطان الفاسي اللذين تقدما هذا المبحث اثناعشر تعريفاً, وقد تركت منها ما تنزّلَ على بعضها اختصاراً[4].

والحق؛ أن(الحسن) ليس(كالصحيح) فقد اختلف العلماء في حدّه مالم يختلفوا في غيره, اختلافاً كثيراً, وتجاذبته آراءُ العلماء, ووصفَ كلّ قول فيه بالاضطراب مرة, وبالصعوبة مرة, وبالتجشّم والتجاذب أخرى, حتى قال ابن دقيق العيد في مفتتح كلامه عن تعريف الحسن:((وفي تحقيق معناه اضطرابٌ))[5], وقال ابن كثير:((وهذا النوع لما كان وسطاً بين الصحيح والضعيف في نظر الناظر, لا في نفس الأمر, عَسُر التعبير عنه, وضبطه على كثير من أهل هذه الصناعة, وذلك لأنه أمرٌ نسبيٌ, وشيءٌ ينقدح عند الحافظ, وربما تقصر عبارته عنه, وقد تجشم كثيرٌ منهم حدّهُ))[6].

---

(1) الحديث الحسن لذاته ولغيره(1684/4).

(2) هوالعلامة الشهير والفهامة النحرير؛ الإمام تقي الدين أحمد بن الشمني القسنطيني الجزائري, المالكي ثم الحنفي االمكني بأبي العباس(872/801) له: المعالي الرتبة في شرح النخبة ولا يزال مخطوطا والحاشية على مغني بن هشام, وكمال الدراية في شرح" النقاية" في فقه الحنفية, وأوضح المسالك لتأدية المناسك توفي بالقاهرة, ويعد من شيوخ االسيوطي.(الأعلام 230/1).

(3) التدريب (76).

(4) تركت تعريف ابن النفيس(ت687ه) القائل فيه: " ما فيه وهنٌ يسير.." وهو بنحو تعريف ابن الجوزي (انظر االحسن لذاته ولغيره(1667/4), وتعريف النووي(ت676ه): " الحق أن ما وجدناه مما لم يبينه ولم ينص على صحته, وحسنه أحد ممن يعتمد فهو حسن" (انظر فتح المغيث(142/1), وتعريف البلقيني(ت805ه): " الحسن لما توسط بين االصحيح والضعيف عند الناظر كان شيئا ينقدح في نفس الحافظ , وقد تقصر عبارته عنه, كما قيل في الاستحسان, فلذلك صعب تعريفه ".(انظر محاسن الاصطلاح176). وكلها تعاريفٌ يتنزل بعضها على بعض كما تقدم.

(5) الاقتراح(7).

(6) الباعث الحثيث(47).

والخلاصة: والذي يمكن أن يقال في خاتمة هذا المبحث, ما يلي:

أ- أن جميع ما تقدم من حدود وتعريفات (للحسن) اتفقت في أن منزلة(الحسن) الوسطى بين(الصحيح) و(الضعيف), وأن في(الحسن) ضعفاً أوجب عليه القصور والنزولُ عن درجة (الصحيح), واختلفت تعبيراتُ العلماء في تحديد هذا الضعف والقصور:

1- فعند الإمام الترمذي: الاعتضادُ من وجه آخر.

2- وعند الخطابي: شهرة الرجال. (وقد تقدم الاختلاف فيها).

3- وعند ابن الجوزي, وابن النفيس, وابن دحية: احتمالُ الضعف القريب.

4- وعند ابن القطان: الاختلافُ في الراوي بين التوثيق والتضعيف.

5- وعند ابن الصلاح: المعتضدُ بغيره(يشبه الترمذي), أو ما يرويه المشهور بالصدق والأمانة ممن لم يبلغ درجة رجال الصحيح(يشبه الخطابي)؛ ووافقه ابن جماعة, والطيبي, وابن حجر.

6- وعند الإمام الذهبي: ما قصر سنده قليلا عن رتبة الصحيح, ووافقه ابن الملقن, وابن ناصر الدمشقي.

ب- الأولى في معرفة(الحسن) الوقوف على الاستعمالات والدلالات بدل الوقوف على الحدود والتعريفات.

ج- وأن الأولى كذلك؛ أن نُفرق بين من استعمل التقسيم الثلاثي للأحاديث, وبين من لم يهتم بذلك, ولم يؤثر عنه ذلك, وهذا وجدته في كلام الشيخ طاهر الجزائري(رحمه الله)؛ حيثُ قال:((الذين رأوا أنه ينبغي أن يجعل بين الصحيح والضعيف واسطة))[1].

---

(1) الشيخ طاهر الجزائري الدمشقي, توجيه النظر إلى أصول علم الأثر, تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة, مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب,ج(1), ص(360).

المطلب الثالث:

مصطلحُ(صحيح), و(حسن صحيح)عند الإمام الترمذي

((تتبع وإحصاء))

أولاً: مصطلح(صحيح)عند الترمذي

معلومٌ؛ أن الإمام الترمذي(رحمه الله) فسّر الحديث الحسن عنده- كما تقدم- وفسّر الغريب– ولا يعنينا– في هذا البحث, وكنّا نظنّ أنه يفسر(الصحيح)عنده, كما فعل في (الحسن) ولكنّه لم يفعل, مع أنه استعمل المصطلح, وأطلقهُ على بعض أحاديث جامعه, كما سيأتي بيانُه مفصلا إن شاء الله تعالى.

والسؤالات التي يمكن طرحها في هذا الصدد هي: هل كان إطلاقُ الترمذي لمصطلح (صحيح), واستعمالُه له, بنفس المعنى الذي حدّه لهُ المتأخرون؟ , وما هوعددُ الأحاديث التي حكم عليها الترمذي في كتابه الجامع بحكم (صحيح)؟ , ثم ما هي شروط (الصحيح) عندالإمام الترمذي؟.

كل هذه التساؤلات أحاول الإجابة عنها في هذه النقاط , والله الموفق.

تعريف الحديث (الصحيح):

الصحيح في اللغة: من صحيح, وصحاح بالفتح, وكذلك صحيح الأديم؛ أي غير مقطوع وهو كذلك البراءة من كل عيب وريب, وصححتُ الكتاب والحساب تصحيحاً,إذا كان سقيماً فأصلحتُ خطأه[1].

---

(1) من لسان العرب: (202/201/1).

الصحيح في الاصطلاح:

وأما الحديث(الصحيح) في اصطلاح المحدثين؛ فهومعروفٌ عند جمهورهم, وموضع اتفاق بينهم, وإن تنوعت التعاريف فيه حتى أسهبت, إلا أنها لا تخرج عن حدود دائرة هذه العبارة:((هوالحديث المسند الذي يتصل إسنادهُ بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط , إلى منتهاه, ولا يكون شاذاً, ولا معللا))(1).

- وزاد الحافظ ابن حجر فقال:((وخبرُ الآحاد بنقل عدلٍ تامّ الضبط , متصل السند غير معلل ولا شاذ, هوالصحيح لذاته))(2).

- وأما الحافظ ابن رجب, فقال:((أما الصحيحُ من الحديث: وهو الحديثُ المحتج به, فقد ذكر الشافعيّ رحمه الله شروطهُ بكلامٍ جامع))(3).

- وعقد الحافظ ابن رجب(رحمه الله) في شرحه لعلل الترمذي فصلا كاملا, في الكلام عن الحديث(الصحيح) وشروطه, وبعض مسائله, من صفحة الكتاب(345) إلى صفحة(383) من الجزء الثاني بتحقيق د.العتر.

ومع أن الحافظ ابن رجب(رحمه الله) شرح علل الترمذي؛ إلا أنه لم يشر إلى (الصحيح)عند الإمام الترمذي, ولا إلى آراء العلماء في(الصحيح)عند الإمام الترمذي, وهذا الذي يستغربه المطلع على الكتاب بداية, ولأول مرة.

وفي تقديري(والله أعلم): أن الحافظ ابن رجب أعرض عن ذلك للأسباب التالية:

أولاً: مما كان متداولا ومعروفاً عن (الصحيح لذاته) عند من عاصرالإمام الترمذي.

ثانياً: أنه لم تكن هناك أية ضرورة تلح إلى الكلام عنه, بخلاف (الحسن).

---

(2) " علوم الحديث " لابن الصلاح ص(16/15), " التقييد والايضاح" ص(8), " التدريب " ص(28/27), " فتح االمغيث" (23/1).

(3) ابن حجر, شرح النخبة(82).

(4) ابن رجب, شرح علل الترمذي(345/1).

ثالثاً: أن الحافظ ابن رجب وهو يذكرأنواع الحديث؛ اكتفى بذكر أقرب تعريف للترمذي؛ وهو ما ذكره الإمام الشافعي في(الصحيح).

- قال الشيخ محمد أبو شهبة:((وأما المتقدمون؛ فقد كان أكثرهُم يقسّم الحديث إلى قسمين: صحيحٌ وضعيفٌ, أما الحسن فذكر بعض العلماء؛ وهو الإمام ابن الصلاح أنهم كانوا يدرجونه في قسم الصحيح لمشاركته له في الإحتجاج به))(1).

- وذكرالإمام تقي الدين أحمد بن تيمية في كتابه((منهاج السنة النبوية)) كلاماً يشيرُ فيه إلى أن بعض المتقدمين سبقوا الإمام الترمذي (للحسن)؛ ولكنهم أرادوا به (الضعيف)؛لأنّ الحديث عندهم كان قسمان: قسمٌ صحيحٌ مقطوعٌبصحته, وقسمٌ ضعيفٌ؛ والضعيفُ عندهم نوعان: نوعٌيحتج به؛ وهو (الحسن), ونوع لا يحتج به؛ وهوالضعيف المتروك؛ فقال:((أما نحن فقولنا الحديث الضعيف خيرٌمن الرأي ليس المراد الضعيف المتروك, بل المراد به (الحسن) كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده, وحديث إبراهيم الهجري وأمثالهما ممّا يحسنُ الترمذي حديثه أو يصححه, وكان الحديث في اصطلاح من قبل الترمذي إمّا صحيحٌ وإما ضعيفٌ, والضعيف: إما ضعيفٌ متروك, وإمّا ضعيفٌ ليس بمتروك, فتكلم أئمة الحديث بذلك, فجاء من لا يعرف إلا اصطلاح الترمذي؛ فسمع قول بعض الأئمة: (الحديث الضعيف أحب إلي من القياس) فظنّ أنه لا يحتج بالحديث الذي يضعفه مثل الترمذي, وأخذ يرجح طريقة من يرى أنه أتبع للحديث الصحيح, وهو في ذلك من المتناقضين الذين يرجحون الشيء على ما هو أولى منه بالرجحان...))(2).

- قال الشيخ محمد أبوشهبة:((والذي يظهرُ لي وينقدحُ في ذهني؛ أن ما كانوا يدرجونه في الصحيح؛ هو(الحسن لذاته), ولعلّ هذا مراد ابن الصلاح, وأن ما كانوا يدرجونه في الضعيف هو(الحسن لغيره)؛ وعليه يحمل كلام ابن تيمية, وسيتبيّنُ لك ذلك جلياً عند ذكرتعريف (الحسن) بقسميه, وحمل ابن الصلاح تعريف الترمذي على تعريف الحسن لغيره))(3).

---

(1) محمد أبو شهبة,الوسيط في علوم ومصطلح الحديث, ص(223)
(2) أحمد بن تيمية, منهاج السنة النبوية, دار الكتب العلمية, ج(1), ص(43).
(3) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث(225).

- قال الحافظ ابن رجب:((كان الإمام أحمد يحتج بالحديث الضعيف الذي لم يرد خلافه, ومرادُه بالضعيف, قريبٌ من مراد الترمذي بالحسن))[1].

شروط الحديث الصحيح:

- نقل الحافظ ابن رجب شروط (الصحيح)عند الشافعي؛ فقال:((قال الشافعي: ولا تقوم الحجّة بخبر الخاصّة, حتى يجمع أموراً))[2].

وذكر هذه الأمور[3] وهي :

العدالة: وقد عبر عنها الشافعي بقوله:((أن يكون من حدث به ثقة في دينه... إلى قوله: عاقلا لما يحدث به)).

الضبط : وقد أفاده في قوله:((عالماً بما يحيلُ معاني الحديث... إلى قوله: حافظاً لكتابه إن حدث من كتابه)).

ويعبر عن الرتبة الجامعة للعدالة والضبط ب ((**الثقة**)).

الاتصال: وهو في قوله:((ويكونُ هكذا من فوقه ممن حدثه حتى ينتهي بالحديث موصولاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم)).

انتفاءُ الشذوذ: ويستنبط من قوله: ((إذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم)).

انتفاءُ العلة القادحة: وهي سببٌ خفيٌ يقدحُ في صحة الحديث والظاهر السلامة منه؛ أشار إليه في قوله: ((بريئاً من أن يكون مدلساً يحدث عمن لقي ما لم يسمع منه)).

---

(1) شرح علل الترمذي(344/1).
(2) المرجع السابق(345/1).
(3) المرجع نفسه(346/1). " بتصرف واختصار", وانظر كذلك: إلى الإمام الشافعي في الرسالة, تحقيق: أحمد شاكر, دار الفكر, ص(371/370).

منهج الإمام الترمذي في التصحيح من خلال كتابه الجامع:

مما أؤلف في تخريج شروط الأئمة- فيما وسع علمي- كتابان هما:

- كتاب الإمام المقدسي المتوفى سنة(507ه), والمُسمىّ بشروط الأئمة الستة.
- وكتاب الإمام الحازميّ المتوفى سنة(584ه), والمُسمّى بشروط الأئمة الخمسة.

- والكلامُ عن شروط الأئمة في تخريج الأحاديث في كتبهم؛ لا يعني المعنى المعروف للشروط [1] وإنما المرادُ بها؛ المناهجَ والطرقَ التي انتهجوها لتخريج أحاديث كتبهم ومصنفاتهم.

- قال الشيخ عبد الفتاح أبوغدة:((وحينما يقولُ العلماءُ(شروط الأئمة الخمسة) أو(شروط الأئمة الستة) أو(شرط البخاري) أو(شرط الشيخين)؛ فلا يعنون به ذلك المعنى المعروف للشروط, وإنما الشروط هنا؛ عبارة عن مناهج هؤلاء الأئمة في كيفية اختيار الأحاديث لتخريجها في كتبهم, وعن التزاماتهم في ذلك, وتلتحق بذلك أغراضهم وأهدافهم في تصانيفهم))[2].

- قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي:((وأمّا أبوعيسى الترمذي فكتابهُ وحده على أربعة أقسام:

(1) قسمٌ صحيح مقطوع به, وهو ما وافق فيه البخاري ومسلما.
(2) وقسمٌ على شرط الثلاثة دونهما كما بيّنا.
(3) وقسمٌ أخرجه للضدية, وأبان عن علته ولم يغفله.
(4) وقسمٌ رابعٌ أبان هو عنه, فقال: ما أخرجت في كتابي إلا حديثاً قد عمل به بعضُ الفقهاء؛ وهذا شرطٌ واسعٌ, فإنّ على هذا الأصل: كل حديث احتج به محتج, أو عمل بموجبه عامل, أخرجه سواء صح أو لم يصح, وقد أزاح عن نفسه الكلام, فإنه شفى في تصنيفه, وتكلّم على كل حديث بما يقتضيه))[3].

---

(1) الشرط في اللغة هو: عبارة عن العلامة, ومنه أشراط الساعة, والشروط في الصلاة وفي الشريعة: عبارة عما يصان الحكم إليه وجودًا عند وجوده لا وجوباً.(معجم التعريفات للجرجاني ص69).
(2) عبد الفتاح أبوغدة, تحقيق شروط الأئمة الستة, للإمام الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي ط1(1417ه/1997م).
(3) سابق المرجع, ص(92).

مثال الصحيح عند الإمام الترمذي:

- قال أبوعيسى الترمذي:((باب ما جاء في التمتع)) قال: **حدثنا** قتيبةَ عن مالك ابن أنس عن ابن شهاب, عن محمد بن عبد الله بن الحارث بن نوفل, أنه سمع سعد بن أبي وقاص, والضحاك بن قيس, وهما يذكران التمتع بالعمرة إلى الحج, فقال الضحاك بن قيس: لا يصنعُ ذلك إلا من جهل أمر الله, فقال سعد: بِئسَ ما قلت يا ابن أخي, فقال الضحاك ابن قيس: فإن عمربن الخطاب قد نهى عن ذلك. فقال سعدُ: قد صنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وصنعناها معه. قال:((هذا حديثٌ صحيحٌ))(1).

تتبع صنيع الترمذي في إطلاق مصطلح(صحيح):

للترمذي منهجٌ مختلف تماماً عن مناهج الأئمة في إطلاق الأحكام على الأحاديث؛ فإنه يطلقُ(الحسن) مطلقاً ومقيداً, ويطلق(الصحيح) كذلك, مطلقاً ومقيداً.

- قال د. عداب الحمش:((وقد أطلق الترمذي مصطلح:(صحيح) بإطلاقاتٍ متعددة, جاءت على النحو الآتي(2):

- (صحيح) حكم به الترمذي على (108) مائة وثمانية أحاديث, منها: (22),(191),(823),(1579),(2073),(2242),(2469),(2568),(3916).
- (صحيحٌ لا نعرفهُ إلا من حديث فلان)(2092).
- (صح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب غير حديث)(928).
- (صح حديث فلان في هذا الباب)(639).
- (الصحيح حديث فلان) حكم به الترمذي على(13) ثلاثة عشر حديثاً, منها: (1368/852/81), وهذا المصطلح؛ وإن كان فيه موازنةً بين حديثين إلا أن حكم(صحيح) يشمل أحدهما.
- (الحديث صحيح في طرقه)(1547/22).
- (إسناده صحيح)(1903).
- (صحيح غريب) حكم به الترمذي على(7) سبعة أحاديث, منها: (3386/3155/1659).

---

(1) صحيح الترمذي بشرح ابن العربي المالكي,ج(3), ص(38),(39). والموطأ, تعليق: محمد فؤاد عبد الباقي, دار االحديث القاهرة, ط2(1413ه/1993م), ج(1), ص(279),(280).

(2) د. عداب الحمش, الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع...(390/389/1).

- (غريب صحيح)(3718/2925).
- (صحيح غريب من حديث فلان)(2289/2241/1880).
- (صحيح غريب إنما نعرفه من حديث فلان)(2201).
- (صحيح غريب لا نعرفه من حديث فلان, إلا من حديث فلان)(2538).
- (صحيح غريب لا نعرفه من حديث فلان, إلا من هذا الوجه)(3642/2259).
- (صحيح غريب من هذا الوجه)(3581/2508/2320/1620).
- (صحيح غريب من هذا الوجه من حديث فلان)(2504).

نتائج:

أولاً: تلك إذن خمسة عشر لوناً من ألوان إطلاق الترمذي لمصطلح(صحيح) جمعها د. الحمش في كتابه:((الإمام الترمذي ومنهجه...)) ثم قام بتخريج الأحاديث التي حكم عليها الترمذي(بصحيح) مجردة عن أي إضافة, فكانت نتيجته في هذا العمل هي: وجود(90) تسعين حديثاً تحمِلُ حكم (صحيح) مجرداً عن أية إضافة, انفرد الترمذي بتخريج ثلاثة منها. ووافق البخاري ومسلماً في(55) خمسة وخمسين منها(أي من التسعين حديثا). مما يعني أن (الصحيح)عند الترمذي على شرط الإمامين البخاري ومسلم(1).

ثانياً: ومن نتائج تتبع وإحصاء مصطلح(صحيح)عند الترمذي أيضاً؛ ما كان من الباحثة: د(ة) حكيمة حفيظي, من اجتهاد في ذلك, وتحديد النسبة المئوية له, وذلك من خلال رسالتها المشار إليها سالفاً؛ وكانت قد قدمت نتائج طيبة في ختام بحثها منها: أن عدد الأحاديث الصحيحة المجردة في جامع الترمذي بلغت:(87) سبعة وثمانون حديثاً فقط , من مجموع (3956) ستة وخمسين وتسعمائة وثلاثة آلاف حديث, أي بنسبة (2.19./.)(2).

ثالثاً: وممن أسهم كذلك في هذا الموضوع؛ د.عمر فلاتة في كتابه:((الحديث الحسن مطلقاً ومقيداً)؛ حيث قال:((والترمذي وإن أكثر من استعمال الوصف بالحسن مطلقاً ومقيَّداً, إلا أنه لم يعدَّ ذلك من مقاصد تأليفه, بل عدّها أوصافاً جاءت تبعاً كالوصف بالحسن وبالغرابة؛ ولذلك جاءت مطلقة ومقيدة بالصحيح والمعلول, وما عليه العمل؛ ولو كان قصدُه تمييز الحديث(الحسن)عن(الصحيح) وجعلَه قسيماً له لنوّه بذلك في عنوان الكتاب,... بل إن معظم أحاديث كتابه متعلقة بهذا الوصف, والإحصائية التالية توضح ذلك:

---

(1) انظر للاستزادة كتابه: " الإمام الترمذي ومنهجه...."(390/1).

(2) حكيمة حفيظي, موقف الإمام الترمذي من زيادة الثقة, رسالة ماجستير, جامعة قسنطينة, إشراف : د. حمزة عبد الله االمليباري, سنة(1997).

1/ (حديث حسن صحيح)(1641).
2/ (حسن غريب)(557).
3/ (حسن صحيح غريب)(321).
4/ (حديث حسن)(298).
5/ (حديث غريب)(362).
6/ (حديث صحيح)(90).
7/ (حديث صحيح غريب)(18).

ثم قال: فالأحاديث التي لها تعلق بوصف(الحسن) مجموعها(2831) من مجموع أحاديث الكتاب البالغة(3956) حديثاً, وهي تمثلُ نسبة(71,20./.)[1].

ثانياً: مصطلح(حسن صحيح)عند الترمذي

سبق وأن قلنا؛ أن الإمام الترمذي تميز بمنهج متفرد عن بقية أئمة هذا الشأن؛ وذلك في إطلاقاته المركبة في الحكم على الأحاديث, ومنها عبارته المشهورة:((**حسن صحيح**)). والتى تعتبر الأكثر استعمالاً في كتابه ((الجامع)), حتى غدت أمارة عليه, لإطلاقه هذه العبارة ولوصفه بها كثيراً من آحاديث كتابه ((الجامع)).

نظرية الحافظ ابن رجب في(حسن صحيح):

- قال الحافظ ابن رجب في شرح علل الترمذي:((اضطرب الناسُ في جمع الترمذي بين الحسن والصحة, لأن الحسن دون الصحيح, فكيف يجتمع الحسن مع الصحة؛ فمنهم من قال: إن مراده أن الحديث حسنٌ لثقة رجاله, وارتقى من الحسن إلى درجة الصحة, لأن رواته في نهاية مراتب الثقة, فحديثهم حسنٌ صحيحٌ, لجمعهم بين صفات من يحسَّنُ حديثه, وصفات من يصحّحُ حديثه, وعلى هذا فكلّ صحيح حسنٌ ولا عكس, ولهذا لا يكادُ يفرد الصحة إلا نادراً... وذهب ابن الصلاح إلى أن الترمذيَّ إذا جمع بين الحسن والصحة؛ فمرادهُ أنه روي بإسنادين أحدهما حسنٌ والآخر صحيح. وهذا فيه نظرٌ لأنه يقولُ كثيراً: حسنٌ صحيحٌ غريبٌ لا نعرفهُ إلا من هذا الوجه...؛ وقد أجاب عن ذلك بعضُ أكابر المتأخرين؛ بأنه قد يكون أصل الحديث غريباً ثم تتعددُ طرقهُ عن بعض رواته: إما التابعيّ ُأومن بعدهُ, فإن كانت تلك الطرقُ كلُّها صحيحة, فهو صحيحٌ غريبٌ, وإن كانت كلها حسنة فهو: حسنٌ

---

(1) د. عمر فلاته, الحديث الحسن مطلقا ومقيدا عند الإمام الترمذي, دار الأنصاري للنشر, المدينة المنورة ط1(1426ه/2005م), ص(52).

غريبٌ, وإن كان بعضها صحيحاً وبعضها حسناً فهو؛ صحيح حسنٌ غريبٌ؛ لأن الحسن عند الترمذي ما تعددت طرقهُ وليس فيها متهمٌ, وليس الحديثُ شاذّاً, فإذا قال مع ذلك: غريبٌ لا يعرف إلا من ذلك الوجه, حمل على أحد شيئين: إما أن تكون طرقه قد تعددت إلى أحد رواته الأصليين, فيكون أصله كان غريباً ثم صار حسناً, وإما أن يكون إسنادهُ غريباً, بحيثُ لا يعرف بذلك الإسناد إلا من هذا الوجه, وكان متنُه حسناً بحيث روي من وجهين أو أكثر, كما يقول: (وفي الباب عن فلان وفلان) فيكون لمعناه شاهدٌ تبين أن متنه حسنٌ, وإن كان إسناده غريباً؛ وفي بعض هذا نظرٌ, وهو بعيدٌ من مراد الترمذي, لمن تأمل كلامهُ.

ومن المتأخرين من قال: إن (الحسن الصحيح) عند الترمذي دون (الصحيح) المفرد, فإذا قال: (صحيح) فقد جزم بصحته, وإذا قال:(حسن صحيح) فمراده أنه جمع طرفاً من الصحة وطرفاً من الحسن, وليس بصحيح محضٍ بل حسن مشوب بصحة؛ كما يقال في المُزّ:(إنه حلوٌ حامضٌ) باعتبار أن فيه حلاوة وحموضة.

وهذا بعيدٌ جدّاً؛ فإن الترمذي يجمع بين الحسن والصحة, في أغلب الأحاديث الصحيحة المتفق على صحتها, والتي أسانيدها في أعلى درجة الصحة, كمالك عن نافع عن ابن عمر والزهري عن سالم عن أبيه, ولا يكاد الترمذي يفرد الصحة إلا نادراً, وليس ما أفرد فيه الصحة بأقوى مما جمع فيه بين الصحة والحسن))[1].

- والذي ظهر لي وانقدح في ذهني من نظرية الحافظ ابن رجب في عبارة الترمذي((حسن صحيح)) ما يلي:

أولاً: أن الحافظ ابن رجب(رحمه الله) تكررت اعتراضاته على بعض من تأوّل تفسير عبارة الترمذي(حسن صحيح).

ثانياً: أن الحافظ ابن رجب لم يفسر العبارة ولو احتمالاً؛ مما يبين لنا أن الحافظ لم يستشكل العبارة أصلاً, وأنّ إطلاق الترمذي لهذا الوصف على الحديث يعدّ - عنده - صحيحاً.

---

(1) شرح علل الترمذي(1/391/392/393).

إطلاقات الترمذي لمصطلح(حسن صحيح) في الجامع:

- أطلق الترمذي مصطلح(حسن صحيح)على ألفٍ وستمائة وعشرين حديثا (1620حديثا) في كتابه الجامع, أي بنسبة:(40,95/) من مجموع أحاديث جامعه, والتي هي:(ثلاثة آلاف وتسعمائة وستة وخمسين حديثاً),(3956حديثا)[1].

- كما أنه أطلق العبارة, وأضاف إليها الغرابة فيقول على بعض ما في الجامع: (حسن صحيح غريب).

- وعدد إطلاقاته لهذا النوع في الجامع هو:(مائة وتسعة وسبعون حديثا),(179حديثا)؛ أي بنسبة (4,52/)[2] من المجموع العام لأحاديث (الجامع).

- لكنني وجدت د. عداب الحمش يقول في كتابه: ((أطلق الترمذي مصطلح(حسن صحيح) عارياً عن قيد الغرابة على(1641) ألف وستمائة وواحد وأربعين حديثاً, كان معظمها من غير قيد إضافي, فهو يخرج الحديث ويقول عقبه: هذا حديثٌ حسنٌ صحيح))[3].

- كذلك كان إحصاء د. عمر فلاته السابق في كتابه:((الحديث الحسن مطلقا ومقيدا)) بلغ عدد الأحاديث التي حكم عليها الترمذي بهذا الحكم(1641)[4].

- وألاحظ بين إحصاء الباحثة حفيظي, وإحصاء الشيخين فرق؛ وهو:(21) واحدٌ وعشرون حديثاً, وذلك – في نظري- يرجع إلى أمرين:

أولهما: اختلافُ طبعات كتاب (الجامع), وذلك من اختلاف نسخ الترمذي كما هو معلوم.

ثانيهما: أن للترمذي بعض القيود والتصرفات, وهو يطلق العبارة.

---

(1) حكيمة حفيظي, موقف الإمام الترمذي من زيادة الثقة, رسالة ماجستير, جامعة قسنطينة,إشراف : د/ حمزة االمليباري, سنة(1998).
(2) انظر تفصيل ذلك في مبحث : " عدد أحاديث الجامع ومنهج الترمذي في التعليق عليها " من الرسالة المتقدمة.
(3) الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع...(380/1).
(4) الحديث الحسن مطلقا ومقيدا, ص(52).

تنوع إطلاقات الترمذي لمصطلح(حسن صحيح):

- قال د. عداب:((وقد أطلق الترمذي حكم:(حسن صحيح) إطلاقات متعددة, جاءت على النحوالآتي:

1. (حسن صحيح), حكم بها الترمذي على(1596) ألف وخمسمائة وستة وتسعين منها: (3952,3848,3130,2556,1908,1416.952,474,20,6,2).
2. (حديثٌ إسناده حسنٌ صحيح)(2588) فقط.
3. (حسنٌ صحيحٌ من هذا الوجه)(3567,2381) فقط.
4. (حسنٌ صحيحٌ لا نعرفه إلا من هذا الوجه)(2344) فقط.
5. (حسنٌ صحيحٌ لا نعرفه إلا من حديث فلان). وحكم بها الترمذي على أحدعشر حديثاً منها: (2126,1597,859).
6. (حسنٌ صحيحٌ لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث فلان)(3512,1674).
7. (حسنٌ صحيح لا نعرفه من حديث فلان إلا من هذا الوجه من حديث فلان) (885).
8. (حسنٌ صحيحٌ لا نعرفه إلا من هذا الوجه على هذا اللفظ)(738).
9. (حسنٌ صحيحٌ إنما نعرفه من حديث فلان)(3253,1805).
10. (حسنٌ صحيحٌ لا نعرفه مرفوعاً, إلا من حديث فلان)(1254).
11. وأطلق الترمذي مصطلح(حسن صحيح غريب) دون أي قيد أو صفة أخرى على (321) ثلاثمائة وواحد وعشرين حديثاً.
12 (حسن صحيح غريب من حديث فلان), حكم بها الترمذي على(21) واحد وعشرين حديثاً, منها: (3918,2030,1286).
13 (حسن صحيح غريب يستغرب من حديث فلان)(2223).
14 (حسن صحيح, يستغرب من حديث فلان)(964).
15 (حسن صحيح غريب من حديث فلان, لا نعرفه إلا من حديث فلان)(2256).
16 (حسن صحيح غريب, لا نعرفه إلا من حديث فلان), حكم بها الترمذي على اثني عشر حديثاً منها: (3759,2923).
17 (حسن صحيح غريب, لا نعرفه من حديث فلان, إلا من حديث فلان)(3834).
18 (حسن صحيح غريب, إنما نعرفه من حديث فلان)(3640,2336).
19 (حسن صحيح غريب, لا نعرف كبير أحد رواه غير فلان عن فلان)(1693).
20 (حسن صحيح غريب من هذا الوجه, من حديث فلان), حكم بها الترمذي على (3953,3538,3482,3443,2661,2272,1754,1290,607).

21 (حسن صحيح غريب من هذا الوجه, يستغرب من حديث فلان)(2162).
22(حسن صحيح غريب من هذا الوجه, لا نعرفه من حديث فلان إلا من حديث فلان) (1840).
23(حسن صحيح غريب, لا نعرفه إلا من هذا الوجه) (3426,3271,3196,2208).
24(حسن صحيح غريب من حديث فلان, لا نعرفه إلا من هذا الوجه) (3609,1957).
25(حسن صحيح غريب, لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث فلان)(35078).
26(حسن صحيح غريب, لا نعرفه من حديث فلان إلا من هذا الوجه)(3761).
27(صحيح حسن غريب من هذا الوجه)(3854).
28(صحيح حسن غريب)(2292,1158).
29(صحيح حسن غريب من حديث فلان)(3194,1699).
30(صحيح حسن غريب, إنما نعرفه من حديث فلان)(921).
31 (صحيح حسن غريب من هذا الوجه)(2487,1320).
32(صحيح غريب حسن من حديث فلان)2 (2628).
33(صحيح غريب حسن من هذا الوجه)(2613).
34(حسن غريب صحيح), حكم به الترمذي على ثلاثة وأربعين حديثاً, منها: (3925,543,145).
35(حسن غريب صحيح من حديث فلان)(2217).
36(حسن غريب صحيح من حديث فلان, ما أقلَّ من رواهُ عن فلان)(895).
37(حسن غريب صحيح, لا نعرفه إلا من حديث فلان)(2079,15096).
38(حسن غريب صحيح, لا نعرفه إلا من حديث فلان إلا من هذا الوجه)(3240).
39(حسن غريب صحيح, لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه من حديث فلان) (3295).
40(حسن غريب صحيح من هذا الوجه, من حديث فلان)(2901).
41(حسن غريب صحيح من هذا الوجه, لا نعرفه إلا من حديث فلان)(1953).
42(حسن غريب صحيح من هذا الوجه, لا نعرفه من حديث فلان إلا من هذا الوجه)(3433).
43(غريب حسن صحيح)(2149,1000,549,76).
44(حسن غريب من هذا الوجه صحيح)(3645,2559).

فهذا مصطلح(حسن صحيح) مع قيوده, أطلقه الترمذي في جامعه(44)أربعاً وأربعين إطلاقاً على(1995) ألف وتسعمائة وخمسة وتسعين حديثاً, وقد كان أكثر هذه الألفاظ قيوداً تفيد الغرابة والتفرد, وإن شئت فقل: كانت من قبيل تنويع العبارة, ولم يكن لأكثرها دلالةٌ تميّزه عن سابقه أو لاحقه, فمصطلح(حسن صحيح غريب) مثل(حسن غريب صحيح) مثل(غريب صحيح حسن), مثل(صحيح غريب حسن) ولا فرق.

وإن كنت أخشى أن تكون هذه الإطلاقات سوى(حسن صحيح غريب) قد حيف عليها من تصرف النساخ, لأنني رجعت إلى تحفة الأشراف في بعض ما قيل في جميعها ذلك فوجدت فيه:(حسن صحيح غريب)*))[1].

---

(1) الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع ...(374/373/372/371/1).

(*) انظر على سبيل المثال, لا الحصر: الحديث(1320) في المطبوع : (صحيح حسن غريب), وفي تحفة االأشراف(359/2): (حسن صحيح غريب), والحديث (2217) في المطبوع : (حسن غريب صحيح) من حديث ابن عمر, وفي تحفة الأشراف(357/356/2): (حسن صحيح غريب) من حديث ابن عمر, والحديث (2149) في المطبوع : (غريب حسن صحيح), وفي تحفة الأشراف : (169/5): (حسن غريب).(انظر: الإمام الترمذي ومنهجه....)(384/1).

الفصل الثالث

تفسيرعبارة الترمذي(حسن صحيح)عند المتأخرين

(بسطٌ لأهمّ الأقوال والآراء المعتبرة في تفسيرالعبارة ومناقشتها).

وفيه المباحث الأساسية التالية:

المبحث الأوّل:
رأيّ ُ الشيخ ابن الصلاح(ت643ه) الأوّل.

المبحث الثاني:
رأيّ ُ الشيخ ابن الصلاح الثاني.

المبحث الثالث:
رأيّ ُ الحافظ ابن دقيق العيد(ت702ه).

المبحث الرابع:
رأيّ ُ الحافظ ابن كثير(ت743ه)

المبحث الخامس:
رأيّ ُ الحافظ ابن حجر(ت852ه).

المبحث السادس:
رأيّ ُ الإمام السخاوي(ت902ه).

تمهيدٌ:

في هذا الفصل؛ بسط لأهم أقوال وأراء وبيانات العلماء المتأخرين, من بعد استقرارمصطلح(الحسن) عند العلماء؛ وأعني به الإمام ابن الصلاح الشهرزوري(ت643ه) في تفسيرعبارة الإمام الترمذي((حسن صحيح)), وابن دقيق العيد(ت702ه), وابن كثير(ت743ه), والحافظ ابن حجر(ت852ه), وتلميذه الإمام السيوطي(ت911ه), وغيرهم ممن سجلوا في تفسير عبارة الترمذي آراءًا مهمة في نظر النقاد, مع إبراز وجه الاستشكال لدى كل واحد منهم في إطلاق ((حسن صحيح)).

وإن كان أصل الإشكال في ((حسن صحيح))؛ يكمن في جمع قصورالحسن وإثباته؛ إذ لا يجتمعان في حديث واحد؛ وقد استقراصطلاح المحدثين على أن(الصحيح) و(الحسن) نوعان مختلفان, وقسمان متغايران, ومرتبتان منفصلتان, لا يسوغ إطلاق أحدهما على الآخر, ولا يسوغ الجمع بينها على أنهما مصطلحان مترادفان, ففي الجمع بينهما في حديث واحد إشكال؟.

هذا من جهة, ومن جهة أخرى؛ الفراغ الذي تركه الإمام الترمذي في هذه العبارة, بل وفي أغلب مصطلحاته المركبة, فلم يترك لنا تفسيراً لها, مما ففتح باب التأويل في تفسيرها وجاء – من بعده- من جاء, وقال ما قال, وتأوّل ما تأوّل, ولكل وجهةٌ هو موليها.

وسأحاول في هذا الفصل, والذي يليه, جمع الآراء المهمة التي قيلت في تفسير((حسن صحيح)), ومناقشتها, تفسيراً وتحليلاً, نقداً وتحقيقاً, بما يتوفر لدي من أدوات؛ وأبدأ على بركة الله تعالى بالعلماء المتأخرين, والله المستعان.

المبحثُ الأوّلُ : رأيّ ُابن الصلاح الأوّل.

رأى الشيخ ابن الصلاح(رحمه الله) في تفسير عبارة الإمام الترمذي**(حسن صحيح)** اعتبار تعدد الإسناد؛ وذلك في حال ما إذا كان للحديث إسنادان, فإطلاق الترمذي على الحديث عبارته جامعاً فيها بين الحسن والصحة؛ فإن ذلك يعني أنّ الحديث حسنٌ باعتبار إسناد, وصحيح باعتبار إسناد آخر.

فإذا كان الحديث كذلك؛ استقام أن يقال فيه:((هذاحديث حسن صحيح)).

- قال الإمام ابن الصلاح: ((... وجوابه(1): أن ذلك راجعٌ إلى الإسناد, فإذا روى الحديث الواحد بإسنادين, أحدهما إسنادٌ حسن, والآخر إسناد صحيح, استقام أن يقال فيه: إنه حديث حسن صحيح, أي إنه حسن بالنسبة إلى إسناد, صحيح بالنسبة إلى إسناد آخر))(2) .

- وعلى رأي ابن الصلاح المتقدم في تفسير عبارة الترمذي(هذا حديث حسن صحيح)؛ فإن كل حديث يروى كذلك, ويحكم له بذلك الحكم, هو في المنزلة فوق ما يحكمُ له بالصحة وحدها, إذ كثرة الطرق تقوي كما هو معلوم.

- قال ابن حجر:((وعلى هذا؛ فما قيل فيه:((حسن صحيح)) فوق ما قيل فيه:(صحيح) فقط إذا كان فرداً؛ لأن كثرة الطرق تقوي))(3) .

مناقشة واعتراض:

- واعترض على رأيّ ابن الصلاح هذا من وجهين اثنين هما:

الوجه الأوّل: اعتراض ابن دقيق العيد(ت702ه)

---

(1) أي الاستشكال لديه حيث قال: ((في قول الترمذي وغيره: هذا حديث حسن صحيح, إشكال؛ لأن الحسن قاصر عن الصحيح, كما سبق إيضاحه, ففي الجمع بينها في حديث واحد جمع بين نفي ذلك القصور وإثباته؟؟)). انظر: ((علوم االحديث)), ص (28).

(2) المرجع السابق.

(3) ابن حجر , نزهة النظر(122).

ويكمن اعتراض ابن دقيق العيد في أن الترمذي قال في أحاديث كثيرة:((هذا حديث حسن صحيح)) وليس لها إلا مخرج واحد, ووجهة واحدة.

- قال ابن دقيق العيد:((وهذا موجودٌ في كلام أبي عيسى الترمذي في مواضع يقول: هذا حديث حسن صحيح, لا نعرفه إلا من هذا الوجه, أو لا نعرفه إلا من حديث فلان))[1].

مثال ذلك:

- في جامع الترمذي أمثلة كثيرة, يذكر فيها الإمام الترمذي الحديث, ثم يقول:((حسن صحيح)) لا نعرفه إلا من هذا الوجه وذلك؛ كحديث العلاء بن عبد الرحمن, عن أبيه عن أبي هريرة(رضي الله عنه) قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:((إذا بقي نصف من شعبان فلا تصوموا))[2].

(قال أبوعيسى): حديث أبي هريرة, حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه على هذا اللفظ[3].

ويمكن الجواب على اعتراض ابن دقيق العيد بهذا الردّ, والمتمثل في جواب الحافظ السيوطي(رحمه الله تعالى).

جواب الحافظ السيوطي(ت911ه):

نقل الحافظ السيوطي في التدريب جواباً على اعتراض ابن دقيق العيد المتقدم؛ فقال:((وأجاب بعض المتأخرين؛ بأن الترمذي إنما يقول ذلك مريداً تفرد أحد الرواة عن الآخر,لا الفرد المطلق, قال: ويوضح ذلك ما ذكره في الفتن, من حديث خالد الحذاء,عن ابن سيرين,عن أبي هريرة يرفعه: " من أشار إلى أخيه بحديدة ؛ فإن الملائكة تلعنه, وإن كان أخاه لأبيه وأمه "[4].

---

(1) ابن دقيق العيد, الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح, دار الكتب االعلمية, بيروت, لبنان, ص(10).

(2) أخرجه الترمذي في الجامع(735), كتاب: الصوم, باب: " ما جاء في كراهية الصوم في النصف الباقي من شعبان", ج(2), ص(121).

(3) نفس المصدر.

(4) أخرجه الترمذي في ((الجامع))(2250) كتاب: أبواب الفتن, باب : (ماجاء في إشارة الرجل على أخيه بالسلاح) ج(3), ص(314).

فإنه قال فيه:(حسن صحيح غريب من هذا الوجه)؛ فاستغربه من حديث خالد, لا مطلقاً))[1].

الوجه الثاني: اعتراضات الحافظ ابن رجب(ت795ه)

كما اعترض على ابن الصلاح أيضاً, الحافظ ابن رجب في شرحه ((علل الترمذي)) حيث قال: ((... وهذا لا يدل عليه كلام الترمذي ...))[2].

- وقال أيضاً:((وهذا فيه نظر؛ لأنه يقول كثيراً:(حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه).))[3].

- وقال أيضاً:((وقد يقال: أن الترمذي إنما أراد بالحسن ما فسره به ههنا؛ إذا ذكر الحسن مجرداً عن الصحة, فأما الحسن المقترن بالصحيح فلا يحتاج إلى أن يروى نحوه من غير وجه, لأن صحته تغني عن اعتضاده بشواهد أخر, والله أعلم))[4].

والحق؛ أن الحافظ ابن رجب لم يعترض على ابن الصلاح في رأيه هذا فحسب؛ وإنما اعترض على كل تفسير ورد في تأويل العبارة, وذلك من خلال نظريته المتقدمة؛ والتي أوحى فيها إلى تأويل في تفسيرعبارة الترمذي, سياتي بيانه في أوانه, إن شاء الله تعالى.

الأجوبة على الاعتراضات:

أوّلاً: جواب الحافظ العراقي.

- قال في فتح المغيث:((وجواب ما اعترض به أن الترمذي إنما يشترط في الحسن مجيئه من وجه آخر إذا لم يبلغ رتبة الصحيح, فإن بلغها لم يشترط ذلك؛ بدليل قوله في مواضع:

---

(1) التدريب, ص(77).
(2) شرح علل الترمذي(387/1).
(3) المرجع السابق(391/1).
(4) المرجع نفسه(388/1).

هذا (حديث حسن صحيح غريب)؛ فلما ارتفع إلى درجة الصحة أثبت له الغرابة باعتبار فرديته))[1].

- ونقل السيوطي جواب العراقي في التدريب أيضاً, فقال:((قال العراقي: وهذا الجواب لا يمشي في المواضع التي يقول فيها: لا نعرفه إلا من هذا الوجه, كالحديث السابق))[2].

ثانياً: جواب ابن تيمية(ت728ه).

- وأجاب شيخ الإسلام ابن تيمية على اعتراض ابن دقيق العيد بقوله:((بأن ما قيل فيه حسن صحيح غريب, قد روي بإسناد صحيح غريب, ثم روي عن الراوي الأصلي من طريقين, أحدهما صحيح والآخر حسن, فيكون بذلك حسناً مع أنه صحيح غريب))[3].

ثالثاً: جواب الحافظ ابن الملقن(ت804ه).

- وأجاب أيضاً الحافظ سراج الدين ابن الملقن فقال: ((... اللّهمّ إلا أن يراد بقوله: لا نعرفه إلا من هذا الوجه؛ بدليل أن الترمذي نفسه لما خرج في كتاب الفتن حديث خالد الحذاء عن ابن سيرين عن أبي هريرة(رضي الله عنه) قال: (من أشار إلى أخيه بحديدة ...) قال: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه, يستغرب من حديث خالد لا مطلقاً))[4].

رابعاً: تعقب الحافظ العراقي(ت806ه).

- وتعقب الحافظ العراقي الحافظ سراج الدين ابن الملقن فقال: ((... وهذا الجواب لا يمشي في المواضع التي يقول فيها: لا نعرفه إلا من هذا الوجه, كحديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه, عن أبي هريرة(رضي الله عنه): (إذا بقي نصفٌ من شعبان فلا تصوموا).))[5].

---

(1) فتح المغيث (48/1).
(2) التدريب ص(77).
(3) مجموع الفتاوى(40/18), التدريب ص(78).
(4) التدريب ص(78).
(5) التدريب(78), والحديث رواه الترمذي في ((الجامع))(735), كتاب: الصوم, باب: ماجاء في كراهية الصوم في النصف الباقي من شعبان لحال رمضان,ج(2), ص(121).

خامساً: تعقب الحافظ ابن رجب.

- قال ابن رجب:((وقد أجاب عن ذلك بعضُ أكابر المتأخرين[1] ؛ بأنه قد يكون أصلُ الحديث غريباً, ثم تتعدد طرقه عن بعض رواته, إما التابعيّ, أو بعده, فإن كانت تلك الطرقُ كلها صحيحة؛ فهو صحيح غريب, وإن كانت كلها حسنة فهو حسن غريب, وإن كان بعضها صحيحاً, وبعضها حسناً ؛ فهو صحيح حسن غريب, إذ الحسن عند الترمذي ما تعددت طرقه وليس فيها متهمٌ, وليس شاذا؛ فإذا قال مع ذلك: (إنه غريب لا يعرفُ إلا من ذلك الوجه) حُملَ على أحد شيئن: إما أن تكون طرقه قد تعددت إلى أحد رواته الأصليين, فيكون أصله غريباً ثم صار حسناً, وإما أن يكون إسناده غريباً, بحيث لا يعرف بذلك الإسناد إلا من هذا الوجه, ومتنه حسناً بحيث روي من وجهين وأكثر, كما يقول: وفي الباب عن فلان وفلان, فيكون لمعناه شواهد تبينُ أن متنه حسنٌ, وإن كان إسناده غريباً))[2].

سادساً: تعقب الإمام الزركشي(ت794ه).

- قال الإمام الزركشي:((قلت: لا يتجهُ ذلك؛ لجواز أن يكون الثبوت أريد به تأكيدُ (الحسن)؛ وهو المطلوبُ, أو (الصحة)؛ فهو محتملٌ لهما, فلا يحكم بالصحة في لفظ الثبوت إلا بأمر صريح, وليس في الثبوت صراحة في الصحة, وقال الترمذي في غير حديث: (هذا حديث حسنٌ صحيح), كما يقول(حسنٌ صحيح).))[3].

والذي يظهر بعد الذي تقدم : أن الترمذي يتوسع في الشواهد للحديث ما أمكنه ذلك؛ لكن لا يعني ذلك أن شرطه هذا كليّ ؛ فينطبق على كل الأحاديث التي يرويها ويحكم عليها بالحسن مطلقاً أو مقيداً؛ وإنما الحكم عندهُ للغالب الأعمّ فقط, ومن عاد إلى شروط الترمذي بان له ذلك, (والله أعلم).

---

(1) ولعله يريد بهم الإمام ابن تيمية(رحمه الله), فجوابه من هذا جدّ قريب, وستراه في اللآحق من المباحث, إن شاء الله تعالى.

(2) شرح علل الترمذي(392/391/1).

(3) نكت الزركشي(388/1).

المبحثُ الثاني: رأيّ ُابن الصلاح الثاني

- قال الإمام ابن الصلاح:((على أنّه غيرمستنكرأن يكون بعض من قال ذلك أراد بالحسن معناه اللغوي. وهو: ما تميلُ إليه النفس, ولا يأباهُ القلب, دون المعنى الاصطلاحي الذي نحن بصدده, فاعلم ذلك, والله أعلم))[1] .

- قال الإمام ابن كثير:((ومنهم من يقول إنّه حسن باعتبار المتن, صحيح باعتبار الإسناد. وفي هذا نظرأيضاً؛ فإنه يقول ذلك في أحاديث مروية في صفة جهنم, وفي الحدود والقصاص, ونحو ذلك))[2] .

مناقشة هذا الرأي:

- وهذا الرأي الذي احتمله ابن الصلاح, وذكره ابن كثيرفي معرض- التعقيب - على الشيخ ابن الصلاح؛ اعترض عليه باعتراضات أهمها:

أولاً: اعتراض ابن دقيق العيد.

- قال ابن دقيق العيد:((ويلزم عليه أن يطلق على الحديث الموضوع, إذا كان حسن اللفظ أنّه حسن))[3].

- ونقل السيوطي قوله أيضاً:((ويلزم على هذا الجواب أن يطلق على الحديث الموضوع, إذا كان حسن اللفظ أنه حسن, وذلك لا يقول به أحد من المحدثين إذا جروا على اصطلاحهم))[4].

---

(1) علوم الحديث, ص(28).
(2) أحمد محمد شاكر, الباعث الحثيث شرح اختصارعلوم الحديث للحافظ ابن كثير, عني به: د. بديع السيد االلحام, دار السلام (الرياض), دار الفيحاء(دمشق), ط3(1421/2000م) ص(53).
(3) الاقتراح, ص(134).
(4) تدريب الراوي, ص(77).

ثانياً: اعتراض ابن سيد الناس(ت734ه).

- قال ابن سيد الناس:((وكل حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم (حسن), سواء كان في الأحكام أو في الرقائق, أوغيرهما))[1].

ثالثاً: اعتراض ابن حجر, وتحقيقه في المسألة.

- قال ابن حجر:((كل أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم حسنة الألفاظ بليغة, فلما رأينا هذا الذي وقع في كلامه كثيراً ؛ يفرقُ فتارة يقول: (حسن) ويطلق, وتارة يقول: (صحيح) فقط , وتارة يقول: (حسن صحيح), وتارة يقول: (صحيح غريب), ونحو ذلك عرفنا أنه لا محالة جار مع الاصطلاح.

وأيضاً؛ فهو قد قال في العلل في آخر كتابه: (وما قلت في كتابنا حديث حسن, فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا)؛ فقد صرح بأنه أراد حسن الإسناد ؛ فانتفى أن يريد حسن اللفظ))[2].

وهذا - في نظري- تعقبٌ من الحافظ ابن حجر جيدٌ؛ ألا تلاحظ أن الإمام ابن الصلاح لم يذكر هذا الرأي بداراً, وإنما ذكره استطراداً, وأنه لم يقصده, ولم ينسبه لنفسه صراحة, بدليل قوله في العبارة ذاتها:((... على أنه غيرمستنكر أن يكون بعض من قال ذلك أراد بالحسن معناه اللغوي)), وفي قوله كذلك:((... في قول الترمذي وغيره...)) فلعله يريد غير الترمذي.

وقد تتبعت تاريخ نشأة المصطلح واستعمالاته, فوجدته عند غيره من الأئمة مستعملا كذلك, والله تعالى أعلم.

وسأورد هنا مثالين من الأحاديث ليتبين من خلالهما تأكيد ما تقدمت به.

---

(1) النفح الشذي(285/1), وانظركذلك إلى : فتح المغيث(165/1).
(2) التدريب ص(78), وانظر كذلك إلى: الحديث الحسن لذاته ولغيره(1581/1580/3) نقلاً من النكت االوفية(ق64/ب).

المثال الأوّل:

- ما أخرجه ابن عبد البر في كتابه: ((جامع بيان العلم...)) من حديث معاذ بن جبل(رضي الله عنه) قال:((تعلموا العلم فإن تعلمه لله خشية, وطلبه عبادة, ومذاكرته تسبيح والبحث عنه جهادٌ, ...)[1].

فإن هذا الحديث على طوله وكبره, لا تجدُ كلمة من كلماته إلا وهي حسنة بليغة؛ بل وفي غاية الروعة من البيان, وحسن البديع, مع افتقاره إلى شروط (الحسن) فضلا عن شروط (الصحة), وانظر ما ذا قال فيه راويه ؟؟.

- قال الحافظ أبوعمر بن عبد البرعقب إراده لهذا الحديث:((هكذا حدثنيه أبوعبد الله, عبيد بن محمد رحمه الله مرفوعاً, بالإسناد المذكور, وهو حديثٌ حسنٌ جداً, ولكن ليس له إسنادٌ قويٌّ))[2].

المثال الثاني:

- قال أبوعيسى الترمذي: حدثنا قتيبة, أخبرنا عبد العزيزبن محمد, عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه, عن أبي هريرة, أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:((لتؤدنّ الحقوق إلى أهلها حتى تقاد الشاة الجلحاء من الشاة القرناء))[3] .

وفي الباب عن أبي ذرّ, وعبد الله بن أنيس, حديث أبي هريرة:(حديث حسن صحيح)؛ فهذا الحديث الذي أورده الترمذي وهو(حسن صحيح) وما شاكله من أحاديث, رواها الترمذي في الفتن, وفي الحدود, وفي القصاص, وفي صفة النار؛ وليس فيها شيء من الحسن المعنوي, إلا أن نعتبر حسنها من باب ما في حكم الله تعالى من الحياة السعيدة, والعيش الهنيء للناس جميعاً, وإن كانت قصاصاً وحدوداً؛ فقد ذكرالله عزوجل الحكمة من تشريع الحدود, وما فيها للناس من خير, فقال تعالى بعدما ذكرآية القصاص مباشرة:((ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب لعلكم تعقلون))[4].

---

(1) الحديث بطوله أخرجه ابن عبد البرفي : ((جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله)), دار الفكر,ج(1) ص(65). وانظر – للاستزادة- إلى تحسينات الحافظ ابن عبد البرالقرطبي النمري في الفصل الثاني.

(2) المرجع السابق.

(3) رواه الترمذي في ((الجامع))(2535), كتاب : أبواب صفة القيامة, باب : (ماجاء في شأن الحساب والقصاص) ج(4), ص(37).

(4) الآية (179) من سورة البقرة.

الأجوبة على ابن دقيق العيد:

وقد ردَّ استلزام ابن دقيق العيد كل من: الحافظ العراقي, والإمام الزركشي, والإمام الصنعاني, وإليك بيان أجوبتهم:

أولاً: جواب الحافظ العراقي.

وينقسم إلى قسمين:

1- غرابة الإلزام: قال العراقي:((وهذا الإلزام عجيبٌ؛ لأن ابن الصلاح إنما فرض المسألة حيث يقول القائل: (حسن صحيح) فحكمه عليه بالصحة يمتنع معه أن يكون موضوعاً))(1).

2- تاريخ المصطلح: قال العراقي مجيباً:((قلت: قد أطلقوا على الحديث الضعيف بأنه حسن, وأرادوا حسن اللفظ , لا المعنى الاصطلاحي, فروى ابن عبد البر في كتاب بيان آداب العلم, حديث معاذ بن جبل مرفوعاً:" **تعلموا العلم ....**" وذكر الحديث بطوله, ثم قال:((قال ابن عبد البر: وهو حديث حسنٌ جداً, ولكن ليس له إسناد قوي))(2).

ثانياً: جواب البدر الزركشي.

- جاء في نكت الزركشي تعقبٌ جيدٌ على ابن دقيق العيد في استلزامه ذاك؛ حيث قال: ((... وفيه نظرٌ؛ لأنّ الحسن الذي ذكره ابن الصلاح إنما هو قرين الصحيح, وليس المرادُ به الحسن المطلق))(3).

- قال د. زين العابدين بن محمد بلا فريج:((وهذا تعقبٌ جيدٌ من المؤلف– رحمه الله – على استلزام ابن دقيق العيد))(4).

---

(1) فتح المغيث (162/1).
(2) الحافظ العراقي, التقيد والايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح, دار الحديث للطباعة والنشروالتوزيع, لبنان ط2(1984/1405), ص(45), وانظر كذلك : جامع بيان العلم وفضله... (65/1), وانظركذلك مبحث : الناحية التاريخية في إطلاق واستعمال مصطلح(الحسن) في الفصل الثاني من هذا البحث.
(3) نكت الزركشي(371/1).
(4) نفس المرجع.

المبحث الثالث: رأيّ ُابن دقيق العيد(ت702ه)

وهذا الرأيّ عبّرعنه الحافظ ابن دقيق العيد في قوله:((والذي أقول في جواب هذا السؤال[1]: أنه لا يشترط في الحسن قيد القصورعن الصحيح, وإنما يجيئه القصورويفهم ذلك فيه, إذا اقتصرعلى قوله:(حسن) فالقصور يأتيه من قيد الاقتصار, لا من حيث حقيقته وذاته.

وشرحُ ذلك وبيانه: أن ههنا صفات للرواة تقتضي قبول الرواة, وتلك الصفات درجات بعضها فوق بعض, كالتيقظ والحفظ والإتقان مثلاً, فوجود الدرجة الدنيا كالصدق, وعدم التهمة بالكذب, لا ينافيه وجود ما هو أعلى منه كالحفظ والإتقان, فإذا وجدت الدرجة العليا لم يناف ذلك وجود الدنيا, كالحفظ مع الصدق فيصح أن يقال في هذا: إنه حسن باعتباروجود الصفة الدنيا وهي الصدق مثلا صحيحٌ باعتبار الصفة العليا وهي الحفظ والإتقان))[2].

- قال الحافظ ابن دقيق العيد:((ويلزم على هذا: أن كل صحيح حسن, يلتزم ذلك ويؤيده: ورود قولهم: هذا حديث حسنٌ في الأحاديث الصحيحة, وهذا موجودٌ في كلام المتقدمين))[3].

الموافقات على رأيّ ابن دقيق العيد:

- وممّن وافق ابن دقيق العيد على رأيّه هذا وقوّاه وأيّده؛ الحافظ ابنُ المواق, والحافظ ابن حجر:

1- جاء في التدريب:((وأجاب ابن دقيق العيد بجواب ثالث؛ وهو: أن الحسن لا يشترط فيه القصورعن الصحة إلا حيث انفرد الحسن, أما إذا ارتفع إلى درجةالصحة, فالحسن حاصلٌ لا محالة تبعاً للصحة, لأنّ وجود الدرجة العليا وهي الحفظ والإتقان, لا ينافي وجود الدنيا كالصدق, فيصح أن يقال حسن باعتبار الصفة الدنيا, صحيح باعتبار العليا ويلزم على هذا أن كل صحيح حسن, وقد سبقه إلى نحو ذلك ابن المواق))[4].

---

(1) ويقصد بالسؤال؛ الإشكال المطروح في تفسيرعبارة الترمذي " حسن صحيح ".
(2) الاقتراح ص(11/10), ولخّص الحافظ السخاوي كلامه في التدريب, ص(78).
(3) الاقتراح(11).
(4) التدريب(78).

2- وجاء في التدريب أيضاً, قال شيخ الإسلام:((وشبه ذلك قولهم في الراوي(صدوق) فقط, و(صدوق ضابط)؛ فإن الأول قاصرعن درجة رجال الصحيح, والثاني منهم؛ فكما أن الجمع بينهما لا يضر ولا يشكل, فكذلك الجمع بين الصحة والحسن))[1].

3 - وقال أيضاً:((يجوز أن يكون مراده أن ذلك باعتبار وصفين مختلفين, وهما الإسناد والحكم, فيجوز أن يكون قوله: حسنٌ أي باعتبارإسناده, صحيحٌ أي باعتبارحكمه لأنه من قبيل المقبول, وكل مقبول يجوز أن يطلق عليه اسم الصحة))[2].

الأجوبة على ابن دقيق العيد:

وممن أجاب على ابن دقيق العيد؛ ابن سيد الناس, والزركشي.

1- قال ابن سيد الناس:((إنه اشترط في الحسن أن يروى نحوه من وجه آخر ولم يشترط ذلك في الصحيح, فانتفى أن يكون كل صحيح حسناً))[3].

2- قال الزركشي:((وحاصله: أن الصحيح يرجع إلى زيادة الحفظ والإتقان, والحسنُ يرجعُ إلى الصدق ومطلق الحفظ , وقد يجتمعان, ويشكل عليه ما تقدم من إطلاق الصحيح عند شهرة الراوي بالصدق مع قصور ضبطه, وأورد عليه ما لو كان السند قد اتفق على عدالة راوته, وجوابه: بندرة ذلك.

نعم؛ ما ادعاه من أن كل صحيح حسن ممنوع, فإن الصحيح الذي ليس له إلا راو واحد- كما سيأتي- ليس بحسن؛ لأن شرط الحسن أن يروى من غير وجه كما تقدم))[4].

- والذي يظهر لي: أنه من تأمل هذين النصين؛ اهتدى إلى أنَّ الإمام الترمذي؛ إنما أطلق العبارة:((حسن صحيح)) اصطلاحاً خاصاً به, وتفرد به عن غيره من الأئمة؛ ولذلك جاء به في كتابه ((الجامع)).

---

(1) نكت ابن حجر(478/1), وانظر كذلك : التدريب(78).
(2) نكت ابن حجر(478/1).
(3) التدريب, ص(78).
(4) نكت الزركشي(373/1).

المبحث الرابع: رأيّ ُالحافظ ابن كثير(ت743ه)

ورأى الإمـام ابـن كثيرفـي تفسـيرعبارة الترمـذي؛ التوسـط بـين الصـحة والحسـن فـي اعتباره أن:((حسن الصحيح)) يشرِّب الحكم من الصحيح, كما يشربه من الحسن.

- قال الحافظ ابن كثير:((والذي يظهرلي: أنّهُ يشرِّب الحكم بالصحة على الحديث كما يشرب الحسن بالصحة, فعلى هذا يكون ما يقول فيه:((حسن صحيح)) أعلى رتبة عنده من الحسن, ودون الصحيح, ويكون حكمه على الحديث بالصحة المحضة أقوى من حكمه عليه بالصحة مع الحسن, والله أعلم))[1] .

- وعلى هذا الرأيِّ المتقدم؛ فإن((حسن صحيح))هو: أعلى رتبة من(حسن), ودون (صحيح) ويكون ترتيب درجات الحديث عند الترمذي على النحوالتالي:

(صحيح), ثم(حسن صحيح), ثم (حسن), ثم (المعلول عنده), و(الضعيف).

الأجوبة على هذا رأيِّ ابن كثير:

ويمكن حصر ذلك في وجهتين اثنتين هما:

الوجهة الأولى: عدم التدليل.

- قال العراقي:((وهذا الذي ظهر له تحكمٌ لا دليل عليه, وهو بعيدٌ من فهم معنى كلام الترمذي, والله أعلم))[2].

وعدم التدليل معناهُ؛ أنه ليس هناك ما يثبته عند المحدثين؛ فهو تحكّم في العبارة يفتقرإلى دليل, والتحكم بدون دليل لا تقوم به الحجة أصلا.

---

(1) انظر: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير, ص(53).
(2) التقيد والإيضاح, ص(47).

الوجهة الثانية: بعد الاعتبار من مراد الترمذي

- قال ابن رجب:((وهذا بعيدٌ جداً, فإن الترمذي يجمع بين الحسن والصحة في غالب الأحاديث الصحيحة المتفق على صحتها, والتي أسانيدها في أعلى درجة الصحة, كمالك عن نافع عن ابن عمر, والزهري عن سالم عن أبيه؛ وليس ما أفرد فيه الصحة بأقوى مما جمع فيه بين الحسن والصحة))(1).

المبحث الخامس: رأي الحافظ ابن حجر(ت852ه)

ورأى الحافظ ابن حجرفي تفسيرعبارة الترمذي: أن الحُفاظ ترددّوا في حال نقلة الحديث هل اجتمعت فيه شروط الصحيح, أوما قصرعنها, في ما وَسَمَ به الترمذي أغلب أحاديث جامعه(بحسن صحيح) فتردّدوا في الجمع بينهما.

- قال ابن حجر:((فإن جمعا في وصف حديث واحد, كقول الترمذي, وغيره: (هذا حديث حسن صحيح)؛ فللتردد الحاصل من المجتهد في الناقل, هل اجتمعت فيه شروط الصحة, أو قصرعنها ؟ , وهذا حيث يحصل منه التفرد بتلك الرواية.

وعرف بهذا جواب من استشكل الجمع بين الوصفين فقال: الحسن قاصرٌعن الصحيح ففي الجمع بين الوصفين إثباتٌ لذلك القصور ونفيه.

ومحصل الجواب؛ أن تردد أئمة الحديث في حال ناقله, اقتضى للمجتهد أن لا يصفه بأحد الوصفين, فيقال فيه: (حسن) باعتباروصفه عند قوم, (صحيح) باعتباروصفه عند قوم.

وغاية ما فيه؛ أنه حذف منه حرف التردد, لأنه حقه أن يقول: حسنٌ **[أو]** صحيحٌ, وهذا كما حذف حرف العطف من الذي بعده؛ وعلى هذا؛ فما قيل فيه:(حسن صحيح) دون ما قيل فيه:(صحيح)؛ لأن الجزم أقوى من التردد؛ وهذا من حيث التفرد, وإلا إذا لم يحصل التفرد فإطلاقُ الوصفين معاً على الحديث يكون باعتبار إسنادين أحدهما صحيح, والآخرحسن, وعلى هذا فما قيل فيه:(حسن صحيح) فوق ما قيل فيه:(صحيح) فقط , إذا كان فرداً؛ لأنّ كثرة الطرق تقوي))(2).

---

(1) شرح علل الترمذي(1/ 393).
(2) نزهة النظر في شرح نخبة الفكر, ص(121),(122).

- والذي ظهر لي وانقدح عندي: أنه يلزمنا من رأي ابن حجرهذا؛ أن(صحيح) أعلى منزلة من(حسن صحيح) في حال التفرد, والعكس إذا خلا الإسنادُ من التفرد, وكان للحديث طرقاً تعددت بها الرواية؛ فإنّ(حسن صحيح) وقتئذ يكون في المنزلة فوق(صحيح).

ويكون ترتيب أحاديث ((الجامع)) من حيث القبول والاحتجاج- في رأي الحافظ - كما يلي:

(صحيح) ثم (حسن صحيح), ثم (الحسن) في حال التفرد.

(حسن صحيح) ثم(صحيح), ثم (الحسن) في حال التعدد.

وهذا الرأي الذي ذهب إليه الحافظ ابن حجرجيدٌ, اعتباره لا يخفى؛ لأن مادته من رأيي ابن الصلاح وابن دقيق العيد.

ولم أجد – في ما وسع علمي- من اعترض على الحافظ ابن حجر من المتأخرين؛ بل وافقه جلة من العلماء؛ منهم تلميذه البقاعي, وغيره كثير؛ خاصة من المعاصرين, كما سيأتينا قريباً في الفصل الرابع والأخير؛ بيان آرائهم وموافقتهم له.

ونقل لنا د.الدريس في كتابه: ((الحديث الحسن....)) بعض من تلك الموافقة فقال:((وجوابٌ ... هو الذي أرتضيه ولا غبار عليه؛ وهو أن الحديث إذا كان متعدد الإسناد فالوصف راجعٌ إلى الحديث باعتبار الإسنادين أو الأسانيد, أنه قيل حديث (حسن) بالإسناد الفلاني, (صحيح) بالإسناد الفلاني, وإذا كان الحديث فرداً؛ فالوصف وقع بحسب اختلاف النقاد في راويه, فيرى المجتهد منهم كالترمذي بعضهم يقول: صدوقٌ مثلا, وبعضهم يقول: ثقة, ولا يترجح عنده قول واحد منهما, أو يترجح, ولكنه أراد أن يشير إلى كلام الناس فيه, فيقول: (حسن صحيح)؛ أي (حسن) عند قوم, لأن راويه عندهم صدوق, (صحيح) عند آخرين, لأن راويه عندهم ثقة, وهو نظير قول الفقيه: في المسألة قولان, أو بحسب تردد المجتهد نفسه في الراوي, فتارة يؤديه اجتهاده باعتبار حديثه وعرضه على حديث الحفاظ , ونحو ذلك إلى قصور ضبطه, وتارة إلى تمامه؛ فكأنه حينئذ قال: حسنٌ أو صحيح, وغايته أنه حذف كلمة[أو] وحذفها شائعٌ في كلامهم.

ويتفرع على هذا الجواب سؤال من أجاب فيه من غير تفصيل أخطأ, وهو أن يقال: أيما أرفع ما يقال فيه:((صحيح)) فقط , أو((حسن صحيح))؟.

والجواب: أنه إذا كان متعدد الإسناد فما جمع الوصفان فيه أعلى مما لم يكن له إلا إسنادٌ واحد صحيح, لأنه زاد عليه بالطريق الحسنة, وإن كان فرداً فما أفرد وصفه بالصحة أعلى لأنه لا تردد فيه))[1].

المبحث السادس: رأيّ ُالإمام السخاوي(ت902ه)

يعد رأيّ الحافظ السخاويّ بمثابة التقويم لابن حجرفي رأيه, والتقدير لنتيجته في تحقيقه.

- قال الإمام السخاوي:((وظهر بما قررته تفصيل ما أجمله ابن دقيق العيد, حيث قال عقب كلام ابن الصلاح: وفيه مباحثات ومناقشات على بعض الألفاظ, ولذلك مع اختلال غيرها من تعاريفه قيل: إنه لا مطمع في تمييزه[2] , ولكن الحق أن من خاض بحار هذا الفن سهل ذلك عليه, كما قال شيخنا؛ ولذاعرّف(الحسن لذاته) فقال: هو الحديث المتصل الإسناد برواية معروفين بالصدق في ضبطهم قصورعن ضبط رواة(الصحيح) ولا يكون معلولاً, ولا شاذاً, ومحصله أنه هو و(الصحيح) سواء إلا في تفاوت الضبط ؛ فراوي(الصحيح) يشترط أن يكون موصوفاً بالضبط الكامل, وراوي(الحسن)لا يشترط أن يبلغ تلك الدرجة, وإن كان ليس عرياً عن الضبط في الجملة, ليخرج عن كونه مغفلا , وعن كونه كثير الخطأ, وما عدا ذلك من الأوصاف المشتركة في(الصحيح) فلا بدَّ من اشتراط كله في النوعين))[3] .

- وقال السيوطي يشير إلى هذا التقويم: ((ولشيخ الإسلام جوابٌ خامسٌ وهو: التوسط بين كلام ابن الصلاح وابن دقيق العيد, فيخص جواب ابن الصلاح بما له إسنادان فصاعدًا, وجواب ابن دقيق العيد بالفرد))[4].

---

(1) الحديث الحسن لذاته ولغيره(1595/3).
(2) قالها الذهبي في الموقظة ص(28).
(3) فتح المغيث (25/24/1).
(4) التدريب, ص(78).

- وقال أيضاً: ((وجوابٌ سادسٌ؛ وهوالذي أرتضيه, ولا غبارعليه, وهو الذي مشى عليه في النخبة وشرحها: أن الحديث إن تعدد إسنادهُ فالوصف راجعٌ إليه باعتبار الإسنادين أو الأسانيد, قال: وعلى هذا؛ فما قيل فيه ذلك, فوق ما قيل فيه صحيح فقط إذا كان فرداً ؛ لأن كثرة الطرق تقوي, وإلا فبحسب اختلاف النقاد في راويه, فيرى المجتهد منهم بعضهم يقول فيه صدوق(1) وبعضهم يقول ثقة, ولا يترجح عنده قول واحد منهما, أو يترجح.

ولكنه يريد أن يشير إلى كلام الناس فيه, فيقول ذلك؛ وكأنه قال: حسنٌ عند قوم , صحيحٌ عند قوم, قال: وغاية ما فيه أنه حذف منه حرف التردد لأنّ حقه أن يقول: حسنٌ أو صحيحٌ . قال: وعلى هذا فما قيل فيه ذلك دون ما قيل فيه صحيح, لأن الجزم أقوى من التردد))إه .

قال(2): وهذا الجواب مركبٌ من جواب ابن الصلاح وابن كثير.

- والذي يظهر لي من كلام الحافظ السيوطي: أن كل حديث قيل فيه:((حسن صحيح)) هو: من قبيل(الحسن). و(الحسن) إذا أطلق؛ فإنما يراد به(الحسن لذاته) كما هو معلوم, وهذا بعيدٌ جداً(هذا من جهة).

(ومن جهة أخرى) فإن كلام اللسيوطي يوحي بإلغاء معنى الصحيح عن (الصحيح) وصرف مفهوم(الصحيح)عن ظاهره وحقيقته ضربٌ غير محمود في ما كان محل اتفاق بين جمهورالعلماء والمحدثين,(والله أعلم).

---

(1) قولهم (صدوق) أقل من(ثقة) فما قيل فيه صدوق يكون حديثه صحيحاً من الدرجة الثانية, وهوالذي يحسنه الترمذي ويسكت عليه أبو داود.(انظر: التدريب, ص78).

(2) التدريب(78).

نتيجة الفصل

وبعد هذا العرض الوجيز لأهم آراء وأقوال العلماء المتأخرين في تفسيرمصطلح الترمذي((حسن صحيح)) أمكنني تسجيلُ هذه النتائج:

أولاً: أن كل الآراء والأقوال التي سلف ذكرها, وسبق بيانها, في تفسير((حسنٌ صحيح)) لم يأت بها أصحابها في وقت واحد؛ وإنما جاءت متعاقبة على مرّ أحقاب من الأزمنة؛ وذلك بسبب ما كان ينقدحُ في ذهن الحافظ أو الناقد من معنى في العبارة, فيعترض به على قول من سلفه وسبقه من العلماء , ثم يدلي هو في تأويلها بما انقدح عنده منها.

ثانياً: عدم سلامة تلك الآراء والأقوال, وإن سلم بعضها من نقد واعتراض؛ فإنها لا تصدق على كل أحاديث كتاب الترمذي ((الجامع))؛ وإنما تصدق على بعض الأحاديث منه فقط؛ ونحن نود أن نجد في هذا البحث: تفسيراً جامعاً لمعاني العبارة مانعاً لها من أي اعتراض.

ثالثاً: وممّا يحسن التنبيه إليه؛ هو تعذرالترجيح بين تلك الأقوال السالفة, إلا بعد دراسة تطبيقية لجملة كبيرة من الأحاديث التي يحكم عليها الترمذي بذاك الحكم.

ولعلنا نجد في هذا الفصل ((آراء المعاصرين في تفسير حسن صحيح)) من أولى لهذه المشكلة اهتمامه, فأفردها بالبحث والتطبيق, ليتبين لنا من تلك الأقوال والتفاسير السقيم منها من الصحيح, والأولى بالأخذ والترجيح, وهو ما سأتناوله في هذا الفصل الأخير.

الفصل الرابع

آراء العلماء المعاصرين في تفسير(حسن صحيح) ومناقشتها.

وفيه المباحث الأساسية التالية:

المبحث الأوّل:
آراء العلماء القائلين برأي ابن الصلاح.

- رأي الحافظ المباركفوري.
- رأي الشيخ محي الدين عبد الحميد.
- رأي الشيخ الدكتور نور الدين عتر.

المبحث الثاني:
آراء العلماء المؤيدين لمذهب ابن حجر.

- رأي الشيخ الدكتور محمود الطحان.
- رأي الشيخ الدكتور أحمد عمر هاشم.
- رأي الشيخ أبي الحسن السليماني.

المبحث الثالث:
آراء العلماء القائلين بتوكيد الصحة.

- رأي العلامة أحمد شاكر.
- رأي الشيخ الدكتور حمزة المليباري.
- رأي الشيخ الدكتور عبد العزيز الدخان.
- رأي الشيخ الدكتور نذير حمادو.

المبحث الرابع:
رأي الشيخ العلامة محمد عبد الرزاق حمزة.

المبحث الخامس:
مناقشة آراء العلماء المعاصرين في(حسن صحيح).

- أجوبة الشيخ الألباني.
- جواب الشيخ د. ربيع المدخلي.
- أجوبة الشيخ د.عبد العزيزالدخان.
- جواب الشيخ د. الدريس, واعتذاره لعبد الرزاق.
- نقد الشيخ طارق عوض الله لمذهب ابن حجر.
- نقد الشيخ الدكتور عداب الحمش.

- رأي الباحث.

المبحثُ الأوّل

آراء القائلين برأي ابن الصلاح.

أولاً: رأي الحافظ المباركفوري(1)

نقل الحافظ المباركفوري في كتابه: تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي, الفصل الحادي عشر, بعنوان: ((شرح بعض الألفاظ التي استعملها الترمذي في هذا الكتاب فيما يتعلق بتصحيح الأحاديث وتضعيفها والجرح والتعديل, وفي بيان المذاهب وغير ذلك))؛ كلام بعض العلماء في تفسير عبارة الترمذي((حسن صحيح)), وأعطى رأيه فيها جميعاً, وفي عبارة الترمذي (هذا حديث حسن صحيح) رأيه, وإليك بيانه:

قال الحافظ المباركفوري: ((... ومنها قوله: هذا حديث حسن صحيح, وقوله: هذا حديث حسن غريب, وقوله: هذا حديث حسن غريب صحيح.

قال الشيخ عبد الحق الدهلوي في مقدمة شرحه للمشكاة: من عادة الترمذي أن يقول في جامعه حديث حسن صحيح, حديث غريب حسن, حديث حسن غريب صحيح, ولا شبهة في جواز اجتماع الحسن والصحة, بأن يكون حسنا لذاته صحيحاً لغيره, وكذلك في اجتماع الغرابة والصحة كما أسلفنا, وأما اجتماع الغرابة والحسن فيستشكلونه بأن الترمذي اعتبر في الحسن تعدد الطرق, فكيف يكون غريباً, ويجيبون بأن اعتبار تعدد الطرق في الحسن ليس على الإطلاق بل في قسم منه, وحيث حكم باجتماع الحسن والغرابة المراد قسمٌ آخر.

قال (الحافظ المباركفوري): ((**قلت**: وظهر لي توجيهان آخران أحدهما أن المراد حسنٌ لذاته, وصحيحٌ لغيره, والآخر: أن المراد حسنٌ باعتبار إسناده, صحيحٌ أي أنه أصح شيء ورد في الباب, فإنه يقال أصح ما ورد كذا, وإن كان حسناً أو ضعيفاً, فالمراد أرجحه, أو أقله ضعفاً, ثم إن الترمذي لم ينفرد بهذا المصطلح؛ بل سبقه إليه شيخه البخاري, كما نقله ابن الصلاح في غير مختصره والزركشي, وابن حجر في نكتهما.

---

(1) هو الشيخ الإمام الحافظ أبي العلا عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري(1283ه/1353ه) من علماء الهند االمشهورين صاحب تحفة الأحوذي في شرح جامع الترمذي,(انظر: ترجمته في الإتجاهات الحديثية في القرن الرابع عشر, د. محمود سعيد ممدوح, ص(39), والإعلام بما في الهند من الأعلام(1393/8).

وقال الحافظ أبو العباس أحمد بن عبد المحسن القرافي في كتابه معتمد النبيه: قول أبي عيسى هذا حديث حسن صحيح غريب, وهذا حديث حسن غريب؛ إنما يريد به ضيق المخرج أنه لم يخرج إلا من جهة واحدة, ولم تتعدد طرق خروجه, إلا أن راويه ثقة فلا يضر ذلك, فيستغربه هو لقلة المتابعة, وهؤلاء الأئمة شروطهم عجيبة.

وقد يخرج الشيخان أحاديث يقول أبوعيسى فيها هذا حديث حسن وتارة حسن غريب كما قال في حديث أبي بكر: قلت يارسول الله علمني دعاء أدعو به في صلاتي...الحديث فهذا حديث حسن مع أنه متفقٌ عليه. كذا في قوت المغتذي))[1].

ثانياً: رأي الشيخ محي الدين عبد الحميد[2]

نقل الشيخ محي الدين عبد الحميد في شرحه لألفية السيوطي أقوال العلماء المتأخرين في (حسن صحيح), ولا داعي لأعادتها جميعا؛ وإنما نقتصر على ما لم يحظ منها بنقل, وهو ما نقله الشيخ محي الدين عن أبي رجاء.

حيث قال: ((قال أبو رجاء - غفر الله له - وأحسن ما يتوجه به الكلام؛ أن نذكرك بما سبق تقريره من أن الصحيح على نوعين: صحيح لذاته, وصحيح لغيره, والحسن كذلك على نوعين, حسن لذاته, وحسن لغيره, وأن الصحيح لغيره هو بعينه الحسن لذاته؛ إذا روي من وجه آخر مساوٍ له, أو أرجح من وجهه الأول, فيكون معنى قوله((حسن)) أي: لذاته, ومعنى قوله((صحيح)) أي لغيره.

وبعد كتابة ما تقدم وجدت في بعض نسخ المتن زيادة ثلاثة أبيات, ذكرت فيها هذا الذي هداني الله إليه ووجهاً آخر, وهي:

---

(1) تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي, منشورات محمد علي بيوض, دار الكتب العلمية, بيروت لبنان, االمقدمة(2/1), انظر: صفحات(324/323/322/321/320/319).

(2) هو الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد؛(مصري معاصر), ولد سنة1318ه- 1900م, وتوفي سنة1393ه-1973م. من علماء الأزهر الشريف, درس بالقسم الثانوي بالأزهر الشريف, ودرس بالسودان أيضاً, ثم كان أستاذا للغة العربية, فعميدا لها, وفي أثناء عمادته سن للطلاب سنة حسنة؛ حيث زود الطلاب ببعض أمهات الكتب على سبيل الملكية, منها: الكامل للمبرد ومجمع الأمثال للميداني, والكشاف للزمخشري, وانتخب عضوا بمجمع اللغة العربية سنة(1964م). (انظر الأعلام للزركلي(92/7), ومدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي للدكتور الطناجي(80/70).

وقد بدا لي فيه معنيان
لم يوجدا لأهل هذا الشان.

أي: حسن لذاته صحيح
لغيره, لما بدا الترجيح.

أو حسن على الذي به يحد
وهو أصح ما هناك قد ورد.

فالحمد لله الذي يهدي من يشاء, ويضل من يشاء؛ وهو القوي العزيز))[1].

ثالثاً: رأي الشيخ الدكتور نور الدين العتر[2]

قال د. العتر في كتابه الموازنة:((وجه الإشكال ما تقرر من أن الحسن قاصر عن الصحيح, فكيف يجمع بينهما في حديث واحد؟

إن في هذا الجمع نفيّ ُ ذلك القصور وإثباته, فكيف يفعل ذلك الترمذي؟

وقد كثرت الأقوالُ في حلِّ عبارة الترمذي هذه وإزالة الإشكال عنها, ولا نريد تتبع كل ما في المسألة من أقوال واحتمالات, وإنما نعرض في ما يلي أهمّ هذه الأجوبة, ثم نبدي رأينا بالترجيح بينها))[3].

---

(1) انظر هامش ألفية السيوطي في مصطلح الحديث, تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد, اعتنى بها وعلق عليها: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد, دار ابن القيم, دار ابن عفان, ج(1), ص(240/241/242/243/244/245/246/247/248).

(2) هو الشيخ الأستاذ الدكتور نور الدين عتر(معاصربارز), ولد سنة(1937م) بسوريا, أستاذ التفسير وعلومه والحديث وعلومه, والدراسات العليا بجامعة دمشق. له: مؤلفات عديدة ومفيدة منها: الموازنة, وتحقيق كتاب العلل لابن رجب الحنبلي, ومناهج المحدثين والنقاد وغيرها.

(3) د. نور الدين عتر, الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين, مؤسسة الرسالة, الطبعة الثانية (1408ه/1988م), ص(171).

الراجح في تفسير(حسن صحيح)عند العتر:

والذي يمكن الجزم به أنه لا خلاف بين المعاصرين في أن وجه الإشكال في العبارة هو: ما تقررعند العلماء من قصورالحسن عن الصحيح, فكيف يجمع بينهما, إذ الجمع بينهما في حديث واحد, هو جمع نفي ذلك القصور إلى إثباته.

وقد جمع د.العتر بعض أقوال العلماء المهمة في عبارة الترمذي (حسن صحيح), ثم ساق الراجح منها, فقال:

((والذي نراهُ أرجحُ الأقوال, وأولاها بالصواب في معنى قول الترمذي:(حسن صحيح) هو الرأيّ الذي فسرها بتعدد إسناد الحديث إلى إسناد الحسن وإسناد الصحيح.

ويدلّ ُ لذلك أمران(1):

أولاً: أن الترمذي فسر الحسن بتعدد الإسناد, وبين وصف رواة الحسن بصفات دون الصحيح, فإذا قال:(حسن صحيح) كانت كلمة(صحيح) بمثابة قيد تبين أن نزول الرتبة قد زال, وارتفع الحديث إلى الصحة, وبقي وصفُ التعدد سالماً من التقييد.

ثانياً: أن الترمذي كثيراًما ينبهُ على تعدد الإسناد في هذه الأحاديث, خاصة إذا كان إسنادهُ الذي أخرج به الحديث ينحطّ ُعن الصحيح, فهذا بظاهره يدلّ ُلما قلنا.

وكلام الدكتور العتر في تفسير (حسن صحيح) يشعر بأن العتر اختار من الآراء رأي ابن الصلاح؛ أي القول بتعدد الطرق, ويشهدُ لذلك ما يلي:

أولاً: دفعُ الاعتراض عن قول ابن الصلاح.

- دافع الشيخ د.العتر عن ابن الصلاح في رأيه, وأجاب عمّا يمكن الاعتراض به عليه فقال: ((وأمّا الاعتراضان اللذان نقد بهما هذا الرأيّ ُ, الذي قاله الإمامُ أبوعمروعثمان بن الصلاح فإننا نجيبُ عنهما بما يلي:

---

(1) الموازنة, ص(175).

1- نجيب عن الاعتراض بالأحاديث التي وردت بإسناد فرد, بأن الترمذي قد ميّزما فيه الغرابة والتفرد, بقوله:(حسن صحيحٌ غريب) أو بما يدلّ على الغرابة كقوله:(لا نعرفه إلا من هذا الوجه), ونحن الآن بصدد قوله: (حسن صحيح) فقط.

فالاعتراضُ لا يرد على هذه العبارة؛ وإنما يرد على قوله:(حسن صحيح غريب) ونحوه, فنحن نرى أن لكل من هاتين العبارتين مدلولاً خاصاً مأخوذاً من مجموعهما.

وما قال ابن حجريتنزّلُ على هذه الصيغة الثانية التي جعلته يجمع بين الرأيين. وسيأتي شرحُ قول الترمذي:(حسن صحيح غريب) بما يزيلُ الإشكال عنه.

2- ونجيب عن الاعتراض الثاني: بأن الكلام ليس في اشتراط تعدد الرواة لصحة الحديث حتى يقال: صحته تغني عن اعتضاده؛ وإنما نفسر تعبيراً جمع فيه بين الحسن والصحة, وقد وجدناه ميزأحاديث بقوله:(صحيح) فقط, و(صحيح غريب) فحيثُ أضاف الحسن, علمنا أن له مقصداً آخر استدللنا عليه من كلامه, ثم من صنيعه في كتابه))[1].

ثانياً: الاستدلالُ بشواهد.

كما استدلَّ الشيخ د. العتر على رأيه بأمثلة لقول الترمذي:(هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ) ومن ذلك:[2]

المثالُ الأوّل: حديثُ أبي هريرة في النهي عن النجش:((لا تناجشوا)).

- رواه الترمذي قال:((حدثنا قتيبة وأحمد بن منيع قالا: حدثنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب, عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال قتيبة: يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال: " لا تناجشوا ".

قال: وفي الباب عن ابن عمر وأنس.

(قال أبو عيسى): حديث أبي هريرة حديثٌ حسنٌ صحيحٌ[3].

---

(1) انظر الموازنة, ص(176/175).
(2) نفس المرجع, ص(179/178/177/176).
(3) رواه الترمذي في الجامع, باب**(ما جاء في كراهية النجش)**,ج(2), ص(384).

ثم قال(أي العتر): قال العراقي في شرح الترمذي:((حديث أبي هريرة أخرجه بقية الأئمة الستة: البخاري عن علي بن المديني, ومسلم عن عمرو الناقد, وزهير بن حرب ومحمد بن يحيى بن أبي عمر, وأبو داود عن أبي طاهر بن السرج, والنسائي عن محمد بن منصور, وسعيد بن عبد الرحمن وابن ماجه عن هشام بن عمار, وسهل بن أبي سهل, تسعتهم عن سفيان بن عيينة.

ولحديث أبي هريرة طرقٌ أخرى؛ منها ما رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي من طريق مالك, عن أبي الزناد, عن الأعرج, عن أبي هريرة.

ومنها ما رواه البخاري ومسلم من رواية عُدَي بن ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة))[1].

المثالُ الثاني: حديثُ أبي هريرة أيضاً في إثم قاتل الذمّي:**(ألا من قتل نفساً معاهداً).**

قال الترمذي:((حدثنا محمد بن بشار حدثنا معدي بن سليمان؛ هو البصري عن ابن عجلان, عن أبيه عن أبي هريرة, عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " ألا من قتل نفساً معاهداً, له ذمة الله وذمة رسوله, فقد أخفر بذمة الله, فلا يرح رائحة الجنة, وإن ريحها ليوجد من مسيرة سبعين خريفا " .

قال : وفي الباب عن أبي بكرة.

(قال أبو عيسى):((حديث أبي هريرة حديثٌ حسنٌ صحيحٌ, وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة, عن النبي صلى الله عليه وسلم))[2].

قال د. العتر:((والإسناد الذي رُويَ به الحديث فيه معدي بن سليمان, وكان متعبداً صالحاً, قال الشاذكوني: " كان من أفضل الناس". لكنه كان سيء الحفظ.

قال أبو حاتم وهو متعنتٌ في الرجال: " شيخ ". وشدّد أبو زرعة فوهاه[3].

---

(1) انظر الموازنة, ص(176) نقلاً عن (ق 38- أ).
(2) رواه الترمذي في الجامع, كتاب: أبواب الديات, باب**(ما جاء فيمن يقتل نفسا معاهدا)**,ج(2), ص(429).
(3) الجرح والتعديل(438/1), وتهذيب التهذيب(229/10).

وقد حسّن الحديث, وصحّحه لأنّه تأيّد بوروده من وجه آخر صحيح.

قال العراقيّ ُفي شرح الترمذي:(رواه الطبراني في الأوسط من رواية عوف الأعرابي عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً, وقال: من مسيرة مائة عام) أورده الطبراني في ترجمة أحمد بن القاسم, وقال: " لم يروه عن عوف إلا عيسى بن يونس"(1).

وهذا إسنادٌ صحيحٌ,عوف الأعرابي: هو عوف بن أبي جميلة العبدي الهجري, وثقه أحمد, وابن معين, والأئمة, وأخرج حديثه الجماعة(2).

وعيسى بن يونس: وثقه العلماء, قال ابن المديني: " ثقة مأمون", وقال أبو زرعة: " كان حافظا ", وهو من أئمة الإسلام, أخرج حديثه الجماعة أيضا(3).

ومحمد بن سيرين إمامٌ مشهورٌ من أئمة التابعين.

فقوى هذا الإسنادُ الإسناد السابق, وتعدّد به مخرج الحديث.

فقال الترمذي في الحديث:((حسن صحيح))(4).

المثالُ الثالث: حديثُ علي: " **من المذي الوضوء, ومن المني الغسل** ".

قال الترمذي:((حدثنا محمد بن عمرو السواق البلخي, حدثنا هشيم عن يزيد بن أبي زناد, وحدثنا محمود بن غيلان, ثنا حسين الجعفي, عن زائدة عن يزيد بن أبي زناد, عن عبد الرحمن بن أبي ليلى, عن علي قال: سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن المذي فقال: " من المذي الوضوء, ومن المني الغسل".

قال: وفي الباب عن المقداد بن الأسود وأبي بن كعب.

---

(1) نقلاً عن ق(143- أ).
(2) الجرح والتعديل(15/3), تهذيب التهذيب (166/8).
(3) الجرح والتعديل (291/1)(292/3), و تقريب التهذيب (103/3).
(4) والحديث أخرجه البخاري أيضاًعن عبد الله بن عمرو(فتح الباري (211/12)؛ فقد بين تعدد الرواة والمسافة التي يشم منها رائحة الجنة. ووفق بين الروايات بوجه حسن). وانظر: إلى الموازنة ص(177).

(قال أبو عيسى): هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ, وقد روي عن علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه: " من المذي الوضوء, ومن المني الغسل"[1].

وهذا الإسناد الذي أخرج به الحديث؛ فيه يزيد بن أبي زياد, وابن أبي ليلى.

أما يزيد بن أبي زياد فقال فيه شعبة: " كان يزيد بن أبي زياد رفاعاً " ونقل عنه الذهبي أنه قال:(لا أبالي إن كتبت عن يزيد بن أبي زياد أن لا أكتب عن أحد). وخرج له مسلم مقروناً بآخر, لكن ضعفه غير واحد, وقال فيه أبو زرعة: " كوفي لين يكتب حديثه, ولا يحتج به "[2].

- قال د. العتر: [فالحديثُ ليس من رتبة الصحيح؛ بل من الحسن, ولكنه تأيّد بوروده من طرق أخرى كما ذكر الترمذي, فرواه الإمام أحمد في المسند[3] قال: حدثنا عبيدة بن حميد التيمي أبو عبد الرحمن: حدثني ركين عن حصين بن قبيصة عن علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – قال: " كنت رجلا مذاءً, فجعلت أغتسل في الشتاء حتى تشقق ظهري, قال: فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم, أو ذكر له قال: فقال لا تفعل, إذا رأيت المذي فاغسل ذكرك وتوضأ وضوءك للصلاة, فإذا فضخت الماء فاغتسل".

وهذا إسنادٌ صحيحٌ رجاله ثقات.

ورواه أيضا أبو داود عن[4] قتيبة, ورواه النسائي[5]عن قتيبة, وعلي بن حجركلاهما عن عبيدة بن حميد, ورواه الطيالسي[6]عن زائدة عن الركين بن الربيع, ورواه النسائي عن عبيد الله بن سعيد عن عبد الرحمن, ورواه أيضا عن إسحاق بن إبراهيم عن أبي الوليد, كل من عبد الرحمن وأبي الوليد عن زائدة بالإسناد المذكور.

---

(1) رواه الترمذي في الجامع, كتاب: أبواب الطهارة, باب**(ماجاء في المني والمذي),**ج(1), ص(76/75).
(2) الجرح والتعديل (265/4), وميزان الإعتدال,ج(3), ص(311/310).
(3) أحمد بن حنبل, المسند, دار المعارف, ج(2), ص(867).
(4) سنن ابي داود,ج(1), ص(84/83).
(5) سنن النسائي(41/1).
(6) مسند الطيالسي, ص(21).

وهذه متابعاتٌ صحيحة من الإمام أحمد وعبيدة بن حميد.

فهذه الأسانيد التي روي بها الحديث منها؛ ما هو صحيح لذاته, ومنها ما هو حسنٌ, وكلها تقوي إسناد الحديث الذي رواه الترمذي, وتحقق ما قاله في الحديث:**(حسن صحيح),** وبهذا التعدد يكون الحديث أقوى مما لو قال فيه**(صحيح)** فقط , وكان من الأحاديث التي لم تتقو بورود المتابعات والشواهد لها.

وبذلك يتضح ما ذكرناه من رأيّ ابن الصلاح في قول الترمذي:(حسن صحيح) وهو ما ينطبق عليه كلام الحافظ ابن حجر, في شقه الثاني الخاص بتعدد الإسناد.

وهكذا سائر الأحاديث التي يقول فيها الترمذي:(حسن صحيح) تعددت طرقها وأسانيدها فيما تبيناه بالتتبع الكثير.

إلا أن كون بعض الأسانيد حسناً لا يشترطُ فيه أن يكون حسناً لذاته, بل يكفي أن يكون حسناً لغيره, كما عرفت من اصطلاح الترمذي في الحسن, لأن المقصود ههنا زوال الغرابة][(1)] إنتهى كلامه.

والذي يمكن استنتاجه من رأي الدكتور العتر المتقدم ما يلي:

1/ إذا تفرد الإسناد وبلغ درجة الصحة, قال الترمذي في مثله:(صحيح غريب) فقط.

2/ إذا تعدد الإسناد في الحديث, بإسنادين فما فوق, وبلغ به درجة الصحة, قال الترمذي في مثله:(حسن صحيح), والمعنى: حسن وصحيح.

3/ إذا تعدد الإسناد, وبلغ الحديث به درجة الصحة, ولكن كان في بعض طرق التعدد تلك غرابةٌ, قال الترمذي في مثله:(حسن صحيح غريب), أو(حسن صحيح غريبٌ من هذا الوجه), أو غريب من هذا الطريق, أو غريب من طريق فلان, أو نحو هذا, وذاك...

4/ إذا تعدد الإسناد, وتردد فيه بين الحسن والصحة للخلاف الواقع فيه بين النقاد, قال الترمذي في مثله: حسن صحيح غريب, على تقدير [أو] الواقعة محل[و] في النوع الثاني.

---

(1) الإمام الترمذي والموازنة, ص(179).

المبحث الثاني

آراء المؤيدين لمذهب ابن حجر.

أولاً: رأي الشيخ الدكتور محمود الطحان[1]

قال د. الطحان في معنى قول الترمذي وغيره((هذا حديث حسن صحيح)):

((إن ظاهر هذه العبارة مشكلٌ, لأن الحسن يتقاصر عن درجة الصحيح, فكيف يجمع بينهما مع تفاوت مرتبتهما ؟ .

ولقد أجاب العلماء عن مقصود الترمذي من هذه العبارة بأجوبة متعددة, أحسنها ما قاله الحافظ ابن حجر, وارتضاه السيوطي.

وملخصه ما يلي:

أ- إن كان للحديث إسنادان فأكثر, فالمعنى((حسن)) باعتبار إسناد, ((صحيح)) باعتبار إسناد آخر.

ب - وإن كان للحديث إسناد واحد, فالمعنى((حسن)) عند قوم, ((صحيح)) عند قوم آخرين.

فكأن القائل يشير إلى الخلاف بين العلماء في الحكم على هذا الحديث, أو لم يترجح لديه الحكم بأحدهما))[2].

---

(1) هو الشيخ الدكتورمحمود الطحان (معاصر) من حلب الشام, ولد سنة 1935م, عمل في الإمامة والخطابة, ثم أستاذا في الحديث وعلومه, في العديد من جامعات الدول العربية منها: دمشق, والمدينة المنورة, والرياض, والكويت. من مؤلفاته: تيسير مصطلح الحديث, حجية السنة ودحض الشبهات التي تثار عليها, معجم المصطلحات الحديثية, وغيرها.

(2) د. محمود الطحان, تيسير مصطلح الحديث, مكتبة المعارف, الرياض, ط10(1425ه/2004م), ص(47),(48).

ثانياً: رأي الدكتور أحمد عمر هاشم[1]

للشيخ الدكتور أحمد عمر هاشم كتبٌ في المصطلح منها: تحقيق كتاب تدريب الراوي, وكتاب: قواعد أصول الحديث, ومن هذا الأخير وجدت له رأياً في تفسير عبارة الترمذي ((حسن صحيح)) في مبحث: ((بعض اصطلاحات الترمذي)).

- قال د. أحمد عمر هاشم: ((دارت في كتاب جامع الترمذي بعض اصطلاحات لأنواع الحديث يمزج بينها ويجمع بين اثنين منها أو أكثر في الحكم على الحديث؛ فيقول مثلا: (صحيح غريب), (حسن صحيح), (حسن غريب), (حسن صحيح غريب).

وأما قوله: ((حسن صحيح)) فهذا مما استشكل؛ لأن الحسن قاصر عن الصحيح, فكيف يجتمع إثبات القصور ونفيه في حديث؟))[2].

ثم نقل أجوبة بعض العلماء في ذلك, وانتهى إلى الجواب الخامس منها؛ وهو جواب الحافظ ابن حجر, فقال:

الجواب الخامس:

أن الحديث إن كان له إسنادان فمعنى ذلك؛ أنه روي بسند صحيح وآخر حسن. والمعنى(حسن صحيح) فيكون أقوى مما قيل فيه صحيح فقط ؛ لأنه ليس له إلا سند واحد, وإن كان له سند واحد فمعنى هذا؛ أن العلماء اختلف رأيهم في الرواية أو ترددوا في الحكم بين الصحة والحسن, ويكون المعنى حسن أو صحيح؛ وعلى ذلك فما قيل فيه (حسن صحيح) دون ما قيل فيه (صحيح)؛ لأن الجزم أقوى من التردد, وهذا ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر.

وهذا الرأي هو ما أرجحه؛ لأنه يتمشى مع تفسير الترمذي للحسن بتعدد الإسناد, فكلمة (صحيح) بعد كلمة(حسن) أفادت ارتفاع الحديث إلى الصحة, أما إذا لم يكن له إلا سند واحد ففيه احتياطٌ في الحكم عليه, أهو حسن أم صحيح؟ ولهذا كانت رتبته دون رتبة المتعدد الإسناد))[2].

---

(1) الشيخ الدكتور أحمد عمر هاشم مصري أزهري (معاصر), ولد سنة 1941م, عمل أستاذا للحديث وعلومه بجامعة الأزهر, ثم عميدا لكلية أصول الدين بالزقازيق, ثم عين رئيسا لجامعة الأزهر الشريف, من مؤلفاته: الإسلام وبناء الشخصية, من هدي السنة النبوية, الإسلام والشباب, وغيرها.

(2) د. أحمد عمر هاشم, قواعد أصول الحديث, دار الكتاب العربي, بيروت, ط(1404ه/1984م), ص(85/84).

ثالثاً: رأي الشيخ أبي الحسن السليماني[1]

قال الشيخ أبو الحسن السليماني في كتابه: ((الجواهر السليمانية في شرح المنظومة البيقونية)) بعدما نقل بعض أقوال العلماء في تفسير ((حسن صحيح)) ما نصّه:

((والمقصود: أن هذا القول الثالث – الذي قاله الحافظ - أقوى من غيره على ما فيه من تأمل.

فإن كان هناك من يستقرئ هذه المسألة, وينظر هل الترمذي يسير على ما ذكره الحافظ أم لا ؟؟

ثم يفصّل في هذه المسألة بعد ذلك, وإن كان قد يعكّر على ذلك في الجملة اختلاف نسخ الترمذي, وما لم يكن ذلك الإستقراء؛ فنحن نأخذ بقول الحافظ ابن حجر؛ لأنه إمامٌ في هذا الشأن, وهو صاحب استقراء وفهم, والأصل أنه إذا وضع قاعدة في هذا الفن قبلت منه, ما لم نجد ما يردها, والله أعلم.

فإن قيل: لماذا لا تستقرء هذه المسألة, ويفصل فيها ؟.

فالجواب: أنني لا أرى كبير فائدة في ذلك, مع ما يحتاج الأمر من جهد كبير في سبيل الوصول إلى هذه الفائدة.

أضف إلى ذلك أن اختلاف النسخ في الأحكام لا بد أن يؤثر على ذلك, هذا بالإضافة إلى ما عند الترمذي رحمه الله من تساهل في الأحكام, والله أعلم.

ولعل العلماء الذين أجابوا عن هذا الإشكال قد وقف كل منهم على أمثلة تدل على ما أجاب به, وأما جعل ذلك قاعدة مطردة فأمر آخر, والله أعلم))[2].

---

(1) هو الشيخ أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل بن سيد أحمد السليماني المصري المأربي, مات يوم الإثنين السابع من جمادى الأولى سنة1413ه(رحمه الله).

(2) مصطفى بن إسماعيل السليماني, الجواهر السليمانية شرح المنظومة البيقونية, دار الكيان, العربية السعودية, االريض, الطبعة الأولى(1426ه/2006م), ص(93/92).

المبحث الثالث

آراء القائلين بتوكيد الصحة.

رأي العلامة أحمد محمد شاكر[1]

تقدم معنا أن أصل الإشكال في مصطلح((حسن صحيح)) عند المتأخرين؛ هوجعلهم الحسن قسيم الصحيح؛ ولذلك اختلفت آراؤهم في رفع هذا الإشكال, واتسع بذلك مجال الاعتراض والجواب.

وللشيخ أحمد محمد شاكر رأي في رفع الإشكال, استفاده من بعض العلماء.

قال الشيخ أحمد شاكر:((وأفاد بعض العلماء أن الحسن أعمّ من الصحيح لا قسيم له, وهوما كان من الأحاديث الصالحة للعمل, فيجامع الصحيح ولا يباينه, وعلى هذا؛ فلا إشكال في قول الترمذي: حسن صحيح, أوصحيح غريب))[2].

وقال الشيخ أيضاَ:((الذي أراه أنّ كلّ هذه الأجوبة عن قول الترمذي:((حسن صحيح))عقب أحاديث كثيرة في سننه؛ فيها تكلفٌ ظاهرٌ, وتقييدٌ له باصطلاح لعله لم يتقيد به وما أظنه يريد بهذا إلا تأكيد صحة الحديث: بالترقي به من الحسن إلى الصحة, والله أعلم بالصواب))[3].

---

(1) هو أحمد محمد شاكر(1958/1992م) عالم بالحديث والتفسير, مولده ووفاته في القاهرة,عين في بعض الوظائف االقضائية, ثم رئيساً للمحكمة الشرعية العليا, وأحيل إلى المعاش فانقطع للتأليف والنشر إلى أن توفي. من أعماله: شرح االمسند, واختصارتفسير ابن كثير, ومن كتبه: " نظام الطلاق في الإسلام – ط " لم يتقيد فيه بمذهب, ورسالة في الرد على عبد العزيز فهمي باشا الذي اقترح كتابة اللغة العربية بالحروف اللاتينية. وله تحقيقات مفيدة حلى بها هوامش" رسالة الإمام االشافعي - ط " و " جماع العلم للشافعي – ط " و " لباب الآداب لابن منقذ – ط " و " المعرب للجواليقي – ط " ولم يخلفه مثله في علم الحديث بمصر(الأعلام 253/1).

(2) الباعث الحثيث,ج(1), ص(133), بتحقيق: علي حسن.

(3) أحمد شاكر, شرح ألفية السيوطي, المكتبة العلمية, ص(12).

ثانياً: رأي الشيخ الدكتور حمزة المليباري[1]

يرى الشيخ د. المليباري أن مصطلح((حسن صحيح)) لا يعدّ ُمشكلا في حد ذاته؛ وإنما المشكل في تفسيره, والاختلاف عليه, وأن المشكل في الحقيقة؛ إنما هي مشكلة المتأخرين من العلماء الذين جعلوا المصطلح مشكلاعويصاً, وانشغلوا به عن تحرير المسائل العلمية التي يحملها مصطلح(الحسن) بخلاف ما كان عليه المتقدمون, في توسيع اصطلاحاتهم, حيث لا مجال للإشكال البتة.

- قال د. المليباري:((إن تركيب الوصفين((حسن صحيح)) لم يكن مشكلا لغوياً ولا فنياً بذاته, وإنما ظهر الإشكال فيه من جهة تفسيره بمنهج المتأخرين الذي يفصل كلا منهما عن الآخر, بحيث لا يصح اجتماعهما في حديث واحد, أما إذا نظرنا إليه من زاوية منهج المتقدمين الذي يوسع مدلوليهما, فلا مجال للإشكال.

فالحسنُ في لغة النقاد أعمّ ُمن الصحيح في اصطلاح المتأخرين, فقد أطلقوا على الصحيح حسناً, وعلى كل مقبول لم يكن مردوداً حسناً أيضاً, وذلك في مقابل المنكر, أو الباطل, أو الموضوع, وهذا أمرٌ ظاهرٌ جليّ ٌ لكل من تتبع كلام النقاد ومواقع استعمالهم, كما نبه على ذلك الحافظ الذهبي, والحافظ ابن حجر))[2].

الرّاجح في((حسن صحيح))عند المليباري:

- قال د. المليباري:((فإذا ثبت أن الحسن عامّ ٌ وشاملٌ بحيث يطلق على الحديث الصحيح, والحديث المقبول, فإن إطلاقهم جمعاً بين لفظي الحسن والصحيح؛ لم يكن إلا لإفادة التأكيد لمعنى القبول, والاحتجاج, وليس فيه ما يثير الإشكالية لا لغوياً ولا فنياً, إلا على منهج المتأخرين الذي يقضي بانفصالهما كنوعين مستقلين, لا يصح ُالجمع بينهما))[3].

---

(1) هو الأستاذ الدكتورحمزة عبد الله المليباري(معاصر) أستاذ الحديث وعلومه, والدراسات العليا بجامعة الأمير عبد االقادر(سابقا). وباحث وناقد متميز. له : نظرات جديدة في علوم الحديث, والموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح االأحاديث وتعليلها, وغيرها. أشرف على العديد من الرسائل العلمية المتخصصة في الجزائر وغيرها من جامعات العالم العربي والإسلامي.

(2) د. حمزة عبدالله المليباري, نظرات جديدة في علوم الحديث, دراسة نقدية ومقارنة بين الجانب التطبيقي لدى االمتقدمين والجانب النظري عند المتأخرين, المكتبة المكية(مكة المكرمة), دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع(بيروت لبنان), الطبعة الأولى(1416ه/1995م), ص(22).

(3) نفس المرجع , ص(27).

- وقال د. المليباري: ((فأمّا ما ذكره الإمام الترمذي في خاتمة سننه حول:(الحسن) فلم يكن بمثابة التعريف لمصطلح(الحسن)؛ وإنما تذكيراً بمنهجه الخاص بكتابه في استعمال (الحسن) بأن يريد به معنى خاصاً, وذلك عند إطلاقه غير مضاف إلى: (صحيح).

فهذا نصّ ٌصريحٌ بأنه منهجٌ خاص بكتابه, وذلك أن يقصد بالحسن عند إطلاقه مجرداً عن الصحيح في كتابة ذلك المعنى, فإنه قال:((وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن, فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا...)) وخص بذلك نفسه وكتابه.

أما إذا كان الحديث ممّا تداوله رواتٌ ثقاتٌ, وشروط القبول والاحتجاج متوفرة فيه, فإن الإمام الترمذي إنما يطلق عندئذ:((حسن صحيح)) ولهذا لا يكاد يفرد(الصحيح) في كتابه.

فلما أراد الإمام الترمذي إطلاق:(الحسن) في معنى محدد اضطر إلى بيان ذلك لئلا يخطىء القراء والدارسون لكونهم لم يتعودوا عليه, ولهذا لم نجده يتطرق إلى بيان مدلول: (الصحيح), ولا مدلول:(حسن صحيح) لأن ذلك معروفٌ لديهم, وليس بحاجة إلى بيان وتوضيح))[1]. إنتهى كلامه.

حُجّة المليباري في رأيّه:

- قال د. المليباري:((إن الإمام الترمذي لم يعرِّف:(الحسن) كمصطلح متداول لدى المحدثين, ولم يبين بأن:(الحسن)عندهم ما دون(الصحيح)؛ بل أفاد بصنيعه في كتابه أن: (الحسن) يُطلقُ على(الصحيح), وأن(الحسن) يختلف معناه عند إضافته إليه.

ولم يكن الترمذي- رحمه الله- مخترعاً لمصطلح جديد, غير معروف لدى المعاصرين له, بل كان على طريقة شيخه العبقري الإمام البخاري, فقد استعمل البخاري:((حسن صحيح)) في حديث: ((البحر هوالطهورماؤه)) وكذا في حديث المستحاضة الذي روته حمنة بنت جحش قال فيه الإمام أحمد والبخاري:((حسن صحيح)).

وتبين بذلك خطأ ما شاع لدى الكثيرين من أن الترمذي قد عرَّف (الحسن) كمصطلح بما يفصله عن(الصحيح) وفي الواقع فإن معنى(الحسن)عنده, وعند غيره من النقاد عامٌ وشاملٌ ولهذا السبب فإنه لا يكاد يفرد (الصحيح) من غير إضافته إلى: (الحسن).

---

(1) نظرات جديدة في علوم الحديث, ص(28/27)

وعلى هذا؛ فإن التأويل والتفسير لتحديد قصدهم بكلمة:(الحسن) وغيرها من التعابير, ينبغي أن يتم في إطارمنهجهم وأسلوبهم, ولاعلى طريقة المتأخرين التي تمخضت عنها عدة عوامل طبيعية, والتي انشغل بها هؤلاء المتأخرون بعد عصر المتقدمين كما بيناها في التمهيد))[1].

ثالثاً: رأي الشيخ الدكتور عبد العزيز الدخان[2]

للشيخ الدكتورعبد العزيز الدخان بحث في جمع أراء العلماء في تفسير قول الترمذي: ((هذا حديث حسن صحيح)) أشار إليها في تعليقه على كتاب: ((شرف الطالب في أسنى المطالب للعلامة ابن قنفد الجزائري من أبرز علماء القرن الثامن الهجري)).

قال د.عبد العزيز الدخان: ((هذان القولا ن[3] اللذان ذكرهما المؤلف ليسا كل ما في المسألة, بل هناك أقوال أخرى, جمعتها في بحث فبلغت إثنى عشر قولا, أسردها هنا مجردة عن التعليق...

ثم قال: والخلاصة: التي خرجت بها بعد دراسة هذه الأقوال؛ أن العلماء اختلفوا في مراد الترمذي بهذا الاصطلاح, ولم يظهر لي في الحقيقة ترجيح رأي على رأي كما فعل ابن حجر في ترجيحه لرأي ابن دقيق العيد, أو كما فعل الأستاذ نور الدين عتر في ترجيحه لرأي ابن الصلاح, أو كما فعل محمد بن إبراهيم في ترجيحه للقول السابع.

---

(1) نظرات جديدة في علوم الحديث,ص(28).

(2) هو الشيخ الأستاذ عبد العزيز بن الصغير الدخان المسيلي الجزائري, من مواليد 1959م, جاب العديد من الدول العربية مدرسا في جامعاتها منها الجزائر, والسعودية, واليمن, والإمارات العربية المتحدة, من مؤلفاته: السعي الحثيث في شرح اختصار علوم الحديث, شرف الطالب في أسنى المطالب(رسالة ماجستير جامعة الأميرعبد القادر- الجزائر, أحداث وأحاديث فتنة الهرج في كتب السنة(رسالة دكتوراه جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس المغرب), المقترح من قواعد علم المصطلح, وكتب متنوعة أخرى.

(3) أي ما ذكرهما ابن قنفد الجزائري صاحب شرف المطالب؛ حيث قال: ((وقول الترمذي هذا حديث حسن صحيح, هو باختلاف السند, فإذا كان له سندان, أحدهما لم يبلغ الصحيح, إما لأن راويه ثقة, وليس من رجال الصحيح الذي يعرف بالحفظ والإتقان, وإما لغير ذلك, فيقال له: هذا حديث حسن, ويكون إسناده من طريق آخرعلى وصف الحديث الصحيح, فيصح الجمع بين الوصفين, فيقال: هذا حديث حسن صحيح, وليس الجمع بينهما جمعا بين المتنافيين, لأن الحسن قاصر عن االصحيح.

ويحتمل أن يريد المدلول اللغوي, وهو أن الحسن ما تميل إليه النفوس ولا تأباه العقول, والمعنى الاصطلاحي ما قدمناه. ((انظر: شرف الطالب في أسنى المطالب,109)).

ولكن الذي ينبغي لمن يقرأ سنن الترمذي أو غيره ممن استعمل هذا الاصطلاح ألا يكتفي بمجرد التسليم بذلك, بل ينبغي عليه أن يبحث عن الحديث من حيث سنده ومتنه, ويحكم عليه بما يقتضيه البحث العلمي المجرد. والله أعلم))[1].

رابعاً: رأي الشيخ الدكتور نذير حمادو

قال د. نذير حمادو في عبارة الترمذي((حسن صحيح)): ((عبارةٌ ظاهرها مشكلٌ؛ لأن الحسن دون الصحيح درجة, فكيف يجمع بينهما مع تفاوت مرتبتهما؟.

وهذا الاصطلاح انفرد به الإمام الترمذي, وقد اختلف العلماء في شرحه...))[2].

وذكر ثمانية أقوال في شرحها, ثم انتهى إلى قوله: ((إن هذه المقولات منقودة بواقع الكتاب, لأنه كثيراً ما يعلق بهذا على الأحاديث الصحيحة المتفق عليها, والمعمول بها .

وفي رأيي: أنه يقصد بكلام: ((حسن صحيح)) أي أن الحديث (صحيح), وماجاء بلفظة (حسن) إلا للتأكيد فحسب. والله أعلم))[3].

---

(1) عبد العزيز الدخان على هامش شرف الطالب في أسنى المطالب للعلامة ابن قنفد الجزائري القسنطيني, مكتبة (الرشد), العربية السعودية, الطبعة الأولى(1424ه/2003م), ص(111/110/109).
(2) نذير حمادو , تيسير مصطلح الحديث مع شرح المنظومة البيقونية, ط(1411ه/1990م),ج(1) ص(51).
(3) نفس المرجع السابق.

المبحث الرابع

رأي الشيخ العلامة محمد عبد الرزاق حمزة(رحمه الله)[1]

للشيخ محمد عبد الرزاق حمزة (رحمه الله) رأيّ في تفسير((حسن صحيح))لا يوافق فيه أحداً من المتأخرين, ولا يؤيده فيه أحدٌ من المعاصرين.

ولذا فإنني أفردت له هذا المبحث الخاص به.

وحاصل رأيه هو: أن الحسن في كلام الترمذي ليس قسيما للصحيح, بل هو أعم منه وأشمل, والصحيح جزءٌ منه, ومعنى قول الترمذي في عبارته((حسن صحيح)) أي أن الحديث من المعمول به.

وأن الإمام الترمذي إنما أراد بذلك التفريق بين الحديث الصحيح المعمول به, من الصحيح الذي لا يعمل به, كقول الإمام مالك: ((وعليه العمل ببلدنا)) في النوع الأول من الصحيح, وقوله:((وليس عليه العمل ببلدنا)) في الثاني منه.

- قال الشيخ عبد الرزاق:((أوقعهم في الحيرة جعلهم(الحسن) قسيم(الصحيح) فوردعليهم وصف الترمذي لحديث واحد بأنه(حسن صحيح) فأجاب كل بما ظهر له.

والذي يظهر أن (الحسن) في نظر الترمذي أعمّ من (الصحيح) فيجامعه وينفرد عنه, وأنه في معنى المقبول المعمول به, الذي يقول مالك في مثله:((وعليه العمل ببلدنا)) وما كان (صحيحاً) ولم يعمل به لسبب من الأسباب ويسميه الترمذي:(صحيحا) فقط , وهو مثل ما يرويه مالك في موطئه ويقول عقبة: ((وليس عليه العمل)).

---

(1) هو العلامة المصري؛ محمد بن عبد الرزاق حمزة(معاصر) ولد سنة(1311ه/1893م), وتوفي سنة(1392/1972م), درس بالأزهر الشريف, ثم سافر إلى المدينة المنورة, وتولى الخطابة في المسجد النبوي, ثم انتقل إلى الحرم المكي مدرسا للحديث والتفسير. عني بالحديث وعلومه, وأشرف على طبع عدد من الكتب منها: " اختصار علوم الحديث " لابن كثير, و" موارد الضمئان " للهيثمي, و" الكبائر" للذهبي. من أهم مصنفاته: " ظلمات أبي ريا" نقد كتاب لمحمود أبي ريا بعنوان: " أضواء على السنة النبوية", المقابلة بين الهدى والضلال", وغيرها. توفي بمكة المكرمة ودفن فيها.((من مقدمة الباعث الحثيث لأحمد شاكر, ص(9), و (الأعلام)(203/6)).

وكأنّ غرض الترمذي أن يجمع في كتابه بين الأحاديث وما أيدها من عمل القرون الفاضلة من الصحابة ومن بعدهم؛ فيسمّي هذه الأحاديث المؤيدة بالعمل حساناً, سواء صحت, أو نزلت عن درجة الصحة, وما لم تتأيد بعمل لا يصفها بالحسن وإن صحت: هذا الذي يظهر قد استفدناه من مذاكرة بعض شيوخنا ومجالستهم))(1).

---

(2) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث, لابن كثير, تحقيق: د. بديع السيد اللحام, دار السلام(الرياض), دار االفيحاء(دمشق), ط3(1421ه/2000م), ص(53).

المبحث الخامس

نقد الآراء السابقة ومناقشتها.

تقديم:

إن الناظر في أرآء وأقوال وبيانات العلماء, والأساتذة الباحثين المعاصرين, في تفسير عبارة الإمام الترمذي((حسن صحيح))؛ يلاحظ أنها لا تخرج عن أربعة آراء مهمة, وهي:

1- ما كان منها يوافق الرأي بتعدد الإسناد, وهو رأي الإمام أبي عمرو بن الصلاح ومنهم: الحافظ المباركفوري, والشيخ محي الدين عبد الحميد, والشيخ العتر.

2- ما كان منها موافقا لابن حجر في مذهبه الجامع فيه بين رأي الإمام ابن الصلاح ورأي الحافظ ابن دقيق العيد, ومنهم: الشيخ د. محمود الطحان, والشيخ د. أحمد عمر هاشم, والشيخ أبي الحسن السليماني.

3- ما كان منها لا يفيد إلا توكيد الصحة فحسب, وهو الرأي القائل بالترادف عند الأئمة المتأخرين؛ أي أن الحسن والصحيح لفظان مترادفان, وما جاء بالثاني إلا لتوكيد الأول, وهو للإمام الزركشي, - كما تقدم- ؛ ومن هؤلاء المعاصرين والأساتذة الباحثين القائلين به: الشيخ أحمد شاكر, والشيخ د. حمزة المليباري, وتبعهما الدكتور عبد العزيز الدخان, والدكتورنذير حمادو, وغيرهم.

4- ورأي رابعٌ وأخيرٌ, مستقلٌ تماماً عن كل الآراء السابقة من المتأخرين والمعاصرين؛ وهو للشيخ العلامة محمد عبد الرزاق حمزة, لم يسبقه إليه أحد, ولم يوافقه فيه أحد.

وبالجملة؛ فإن كلّ تلك الآراء لم تسلم من مناقشة أوجواب, ووجهت إليها أسهم النقد والطعن, وإليك بيان ذلك في هذا المبحث الأخير:

أولاً: جواب الشيخ الألباني[1]

وأجاب الشيخ الألباني معلقاً على رأيّ الشيخ عبد الرزاق حمزة بقوله في ما يلي:

1- ((هذا منتقضٌ بقول الترمذي(366/1) في حديث الترجيع؛ (حديث صحيح), وعليه العمل بمكة, وهو قول الشافعي)).

2- وقوله في حديث الركعتين قبل الظهر وبعدها(431/2): (حديث صحيح), وقوله: (431/2), في حديث أنس في صلاته صلى الله عليه وسلم ركعتين بذي الحليفة: (حديث صحيح).

3- وذكر مثله (57/2- تحفة) في حديث صوم عاشوراء, وقال فيه: (والعمل على هذا عند أهل العلم).

4- وفي حديث سعد في التمتع بالعمرة (82/2) وقال بعده: (وهو قول الشافع, وأحمد وإسحاق)[2]. إنتهى تعقيب الشيخ الألباني.

---

(1) هو الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني (1914م/1999م), كان عصاميا في تعلم الحديث النبوي وعلومه, متأثرًا بمنهج الشيخ محمد رشيد رضا في مجلة المنار, ونقد الحافظ العراقي لما في كتاب الإحياء للإمام الغزالي من آثار, بلغ في الحديث درجة" المحدث", ودرّس بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة, من ملفاته: تحقيقاته للعقيدة الطحاوية, ومشكاة المصابيح للتبريزي, وسلسلة الأحاديث الصحيحة, والضعيفة, وصحيح, وضعيف الترمذي, وصفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم , ورسائل أخرى معظمها ردود.

(2) انظر هامش الباعث الحثيث, ج(1), ص(141) بتحقيق: علي حسن.

ثانياً: جواب الشيخ ربيع المدخلي[1]

استغرب الشيخ الدكتور ربيع المدخلي رأي ابن حجرفي تفسير عبارة (حسن صحيح)؛ فقال ما نصه: ((والغريبُ أن ابن حجر ردَّ على هذا القول في النكت, ثم عاد فارتضاه, ومال إليه.

فقال:[ويتعقب هذا بأنه لو أراد ذلك لأتى بالواو التي للجمع فيقول: حسن وصحيح, أوأتى بأو التي هي للتخيير, أوالتردد؛ فقال حسن أو صحيح, ثم إن الذي يتبادر إلى الفهم أن الترمذي إنما يحكم على الحديث بالنسبة إلى ما عنده لا بالنسبة إلى غيره, فهذا يقدحُ في هذا الجواب ويتوقف- أيضاً- على اعتبار الأحاديث التي جمع الترمذي فيها بين الوصفين فإن كان في بعضها ما لا اختلاف فيه عند جميعهم في صحته, فيقدح في الجواب أيضاً.

لكن لو سلم هذا الجواب من التعقب؛ لكان أقرب إلى المراد من غيره, وإني لأميلُ إليه وأرتضيه][2].

ثم تسآءل الشيخ المدخلي واستفهم فقال معلقاً ومعقباً: ((كيف يميلُ إليه الحافظ ويرتضيه مع أنه يرد عليه ما ذكر, ومع أنه يتوقف على اعتبار الأحاديث التي جمع الترمذي فيها بين الوصفين ؟؟... إلخ, كما يقول.

فهذه المبادرة إلى ارتضاء هذا الرأي مع ما يرد عليه, وقبل الاعتبار المذكور, غريبة من الحافظ))[3].

---

(1) الشيخ د.ربيع المدخلي(معاصربارز) أستاذ الحديث وعلومه, والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ورئيس قسم الكتاب والسنة(سابقاً). له: تحقيق على كتاب نكت ابن حجر(رسالة دكتوراه), بين الإمامين مسلم والدارقطني(رسالة ماجستير), وتقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف, وردود أخرى.

(2) انظر نكت ابن حجر(474/1).

(3) د/ ربيع المدخلي, على هامش النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجرالعسقلاني,(478/1).

ثالثاً: أجوبة الدكتورعبد العزيز الدخان

وأجوبة الدكتور الدخان تنقسم إلى قسمين:

أ- جوابه على الحافظ ابن حجر ومن ذهب مذهبه:

قال د. الدخان: ((وكيف يرتضيه, وكل ما ذكره يقدح فيه؛ فإن الأصل في حكم الترمذي على حديث بحكم أنه ينسب.

وأيضاً ؛ فإن فيما حكم عليه الترمذي بالحسن والصحة؛ ما اتفق العلماء على صحته, كما سبق بيانه في حديث عمر بن الخطاب(1).

وأيضاً ؛ فإن عادة الترمذي أن يبين تفرد الحديث بقوله:((حسن صحيح غريب)).

فإن صحّ هذا الجواب فيكون خاصاً بما يقول فيه الترمذي:((حسن صحيح غريب)), والله أعلم))(2).

ب- جوابه على الشيخ عبد الرزاق:

وأجاب الشيخ د. عبد العزيزالدخان على رأيّ الشيخ عبد الرزاق حمزة بمثل ما أجاب به الشيخ الألباني, ولكن من عدة وجوه, نوجزها في الآتي:

أولاً: أنّ ما ورد عن الترمذي من ذلك غير منضبط.

1- فقد قال في حديث معيقيب في مسح الحصى في الصلاة: هذا (حديث صحيح) وفي الباب: عن علي بن أبي طالب, وحذيفة, وجابر بن عبد الله, معيقيب.

---

(1) أي حديث الأعمال بالنيات, وسياتي قريباً الكلام عليه بما يكفي ويشفي, إن شاء الله تعالى.
(2) د/ عبد العزيز الدخان, السعي الحثيث إلى شرح اختصار علوم الحديث, ص(154).

ثمّ قال: والعمل على هذا عند أهل العلم[1].

2- وحديث عديِّ بن حاتم في صيد المعراض[2] فقد قال: هذا (حديث صحيح), والعمل على هذا عند أهل العلم.

3- وقال في حديث أبي محذورة في الأذان[3]: (حديث صحيح), وقد روي عنه من غير وجه, وعليه العمل بمكة, وهو قول الشافعي.

4 - وقال في حديث عبد الله بن مسعود في كراهية ما يستنجى به[4]: وكأنّ رواية إسماعيل أصح من رواية حفص بن غياث, والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم, وفي الباب: عن جابر, وابن عمر(رضي الله عنهما).

5 - كذلك؛ حديث بسرة[5] ((من مس ذكره فلا يصلي حتى يتوضأ)).

قال: وفي الباب عن أمّ حبيبة, وأبي أيوب وأبي هريرة, وأروى ابنة أنيس, وعائشة وجابر, وزيد بن خالد, وعبد الله بن عمرو.

---

(1) رواه الترمذي في الجامع, باب **(ما جاء في كراهية مسح الحصى في الصلاة),** قال: حدثنا سعيد بن عبد الرحمن االمخزومي أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي الأحوص عن أبي ذرعن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يمسح الحصى فإن الرحمة تواجهه ". ج(1), ص(235),(236).

(2) رواه الترمذي في الجامع, باب **(ما جاء في صيد المعراض),** قال: حدثنا يوسف بن عيسى, حدثنا وكيع, حدثنا زكرياعن الشعبي, عن عدي بن حاتم, قال: سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن صيد المعراض, فقال: " ما أصبت بحده فكل, وما أصبت بعرضه فهو وقيذ ", ج(3), ص(16).

(3) رواه الترمذي في الجامع, باب(**ما جاء في الترجيع في الأذان),** قال: حدثنا بشر بن معاذ البصري, حدثنا إبراهيم ابن عبد العزيزابن عبد الملك بن أبي محذورة قال: أخبرني أبي وجدي جميعا عن أبي محذورة: " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقعده وألقى عليه الأذان حرفا حرفا. قال إبراهيم : مثل أذاننا, قال بشر فقلت : أعد علي فوصف الأذان بالترجيع ". ج(1), ص(124/123).

(4) رواه الترمذي في الجامع, باب**(ما جاء في كراهية ما يستنجى به),** قال : حدثنا هناد, حدثنا حفص بن غياث, عن داود بن أبي هند, عن الشعبي, عن علقمة, عن عبد الله بن مسعود, قال: قال رسول الله صلى لله عليه وسلم : " لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام, فإنه زاد إخوانكم من الجن". ج(1), ص(16/15).

(5) رواه الترمذي في الجامع, باب**(الوضوء من مس الذكر),** قال : حدثنا إسحق بن منصور قال حدثنا يحيى بن سعيد االقطان عن هشام بن عروة قال: أخبرني أبي عن بسرة بنت صفوان أن النبي صلى الله عليه وسلم, قال: " من مس ذكره فلا يصلي حتى يتوضأ ", ج(1), ص(61).

(قال أبو عيسى): هذا (حديث صحيح).

- قال د. الدخان:((وكأنّ مقتضى كلام الشيخ أن يقول الترمذي في كل هذه الأمثلة: حسن صحيح))[1].

ثانياً: أن هناك أحاديث قال الترمذي عقبها؛ والعمل على هذا عند أهل العلم, ولكنه لم يصفها بالحسن؛ بل وصفها بالغرابة فقط , وهذا كحديث يعلى بن مرة في الصلاة على الدابة في الطين والمطر[2].

---

(1) د.عبد العزيزبن الصغير الدخان, السعي الحثيث إلى شرح اختصار علوم الحديث للإمام الحافظ ابن كثير, مكتبة االجيل الجديد, صنعاء اليمن, مؤسسة الريان, الطبعة الأولى(1416ه/2001م), ص(165),(166).

(2) مثال ذلك مارواه الترمذي في الجامع؛ **باب(ما جاء في الصلاة على الدابة في الطين والمطر),** قال :حدثنا يحيى االبن موسى أخبرنا شبابة بن سوار أخبرنا عمر بن الرماح عن كثير بن زياد عن عمر بن عثمان بن يعلى بن مرة عن أبيه عن جده أنهم : " كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فانتهوا إلى مضيق فحضرت الصلاة فمطروا, السماء من فوقهم والبلة من أسفل منهم فأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم, وهو على راحلته وأقام فتقدم على راحلته فصلى بهم يوميء إيماء يجعل السجود أخفض من الركوع ".

قال (أبو عيسى): هذا حديث غريب, تفرد به عمر بن الرماح البلخي, لا يعرف إلا من حديثه.
(انظر: الجامع,ج(1), ص(257)).

رابعاً: جواب الدكتور خالد الدريس.

قال د. خالد الدريس في كتابه: ((الحديث الحسن لذاته ولغيره)) بعدما نقل كلام الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة: ((وهذا الكلام محل نظر لما يلي:

1- ((يفسر " **الحسن**" تفسيراً مخالفاً لتعريف الترمذي, ولعلَّ الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة, وهويعلق على الباعث الحثيث, مشى مع ابن كثير في إنكاروجود تعريف للترمذي للحسن في جامعه, لا سيما وأن تعليقه على: " الباعث الحثيث " جاء على نسخة أقدم من طبعة الشيخ أحمد شاكر التي ردّ فيها على إنكار ابن كثير)).

2- قال الترمذي في علله الصغير: ((جميعُ ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمولٌ به, وقد أخذ به بعض أهل العلم ما خلا حديثين: حديثُ ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر بالمدينة, والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر ولا مطر وحديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: " إذا شرب الخمر فاجلدوه, فإن عاد في الرابعة فاقتلوه "))(1).

فهذان حديثان نصَّ الترمذي صراحة على أنهما غير معمول بهما, فنظرت كيف حكم عليهما لأعلم مدى صدق مقولة الشيخ عبد الرزاق حمزة.

فأما حديث ابن عباس فهو برقم(187) ولم يحكم عليه الترمذي بالصحة ولا بالحسن, بل قال: ((حديث ابن عباس قد روي عنه من غير وجه: رواه جابر بن زيد, وسعيد بن جبير, وعبد الله بن شقيق العقيلي)).

وكان المفروض أن يقول: ((صحيح)) على مقتضى قول الشيخ عبد الرزاق؛ لا سيما وأن الحديث ((صحيح)), صححه مسلم وغيره))(2).

---

(1) انظر: الجامع(736), وشرح العلل(4/2).

(2) صحيح مسلم(705), وابن خزيمة في صحيحه(972), وابن حبان(471/4), وكذلك البخاري صححه أيضاً ولكن من وجه آخر, وبلفظ آخر(543),(562).

وأما حديث شرب الخمر فهو برقم(1444) لم يحكم عليه الترمذي بالصحة, ولا بالحسن؛ وإنما ذكر اختلاف الرواة عن التابعي في تحديد اسم الصحابي, وقال: ((سمعت محمداً يقول: حديث أبي صالح عن معاوية عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا أصح من حديث أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم)).

وكان المفروض أن يقول: ((صحيح)) على مقتضى القول السابق, لا سيما والحديث قوي الإسناد, وقد صححه ابن حبان))[1].

3- لم يبين الشيخ محمد عبد الرزاق موقف الترمذي من الحديث الصحيح إذا اختلف العلماء في العمل به, فكثيراً ما ينص الترمذي على اختلاف الفقهاء في الأخذ ببعض الأحاديث, فهل يكون عدم عمل بعضهم مانعاً من وصف الحديث بالحسن والصحة؟؟ , ثمّ من هم المقصودون عند الترمذي من الفقهاء العاملين بالحديث, فإن مالكاً يقصدُ فقهاء المدينة, والعمل في المدينة تحديداَ, فما هو نطاق ذلك عند الترمذي؟؟

هل يريد أهل الحديث فقط , أم يريد ما هو أوسع من ذلك ؟؟

4- يتناقض قول الشيخ عبد الرزاق: ((وما كان صحيحاً, ولم يعمل به لسبب من الأسباب؛ يسميه الترمذي ((صحيحاً)) ((فقط)), مع قول الترمذي أن جميع ما في جامعه من الحديث فهو معمولٌ به, وقد أخذ به بعض أهل العلم خلا حديثين, وقد صحح الترمذي جملة من الأحاديث تزيد على المائة حديث- حسبما في نسخة الكروخي- ولم يقل فيها((حسن صحيح)), وهي عنده من المعمول به كما نص هو رحمه الله.

5- توجد عدة أحاديث صححها الترمذي فقط من دون إضافة الحسن لها, ونص على أنه معمول بها. قال الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني- رحمه الله- في رده على الشيخ عبد الرزاق حمزة: ((هذا منتقض بقول الترمذي(366/1) في حديث الترجيع: ((حديث صحيح, وعليه العمل بمكة, وهو قول الشافعي))... وذكر مثله(127/3) في حديث صوم عاشوراء, وقال فيه: والعمل على هذا عند أهل العلم.....))[2].

---

(1) صحيح ابن حبان(295/10).

(2) تقدم نحو هذا الكلام في رد الشيخ الألباني على الشيخ عبد الرزاق, ولكن موضع ذكره هنا لاستشهاد الدكتور االدريس به, ولا بأس في الإعادة؛ فإن فيها توكيد وإفادة.

كما وأن الترمذي ضعف جملة من الأحاديث مع تصريحه بأن العمل عليها, ولم يحكم عليها بالحسن[1]؛ مما يدل على عدم ارتباط الحسن عنده بالعمل بالحديث))[2].

خامساً: نقد الشيخ طارق عوض الله[3] لمذهب ابن حجر

انتقد الشيخ طارق عوض الله في كتابه: ((إصلاح الاصطلاح)) مذهب ابن حجرفي تفسير((حسن صحيح)) عند الترمذي؛ وذلك بما وجهه من جواب ومناقشة طويلة للشيخ الدكتور محمود الطحان لما ارتضى مذهب الحافظ ابن حجر, وتبناه.

قال الشيخ عوض الله:

أولاً: ما حكاه المؤلف الفاضل عن الحافظ ابن حجر, فيه خطأ ناتجٌ عن سوء فهمه لكلام الحافظ رحمه الله.

فكلام المؤلف هنا- والذي ينسبه هو إلى الحافظ ابن حجر- يفهم منه أن الحديث الذي له إسنادٌ واحدٌ, وقال فيه ذلك القائل: ((حديث حسن صحيح)) قد وقع فيه الخلاف فعلاً ممن كان قبل هذا القائل, منهم من صححه, ومنهم من حسنه.

بيد أن الناظر في كلام ابن حجر نفسه لا يكاد يفهم ذلك منه, فقد قال في ((شرح النخبة))(ص:43-44): ((إن جمع الصحيح والحسن في وصف واحد, كقول الترمذي وغيره: ((حديث حسن صحيح))؛ فللتردد الحاصل من المجتهد في الناقل, هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو قصر عنها ؟ وهذا حيث يحصل التفرد بتلك الرواية.

---

(1) انظر: الجامع (2112,2109,1399,1191,1142,1117,915).

(2) د. الدريس, الحديث الحسن لذاته ولغيره, دراسة استقرائية نقدية, دار أضواء السلف للنشروالتوزيع(الرياض), (المملكة العربية السعودية), ط1(1426ه/2005),ج(3), ص(1592/1591/1590).

(3) الشيخ طارق عوض الله بن محمد المصري ولد سنة1963م, من تلاميذ الشيخ أبو إسحاق الحويني, والشيخ محمد بن عمرو عبد اللطيف, له: ردع الجاني على الشيخ الألباني, المدخل إلى علوم الحديث للمبتدئين, الإرشادات في تقوية االأحديث بالشواهد والمتابعات, وغيرها.

ثم قال: لأن تردد أئمة الحديث في حال ناقله اقتضى للمجتهد أن لا يصفه بأحد الوصفين, فيقال فيه: ((حسن)) باعتبار وصفه عند قوم, ((صحيح)) باعتبار وصفه عند قوم)) إه.

فكلام الحافظ ابن حجر واضحٌ في أن الخلاف الذي يعنيه ويفترض وقوعه, إنما هو الخلاف في حال الراوي نفسه, لا في حال الحديث الذي رواه الراوي.

وأن هذا المجتهد- الترمذي أو غيره- لما وجد من قبله قد اختلفوا في حال هذا الراوي, ولم يترجح عند قول واحد منهم فيه- لا في حديثه- قال تلك الكلمة التي تشير إلى ذلك الخلاف.

ويزيد ذلك وضوحاً لفظه في كتاب((النكت)) فقد قال:(477/1): ((وأجاب بعض المتأخرين عن أصل الإشكال, بأنه باعتبار صدق الوصفين على الحديث بالنسبة إلى أحوال رواته عند أئمة الحديث, فإذا كان فيهم من يكون حديثه صحيحاً عند قوم, وحسناً عند قوم يقال فيه ذلك)).

وهذا واضحٌ في أن الخلاف الذي يفترضه الحافظ ؛ إنما هو الخلاف في حال الراوي, لا في حال حديثه, وأن الحكم الصادرعن ذلك القائل على الحديث, وهو قوله: ((حسن صحيح)) إنما نتج عن هذا الاختلاف الواقع عند من تقدم ذلك القائل في حال راوي الحديث, وليس الخلاف في الحديث نفسه.

ومعلوم؛ أنه لا تلازم بين حال الراوي وحال روايته, ولا يلزم من اختلافهم في أحدهما اختلافهم في الآخر, ولا من اتفاقهم في أحدهما اتفاقهم في الآخر, فكم من الرواة الذين اختلف أهل العلم فيهم ومع ذلك قد اتفقوا على صحة أحاديث معينة من أحاديثهم, وعلى ضعف أحاديث أخرى لهم.

وأقرب مثال على ذلك؛ أن هناك جماعة من رواة ((الصحيحين)) قد وقع الخلاف فيهم عند أهل العلم ما بين موثق ومجرح, ومع ذلك قد اتفقوا على صحة أحاديثهم التي خرجها البخاري ومسلم لهم في ((صحيحيهما))؛ لكونها مما لم يخطئ فيها هؤلاء الرواة, وإن كانوا لهم أخطاء في غيرها.

وكم من الأحاديث التي اختلف أهل العلم في صحتها وضعفها, مع أن رواتها ممن لم يقع الخلاف فيهم, وذلك راجعٌ إلى أن من ضعّف هذه الأحاديث رأى فيها علة خفية قادحة, أو رأى فيها شذوذاً أو غير ذلك؛ مما يقدح في الرواية ولا يقدح في راويها, وغيره ممن صححه لم يطلع على ذلك؛ فوقع الخلاف في الرواية, وإن كان الراوي سالماً من الخلاف.

ثانياً: هذا الجواب وإن ارتضاه الحافظ ابن حجر في ((شرح النخبة))(ص:46-47), وكذا في ((النكت))(1/477-478)؛ إلا أنه بيّن أن جواب ابن دقيق العيد في هذه المسألة أقوى الأجوبة, وسيأتي بيان كل ذلك إن شاء الله تعالى.

ثالثاً: وأما السيوطي فليس في كلامه في ((التدريب)) ما يفهم منه أنه ارتضى هذا القول, فإنه حكى(1/236-241) أربعة أجوبة على هذا الاستشكال, ثم قال: ((ولشيخ الاسلام- يعني ابن حجر- جوابٌ خامسٌ, وهو(فذكره), ثم قال: وجوابٌ سادسٌ, وهو الذي أرتضيه ولا غبار عليه, وهو الذي مشى عليه في ((النخبة وشرحها)), ثم ذكر هذا الجواب.

فقوله: ((وهو الذي أرتضيه ولا غبارعليه)) ليس من كلام السيوطي, وإنما هو من كلام ابن حجر يحكيه السيوطي عنه, فكل ما جاء بعد قوله: ((قال)) هو قول ابن حجر لا السيوطي.

وقول الحافظ ابن حجر هذا اختصره السيوطي من ((النكت)), فقد قال الحافظ هناك بعد أن ذكر هذا القول وذكر ما يرد عليه من التعقب, قال: (1/477-478).

((لو سلم هذا الجواب من التعقب لكان أقرب إلى المراد من غيره, وإني لأميل إليه وأرتضيه, والجواب عما يرد عليه ممكن, والله أعلم)).

ويدل على ذلك أن للسيوطي جواباً آخر في ((الألفية)), فإنه بعد أن ذكرهذه الأجوبة نظماً قال(ص:19):

وقد بدا لي فيه معنيان لم يوجدا لأهل هذا الشان
أي حسنٌ لذاته, صحيح لغيره, لما بدا الترجيح
أو حسن على الذي به يحد وهو أصح ما هناك قد ورد

وقال في ((شرح ألفيته)) (3/1241-1243):

((أقول: وظهر لي توجيهان آخران:

أحدهما: أن المراد حسن لذاته صحيح لغيره.

والآخر: أن المراد: حسن باعتبار إسناده, صحيح؛ أي أنه أصح شيء ورد في الباب؛ فإنه يقال: ((أصح ما ورد كذا)) وإن كان حسناً أو ضعيفاً)) إه.

قلت(أي عوض الله)**:** فاختيار السيوطي لهذا التفصيل, يدل على أنه لم يرض تفصيل ابن حجر, وإلا فما معنى رضاه به ثم مخالفته له, واختياره تفصيلا آخر؟؟.

رابعاً: وهو النظر في جواب الحافظ ابن حجر هذا مركبٌ من جزئين, كل جزء منه قد جعله بعضهم جواباً مستقلاً عن هذا الاستشكال.

فقد أجاب بعضهم عن هذا الاستشكال بأن قول الترمذي: ((حسن صحيح)) معناه: أنه((حسن)) باعتبار إسناد, ((صحيح)) باعتبار إسناد آخر.

فاعترض بعضهم على هذا الجواب بأن الترمذي يقول: ((حسن صحيح)) في أحاديث ليس لها إلا مخرج واحد, وأنه يقول في مواضع من كتابه:((حسن صحيح غريب)), فقد جمع بين الصحة والحسن كما ترى في أحاديث غرائب ليس لها إلا إسناد واحد.

فأراد ابن حجر أن يجمع بين هذا الجواب وما اعترض عليه من الأحاديث الأفراد التي يقول فيها الترمذي: ((حسن صحيح)) وليس لها إلا إسناد واحد, فركب جوابه من هذا الجواب ومن الاعتراض الذي اعترض عليه, وجعل هذا الجواب لما تعدد إسناده, وأما ما ليس له إلا إسناد واحد, فقد أجاب عن الاستشكال فيه بأن الجمع فيه بين الصحة والحسن إنما هو للتردد الحاصل من المجتهد في الراوي الذي تفرد بهذا الحديث, هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو قصر عنها ؟.

لا سيما وأن بعض المتأخرين قد أجاب عن أصل الإشكال بهذا الجواب إلا أنه لم يخصه بما له إسناد واحد, وإنما جعله جواباً عن الإستشكال ككل.

وجواب الحافظ ابن حجر(رحمه الله) هذا؛ لا يشفي من علة, ولا يروي من غلة, ويرد عليه ما أورده الحافظ ابن حجر نفسه على أجوبة غيره ممن سبقه.

وها أنا ذا أنظر في جواب الحافظ ابن حجر, وأذكر ما يرد عليه مستعينا بالله تعالى, فهو نعم المولى ونعم النصير.

فأما ما يتعلق بالجزء الثاني من الجواب:

وهو أنه إذا كان له إسناد واحد, فيكون المعنى أنه((حسن)) باعتبار وصف راويه المتفرد به عند قوم, ((صحيح)) باعتبار وصفه عند قوم آخرين, وأن الترمذي وغيره في هذه الحالة يكون ناقلا للخلاف بين العلماء الذين سبقوه في الحكم على راوي الحديث.

فهذا الجزء من الجواب يرد عليه أمور:

الأول: أن الترمذي نفسه يجمع بين الوصفين: ((حسن صحيح)) في غالب الأحاديث الصحيحة, المتفق على صحتها, والتي أسانيدها في أعلى درجات الصحة, كمالك عن نافع عن ابن عمر, والزهري عن سالم عن أبيه, وأمثال هذه الأسانيد مما لا يختلف في رواتها, وغالب هذه الأحاديث مما اتفق على إخراجها البخاري ومسلم في ((صحيحهما)), وقد تلقاها الناس بالقبول, فأين هذا الخلاف الذي يحكيه الترمذي رحمه الله؟؟.

الثاني: أن الترمذي إمامٌ مجتهد, ليس مقلداً, والمتبادر أنه يحكم على الحديث بالنسبة إلى ما عنده, لا بالنسبة إلى ما عند غيره من النقاد, وقد اعتبر الحافظ ابن حجر هذا مما يقدح في جواب من أجاب عن أصل الإشكال بنحو ما أجاب هو به فيما يتعلق بما له إسنادٌ واحد, وهو واردٌ عليه أيضاً.

ثم ما بال الترمذي لا يحكي الخلاف إلا فيما له إسناد واحد من الحديث؟

فإذا كان من شأنه أنه يحكي الخلاف فيما له إسناد واحد, فلماذا لا يحكي الخلاف أيضاً فيما له إسنادان فأكثر؟؟.

بل ما باله لا يحكي إلا اختلافهم في صحة الحديث وحسنه؟ ألم يكن من باب الأولى- إذا كان ذلك من شأنه- أن يحكي اختلافهم في صحة الحديث وضعفه, أو حسن الحديث وضعفه؟؟.

فما رأيناه مرة يقول: ((صحيح ضعيف)), ولا ((حسن ضعيف)), بل من عادة الترمذي أنه يسوق أقوال السابقين عليه صريحة من دون اختصار, فضلاً عن مثل هذا الاختصار الموهم, بل كثيراً ما يسوق أقوال أهل العلم مسندةً إليهم.

الثالث: لازمٌ هذا؛ أن يكون الترمذي- على إمامته- لم يترجح عنده الصواب في كثير من أحاديث كتابه؛ لأنه يكثر الجمع بين هذين الوصفين في كتابه, وهذا من أبعد ما يكون.

الرابع: أنه لو أراد ذلك لأتي ب((الواو)) التي للجمع, فيقول: ((حسن وصحيح)), أو أتي ب((أو)) التي هي للتخير أوللتردد, فيقول: ((حسن أو صحيح)).

الخامس: أن لازمٌ هذ؛ أن يكون ما قال فيه الترمذي: ((حسن صحيح)) دون ما قال فيه: ((صحيح)) فقط ؛ لأن الجزم أقوى بلا شك من التردد.

وهذا - كما ترى- فيه ما فيه؛ لأن الترمذي يكثر في كتابه من الجمع بين هذين الوصفين, ولا يفرد الوصف بالصحة إلا نادراً, فعلى هذا تكون الأحاديث الصحيحة المتفق على صحتها في كتابه قليلة, مع أن غالبها مما اتفق على صحتها الشيخان, وتلقاها الناس بالقبول.

وأما ما يتعلق بالجزء الثاني من الجواب:

وهو أنه إذا كان للحديث أكثر من إسناد, فيكون ((حسناً)) باعتبار إسناد, ((صحيحاً)) باعتبار إسناد آخر.

فهذا الجزء من الجواب يرد عليه أمران:

الأول: أن تعريف الترمذي ((للحسن)) يقتضي ألا يحكم لحديث بالحسن إلا إذا كان له أكثر من إسناد, وأن هذه الأسانيد كلها لا توصف مفرداتها بأنها حسنة, وإنما الوصف بالحسن جاء للمجموع فقط .

لأنه لا يصف الحديث بالحسن إلا إذا اجتمعت فيه ثلاث صفات:

1. أن لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب.
2. وأن لا يكون الحديث شاذاً.
3. وأن يروى مثل ذلك الحديث أو نحوه من وجه آخر فصاعداً.

فإذا اجتمعت هذه الأوصاف في الحديث كان عنده حديثاً حسناً, وهذه الأوصاف لا تجتمع إلا في حديث له أكثر من إسناد, كما يفهم ذلك من الشرط الثالث, وما يتضمنه الشرط الثاني أيضاً في بعض صوره.

والشرط الأول يفهم منه أن مفردات هذه الأسانيد ليست حساناً, وإنما الوصف بالحسن جاء لها عندما انضم إلى ذلك الشرط الشرطان الآخران.

فعلى هذا؛ لا يصح أن يحمل معنى ((الحسن)) في قول الترمذي: ((حسن صحيح)) على حسن أحد الأسانيد التي روي بها هذا الحديث؛ لأنه لا يصف الإسناد بالحسن- على حد تعريفه- وإنما الوصف بالحسن عنده لمجموع الأسانيد لا لمفرداتها.

الثاني: أن تعريف الترمذي((للحسن)) يقتضي ألا يكون للحديث الذي يصفه بالحسن إسنادٌ آخر صحيح بالمرة, بل ولا حسنٌ- أعني: حسناً لذاته.

لأن مفهوم كلامه: أن هذه الأسانيد التي انضم بعضها إلى بعض فصار الحديث بها حسناً ليس منها إسناد حسن لذاته, فضلاً عن أن يكون منها إسنادٌ صحيح.

فهو يقول: ((وما ذكرنا في هذا الكتاب ((حديث حسن)) فإنما أردنا حسن إسناده عندنا: كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب, ولا يكون الحديث شاذاً ويروى من غير وجه نحو ذلك, فهو عندنا حديث حسنٌ)).

فكلام الترمذي هذا يفيد أن أسانيد هذا الحديث كلها دون الحسن, وإنما ارتقت للحسن بانضمام غيرها من الأسانيد التي هي نحوها في الضعف إليها, فأين هذا الإسناد الصحيح الذي روي به هذا الحديث, وهو يقول: ((ويروى من غير وجه نحو ذلك))؟؟.

أقول هذا(أي عوض الله)؛ بناء على اختيار الحافظ ابن حجر(رحمه الله) في حمل كلام الترمذي في الحديث الحسن؛ فإنه يحمل قول الترمذي:((لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب)) على الضعيف الذي لم يشتد ضعفه؛ بحيث يصل إلى حد التهمة بالكذب, فيشمل المستور, والضعيف بسبب سوء الحفظ , والموصوف بالغلط والخطإ, والمختلط فيما حدث به بعد اختلاطه, والمدلس إذا عنعن, وما في إسناده انقطاعٌ خفيفٌ؛ كما في((نكته على ابن الصلاح))(387/1).

لكن سيتبين قريباً في شرح ابن رجب الحنبلي لشرط الترمذي هذا؛ أن قول الترمذي: ((لا يكون في إسناده متهمٌ بالكذب)) أعمّ من أن يكون ذلك محصوراً في الضعيف الذي ضعفه هينٌ, بل يشمل أيضاً من هو أقوى منه كالصدوق والثقة الذي يحسّن حديثه أو يصحّح.

فالحسن عند الترمذي, صفة لكل حديث اجتمعت فيه هذه الصفات الثلاث التي ذكرها الترمذي, وهي:

1. أن لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب, فكل من لم يتهم بالكذب يصلح؛ لأن يحسن حديثه عند الترمذي إذا اجتمع معه الشرطان الآخران, فيدخل في ذلك الصدوق والثقة, وأيضاً الضعيف الذي لم يشتد ضعفه.

2. أن لا يكون الحديث شاذاً, أي مخالفاً للأحاديث الصحيحة التي فرغ من ثبوتها وصحتها.

3. أن يروى نحو هذا الحديث من وجه آخر أو أكثر.

فالحديث الذي يرويه الراوي الثقة, أو الصدوق, أو الضعيف الذي لم يشتد ضعفه, إذا كان سالماً من الشذوذ, غير مخالف للأحاديث الصحيحة, وروي لفظه أو معناه من أوجه أخرى, كان هذا الحديث عند الترمذي حسناً.

أما إذا اختل شرطٌ من هذه الشروط , ولو كان الحديث من رواية الثقة, أو الصدوق, فليس هو عنده حسناً, كأن يكون – مع ذلك - شاذاً, أو فرداً ليس له ما يشهد له, سواء في المرفوع أو الموقوف, كما سيأتي في كلام ابن رجب.

وعليه؛ فالحسن عند الإمام الترمذي أعمّ من أن يكون هو (الحسن لغيره) بصورته المعروفة, وإنما (الحسن لغيره) صورة من صور (الحسن) عند الترمذي, وليس (الحسن) عنده منحصراً في (الحسن لغيره) بحيث لا يتنزل (الحسن) عند الترمذي إلا عليه.

ومن هذه الحيثية؛ فإطلاق الترمذي الحسن على الحديث الذي له إسناد صحيح أو أكثر, أو له إسناد حسن لذاته أو أكثر, أو له إسنادان أحدهما صحيح والآخر حسن لذاته؛ لا ينكر, بل هو موجود في كلام الترمذي؛ لكن ليس مراد الترمذي من التحسين ها هنا: أن الحديث له إسناد حسن لذاته, أو أنه إذا كان الحديث له إسنادان, وجمع في وصفين بين الصحة والحسن أن الحديث عنده صحيح باعتبار أحد الإسنادين, حسنٌ باعتبار الإسناد الآخر؛ هذا ليس مراداً للترمذي رحمه الله, بل الحسن عنده وصف للصحيح نفسه, بمعنى أن الحديث الصحيح الذي رواته ثقات وقد وجدت فيه صفات الحسن عنده من السلامة من الشذوذ والرواية من غير وجه نحوه؛ فلهذا صح وصف الترمذي له بالحسن والصحة؛ فهو صحيح عنده لتحقيق شرائط الصحة فيه عنده, حسن لتحقيق أوصاف الحسن التي ذكرها وبينها فيه.

ومع أن الحافظ مال إلى هذا الجواب وارتضاه؛ حتى إنه اعتمده في ((النخبة))؛ إلا أنه قال في ((النكت))(478/1): ((وفي الجملة: أقوى الأجوبة ما أجاب به ابن دقيق العيد, والله أعلم)).

قلت(أي الشيخ عوض الله)**:** فما دام هذا هو أقوى الأجوبة, فما بال الحافظ ابن حجر رحمه الله لم يعتمده؟؟.

وجواب ابن دقيق العيد محصلته: أن الحسن لا يشترط فيه القصور عن الصحة إلا حيث انفرد الحسن, أما إذا ارتفع على درجة الصحة, فالحسن حاصل لا محالة تبعاً للصحة؛ لأن وجود الدرجة العليا لا ينافي وجود الدرجة الدنيا, فيصح أن يقال: ((حسن)) باعتبار الصفة الدنيا, ((صحيح)) باعتبار العليا, ويلزم على هذا أن كل صحيح حسن من غير عكس.

قال ابن دقيق العيد في ((الاقتراح)) (ص175-176): ((والذي أقول في جواب هذا السؤال: أنه لا يشترط في الحسن قيد القصورعن الصحيح, وإنما يجيئه القصور ويفهم ذلك فيه إذا اقتصرعلى قوله:((حسن)).

فالقصور يأتيه من قيد الاقتصار, لا من حيث حقيقته وذاته.

وشرح هذا وبيانه:

أن هاهنا صفات للرواة تقتضي قبول الرواية, ولتلك الصفات درجاتٌ بعضها فوق بعض, كالتيقظ والحفظ والإتقان – مثلاً- فوجود الدرجة الدنيا كالصدق مثلا وعدم التهمة بالكذب, لا ينافيه وجود ما هو أعلى منه كالحفظ والإتقان.

فإذا وجدت الدرجة العليا, لم يناف ذلك وجود الدنيا, كالحفظ مع الصدق, فيصح أن يقال في هذا: إنه ((حسن)) باعتبار وجود الصفة الدنيا, وهي الصدق مثلاً, ((صحيح)) باعتبار الصفقة العليا, وهي الحفظ والإتقان.

ويلزم على هذا: أن يكون كل صحيح حسناً.

ويلتزم ذلك ويؤيده: ورود قولهم:((هذا حديث حسن)) في الأحاديث الصحيحة, وهذا موجودٌ في كلام المتقدمين. إه كلام ابن دقيق العيد.

قلت(أي الشيخ عوض الله)**:** ليس ما قال الإمام ابن دقيق العيد بمستنكر؛ لكن جعل ذلك هو مراد الإمام الترمذي فيه نظرٌ.

لأن الترمذي قد فسر((الحسن)) الوارد في كلامه, ولم يستعمله دون أن يفسره, فينبغي فهم مراده من ((الحسن)) وفق ما دل عليه تفسيره له, وشرحه إياه, وفهم صنيعه من إطلاقاته ((الحسن)) في كتابه على هذا النحو, وأن لا يلتزم الترمذي باصطلاح غيره. والله أعلم.

هذا؛ وأقوى الأجوبة في نظري هو جواب الإمام ابن رجب الحنبلي في ((شرح علل الترمذي))(1/384-388), وقد فصله ووضحه على خير وجه, ومع ذلك فقد خلت كتب ((علوم الحديث)) من ذكره؛ فرأيت أن أذكره هنا بتمامه للفائدة:

قال الإمام ابن رجب الحنبلي: ((وقد بين الترمذي مراده بالحسن, وهو: ما كان حسن الإسناد بأن لا يكون في إسناده متهم بالكذب, ولا يكون شاذاً, ويروى من غير وجه نحوه؛ فكل حديث كان كذلك, فهو عنده حديث حسنٌ)).

وقد تقدم أن الرواة, منهم من يتهم بالكذب, ومنهم من يغلب على حديثه الوهم والغلط ومنهم الثقة الذي يقل غلطه, ومنهم الثقة الذي يكثر غلطه.

فعلى ما ذكره الترمذي: كل ما كان في إسناده متهم فليس بحسن, وما عداه فهو حسنٌ.

بشرط : أن لا يكون شاذاً.

والظاهر؛ أنه أراد بالشاذ ما قاله الشافعي, وهو: أن يروي الثقات عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه.

وبشرط : أن يروى نحوه من غير وجه.

يعني: أن يروى معنى ذلك الحديث من وجوه أخرعن النبي صلى الله عليه وسلم, بغير ذلك الإسناد.

فعلى هذا: الحديث الذي يرويه الثقة العدل, ومن كثر غلطه, ومن يغلب على حديثه الوهم؛ إذا لم يكن أحدٌ منهم متهماً؛ كله ((حسن)).

بشرط : أن لا يكون شاذاً مخالفاً للأحاديث الصحيحة.

وبشرط : أن يكون معناه قد رُوي من وجوه متعددة.

فإذا كان مع ذلك من رواية الثقات العدول الحفاظ ؛ فالحديث حينئذ ((حسن صحيح)).

وإن كان مع ذلك من رواية غيرهم من أهل الصدق الذين في حديثهم وهمٌ وغلط – إما كثير أو غالب عليهم - ؛ فهو ((حسنٌ)).

ولو لم يرو لفظه إلا من ذلك الوجه؛ لأن المعتبر أن يروى معناه من غير وجه, لا نفس لفظه.

وعلى هذا: فلا يشكل قوله: ((حديث حسن غريب)), ولا قوله: ((صحيح حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه)).

لأن مراده: أن هذا اللفظ لا يعرف إلا من هذا الوجه, وإن كانت شواهده بغير لفظه.

وهذا؛ كما في حديث **((الأعمال بالنيات))**: فإن شواهده كثيرة جداً في السنة, مما يدل على أن المقاصد والنيات هي المؤثرة في الأعمال, وأن الجزاء يقع على العمل بحسب ما نُوي به, وإن لم يكن لفظ حديث عمر مروياً من غير حديثه من وجه يصح.

وبمعنى هذا الذي ذكرناه؛ فسر ابن الصلاح كلام الترمذي في معنى ((الحسن))؛ غير أنه زاد: ((لا يكون من رواية مغفل كثير الخطإ)).

وهذا؛ لا يدلّ عليه كلام الإمام الترمذي؛ لأنه إنما اعتبر أن لا يكون راويه متهماً فقط, لكن قد يؤخذ مما ذكره الترمذي قبل هذا: أن من كان مغفلاً كثير الخطإ لا يحتج بحديثه, ولا يشتغل بالرواية عنه عند الأكثرين.

وقول الترمذي رحمه الله: ((أن يروى من غير وجه نحو ذلك)), ولم يقل: عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ فيحتمل أن يكون مراده: عن النبي صلى الله عليه وسلم, ويحتمل أن يحمل موقوفاً؛ ليستدل بذلك على أن هذا المرفوع له أصل يعتضد به.

وهذ؛ كما قال الشافعي في الحديث المرسل: إنه إذا عضده قول صحابي, أو عمل عامة أهل الفتوى به؛ كان ((صحيحاً)).

وعلى هذا التفسير الذي ذكرناه لكلام الترمذي؛ إنما يكون الحديث((صحيحاً حسناً)), إذا صح إسناده برواية الثقات العدول, ولم يكن شاذاً, وروي نحوه من غير وجه.

وأما((الصحيح)) المجرد, فلا يشترط فيه أن يروى نحوه من غير وجه, لكن لا بد أن لا يكون أيضاً شاذاً, وهو ما روت الثقات خلافه – على ما يقوله الشافعي والترمذي-؛ فيكون حينئذ ((الصحيح الحسن)) أقوى من ((الصحيح)) المجرد.

وقد يقال: إن الترمذي إنما أراد ب((الحسن)) ما فسره به ها هنا, إذا ذكر ((الحسن)) مجرداً عن ((الصحة)), فأما ((الحسن)) المقترن ب((الصحيح)) فلا يحتاج إلى أن يروى نحوه من غير وجه؛ لأن صحته تغني عن اعتضاده بشواهد أخر, والله أعلم. إه كلام ابن رجب.

ومحصلة هذا الجواب:

أن قول الترمذي: ((لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب)) هل معناه أنه لا بدّ وأن يكون هذا الراوي ضعيفاً إلا أنه مع ضعفه لم يبلغ إلى حد أن يكون متهماً بالكذب, أم من الممكن أن يكون ثقة أو صدوقاً ؟.

الظاهر؛ عدم اشتراط ضعف الراوي؛ لأن اشتراط كون الرواية سالمة من متهم بالكذب, لا يلزم منه أن تكون الرواية ضعيفة, أي: لا يلزم من هذا الشرط أن تكون الرواية قد اشتملت على راوٍ ضعيف ضعفه هين؛ لأن الرواية التي يرويها الثقات هي سالمة من متهم بالكذب, والروايةُ التي يرويها أهل الصدق هي أيضاً سالمة من متهم بالكذب.

فإن كان هذا هو مراد الترمذي من قوله: ((لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب))؛ أنه يدخل فيه الثقات, ويدخل فيه أهل الصدق, ويدخل فيه أيضاً الضعفاء الذين لم يبلغوا في الضعف إلى حد أن يكونوا متهمين بالكذب, فحينئذ يسهل علينا الجواب عن هذا الاستشكال.

ذلك؛ أن هذا الحديث الذي وصفه الإمام الترمذي رحمه الله بأنه ((حسن)) قد وصفه بذلك بناءاً على اجتماع ثلاثة أمور فيه:

الأمر الأول: أن راويه سالمٌ من التهمة بالكذب.

الأمر الثاني: أن الحديث سالمٌ من الشذوذ.

الأمر الثالث: أن هذا الحديث قد روي نحوه من وجه آخر, أو أكثر.

فإذا وجدنا الحديث هذه صفته, صدق عليه اسم ((الحسن)), فإذا انضم إلى هذا أن هذا الراوي الذي هو ليس متهماً بالكذب كان من أهل الثقة- أي كان ثقة, فالثقات بطبيعة الحال- سالمون من التهمة بالكذب, فيصدق على الحديث أيضاً وصف ((الصحة))؛ لأنه من رواية الثقات, ويصدق عليه أيضاً اسم ((حسن))؛ لأنه قد اشتمل على أوصاف الحسن عند الإمام الترمذي.

- الترمذي اشترط في((الحسن)) أن يكون راويه سالماً من التهمة بالكذب, وهو ثقة سالم من التهمة بالكذب.

- الترمذي اشترط في الحديث((الحسن)) أن يكون الحديث سالماً من الشذوذ, وهذا أيضاً سالمٌ من الشذوذ.

- واشترط أيضاً أن يروى من غير وجه نحوه, وهذا أيضاً قد روي من غير وجه نحوه.

فهذا الحديث الذي بين أيدينا له طرقٌ متعددة, وله شواهدٌ من غير راوية ذلك الراوي الذي تفرد بالوجه الأول, وليس بالضرورة أن تكون هذه الشواهد باللفظ , بل ربما تكون بالمعنى, إذ الاعتبار ها هنا هو المعنى, لا اللفظ .

فلو جاءنا حديث يرويه ثقة, وهذا الحديث سالمٌ من الشذوذ, وروي نحوه من غير وجه, صدق عليه اسم((الحسن))؛ لأنه قد تحققت فيه شرائط ((الحسن)) عند الترمذي, وصدق عليه أيضاً اسم((الصحيح))؛ لأنه قد تحققت فيه شرائط ((الصحة))؛ من ثقة الرواة, واتصال الإسناد, والسلامة من الشذوذ والعلة, فيصلح حينئذ أن نقول في هذا الحديث: إنه((حسن صحيح))؛ ((حسن)) باعتبار تحقق شرائط ((الحسن)) التي ذكرها الترمذي فيه, ((صحيح)) باعتبار أن شرط الحديث ((الصحيح)) أيضاً قد تحقق فيه.

وإن لم يكن الراوي ثقة, بل هو راوٍ ضعيف, إلا أن ضعفه من الضعف الهين وليس من الضعف الشديد, فهو أيضاً حديث ((حسن))؛ لأن هذا الراوي ليس متهماً بالكذب, وحديثه أيضاً سالمٌ من الشذوذ, وهذا أيضاً قد روي من غير وجه نحوه, إذاً تحقق فيه شرط ((الحسن)) عند الإمام الترمذي.

فإن صادف أن هذا الراوي روايته بلفظ ما, وتلك الشواهد التي انضمت إليه؛ وإن وافقته في المعنى إلا أنها لا توافقه في اللفظ , فحينئذ يصدق على الحديث وصف((حسن غريب)), أي((حسن)) لتحقق شرائط الحديث((الحسن)) – التي ذكرها الترمذي- في هذا الحديث, وهو((غريب)) بهذا اللفظ الذي جاء به ذلك الراوي متفرداً به.

أوقد تكون الغرابة راجعة إلى الإسناد, كأن يكون ذلك الراوي الذي هو فيه نوع ضعف, إنما تفرد برواية ذلك الحديث بإسناد معين لم يأت به غيره, والمعنى الذي يتضمنه المتن له شواهد تأخذ بيده وتعضده وتؤكد أن الراوي حفظ المتن أو معناه وإن لم يحفظ الإسناد, فحينئذ يصدق عليه وصف((حسن غريب)) أيضاً, بمعنى: أنه يكون((حسناً)) لتحقق شرائط الترمذي في ((الحسن)), و((غريباً)), أي: من هذا الوجه, ومن هذا الإسناد الذي تفرد به ذلك المتفرد.

وعلى هذا؛ فلا إشكال في قول الترمذي في الحديث:((هذا حديث حسن غريب)), ولا في قوله:((حسن صحيح)), ولا في قوله:((حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه))؛ فهذا حكم متعلق بالرواية من حيث الإسناد, و((الحسن)) راجعٌ إلى المتن, وإلى المعنى الذي تضمنه ذلك المتن.

وهذا أمرٌ معروفٌ؛ فهناك من الأحاديث ما يكون((غريباً)) من حيث اللفظ , بمعنى: أنه لم يرو بهذا اللفظ إلا من وجه واحد, وإن كان المعنى الذي تضمنه ذلك اللفظ مروياً من وجوه كثيرة, فحينئذ الغرابة تكون راجعة إلى رواية بعينها أو لفظ بعينه, وإن كان المعنى الذي تضمنه ذلك اللفظ معنىً مشهوراً مستفيضاً لا غبار عليه ولا شك في صحته.

كمثل حديث:((الأعمال بالنيات))؛ فإن شواهده كثيرة جداً في السنة, مما يدل على أن المقاصد والنيات هي المؤثرة في الأعمال, وأن الجزاء يقع على العمل بحسب ما نوي به؛ وإن لم يكن لفظ حديث عمر- الذي أخرجه البخاري ومسلم, واتفق الأئمة على صحته, وهو حديث**((إنما الأعمال بالنيات, وإنما لكل امرئ ما نوى))** إلى آخر الحديث- بعينه مروياً من غير حديث عمر من وجه يصح.

فالمعنى الذي تضمنه هذا الحديث؛ هو معنىً مشهور لا نستطيع أن نقول: ((إنه غريب)), وإن كان اللفظ نفسه غريباً لم يصح إلا من هذا الوجه؛ لتفرد عمر ابن الخطاب به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم, ولتفرد علقمة به عن عمر, ولتفرد محمد بن إبراهيم التيمي به عن علقمة, ولتفرد يحيى بن سعيد الأنصاري به عن التيمي, فهو بهذا الإسناد.

غريبٌ؛ ولكن المعنى الذي تضمنه معنىً مشهور, قد تلقاه العلماء بالقبول وروي بموافقته أحاديث كثيرة.

فهذا؛ محصلة جواب الإمام ابن رجب الحنبلي (رحمه الله) عن هذا الاشكال, وهو- كما ذكرنا- من أقرب الأجوبة إلى الصواب, ومن أدقها, ومن أسلمها عن الاعتراض والإيراد. والله أعلم[1].

سادساً: نقد الشيخ الدكتور عداب الحمش[2]

- قال الشيخ د. عداب الحمش في كتابه: ((الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع)) ينقل آراء العلماء في تفسير مصطلح((حسن صحيح))؛ ما نصه:

((إن هذا المصطلح يحكم به الترمذي على الأحاديث التي نالت الدرجة العليا من الصحة, ودليلي على ذلك الأمور الآتية:

الأول: قال الحافظ ابن رجب: ((اضطرب الناس في جمع الترمذي بين الحسن والصحة,... ونقل نظرية ابن رجب من شرحه لعلل الترمذي كاملة, وقد تقدم بيانها بما يكفي...)).

ثم قال(أي د.عداب الحمش):

((**قلت:** إن الحافظ ابن رجب قد شرح جامع الترمذي وعرف أسراره وخباياه, ومع هذا فقد أعرض عن تفسير مصطلح ((حسن صحيح)), واكتفى بالاعتراض على من فسره بما لا يوافق عليه.

---

(1) طارق عوض الله بن محمد, إصلاح الاصطلاح, نقد كتاب تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمود الطحان, مكتبة التوعية الإسلامية للتحقيق والنشر والبحث العلمي, ط(1430ه/2009م), صفحات(155-177).

(2) هو الشيخ الدكتور عداب بن محمود الحمش من مواليد سنة(1949م) بحماة السورية, عمل في التدريس الديني االعام والخطابة منذ ثلاثين سنة في سوريا ومصر والعراق والكويت وليبيا, له مؤلفات عديدة منها: ((الإمام محمد بن حبان االبستي ومنهجه في الجرح والتعديل, في خمسة مجلدات(رسالة ماجستير من جامعة أم القرى بمكة)), (الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع دراسة نقدية تطبيقية في ثلاثة مجلدات رسالة دكتوراه من جامعة صدام للعلوم الإسلامية ببغداد االعراق), ومناهج المصنفين في الحديث النبوي الشريف, ومناهج المصنفين في الجرح والتعديل, وغيرها.

والصحيح أن مصطلح ((حسن صحيح)) كما قال ابن رجب: يصف به الترمذي الأحاديث المتفق على صحتها غالباً, أما قوله: إن الترمذي لا يكاد يفرد ((الصحة)) إلا نادراً, فغير دقيق, وسيأتي الكلام على ذلك))[1].

الثاني: ناقش الحافظ ابن حجر قول ابن الصلاح, وقول الحافظ العراقي, وقول الحافظ ابن المواق, وقول الحافظ ابن كثير المتقدم: ((حلو حامض)), ثم عقب عليه بقوله: ((قلت: لكن هذا يقتضي إثبات قسم ثالث ولا قائل به.

ثم إنه يلزم عليه ألا يكون في كتاب الترمذي حديث صحيحٌ إلا النادر, لأنه قلما يعبر إلا بقوله:((حسن صحيح)) – يعني عن الأحاديث الصحيحة- , وإذا أردت تحقيق ذلك فانظر إلى ما حكم به على الأحاديث المخرجة من الصحيحين كيف يقول فيها: حسنٌ صحيحٌ غالباً... , وللكلام بقية))[2].

قلت(أي د. عداب): يريد الحافظ أن يقول: إن الأحاديث المخرجة في الصحيحين وخاصة المتفق عليه في الدرجة العليا من الصحة, وما خرجه الترمذي منها فإنه يحكم عليه بأنه: ((حسن صحيح)) غالباً, وهذا يدل على أن ((حسن صحيح)) أعلى رتبة من ((حسن)), و((صحيح)) عند الإنفراد.

الثالث: أطلق الحافظ الترمذي مصطلح((حسن صحيح)) مقيداً بوصف الغرابة على(1995) ألف وتسعمائة وخمسة وتسعين حديثاً كما سيأتي قريباً, وكانت الأحاديث المنتقدة منها قليلة نسبياً بالنسبة لما حكم عليه بأنه((صحيح)) مفرداً[3].

---

(1) د. عداب الحمش, الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع(378/377/1).
(2) النكت على ابن الصلاح(271/1).
(3) الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع(379/1).

سابعاً: رأي الباحث

ولقد أمعنت النظر والملاحظة, وأرجعت البصر كرتين في تلك الآراء والبيانات؛ التي تقدم بها أصحابها من العلماء والأساتذة الباحثين المعاصرين في تفسير مصطلح الإمام الترمذي((حسن صحيح)), وكذا في المناقشات التي دارت حولها, والأجوبة عليها؛ فلاح لي النظر, وانقلب إليّ البصر, وظهر لي, وبان عندي, ما أقول فيها مستعيناً بالله تعالى, متوكلاً عليه, بريّاً من الحول والقوة إلا إليه, ما يلي:

أولاً: لاحظت على ما تقدم من أقوال وآراء في تفسير((حسن صحيح))؛ أن جميعها وجهت إليها أسهم النقد والطعن, ولم يخل منها رأيٌ من اعتراض, أو من مناقشة و جواب.

والسبب في ذلك – في تقديري- ؛ إنما يعود إلى أن أصحابها اعتمدوا في التمثيل لها على شاهد واحد أو شواهد معدودة؛ كذا الردود والأجوبة عليها كانت بذكر أمثلة محصورة جداً, وهذا ظاهرٌ جلي في رأي الشيخ الدكتور نور الدين عتر , وانتصاره لرأي ابن الصلاح؛ فإنه لم يمثل لرأيه إلا بشواهد معدودة, وكذالك في الأجوبة على بعض الآراء؛ وخذ مثلاً أجوبة الشيخ الألباني, والشيخ الدخان, والشيخ الدريس, على رأي الشيخ عبد الرزاق حمزة, وإن استدرك الدكتور الدريس على جوابه ذاك؛ فاعتذر للشيخ عبد الرزاق حمزة بداية؛ وذلك في احتمال أن الشيخ عبد الرزاق حمزة(رحمه الله تعالى) لعله يكون قد مشى مع الحافظ ابن كثير في انكاره لوجود تعريف للترمذي (للحسن)) في جامعه؛ لا سيما وأن تعليقه على ((الباعث الحثيث)) جاء على نسخة أقدم من طبعة الشيخ أحمد شاكر التي ردّ فيها على إنكار الحافظ ابن كثير(رحمه الله تعالى).

ثانياً: لا أزال أتعجب من الشيخ طارق عوض الله - على ما تقدم به من نقد طيب على مذهب الحافظ ابن حجر (رحمه الله تعالى)- في تعليقه على الشيخ محي الدين عبد الحميد(رحمه الله تعالى) في شرحه لألفية السيوطي.

حيث قال: ((في نقدي أن هذه الأبيات الثلاثة ليست من نظم السيوطي, وإنما هي مما زاده بعض من بعده على ((الألفية)), ولعل ذلك البعض كتبها على هامش نسخته, ثم جاء من أدخلها في الأصل.

ويقوي ذلك عندي أمران:

الأول: أن السيوطي لم يذكر في ((التدريب)) هذا الجواب عن أحد, فضلاً عن أن ينسبه إلى نفسه, ولا تعرض لهذا الجواب من قريب أو من بعيد.

الثاني: أنني وقفت على من أجاب بمثل هذا الجواب, ونسبه إلى نفسه ممن جاء بعد السيوطي, وهو الشيخ عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري صاحب((تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي)).

فإنه قال في مقدمة شرحه المذكور(410/1) بعد أن أطال في ذكر الأجوبة المختلفة في هذه المسالة, قال: ((قلت: وظهر لي توجيهان آخران:

أحدهما: أن المراد حسن لذاته, وصحيح لغيره.

والآخر: أن المراد: حسنٌ باعتبار إسناد, صحيحٌ؛ أي: أصح شيء ورد في الباب, فإنه يقال: ((أصح ما ورد كذا)), وإن كان حسناً أو ضعيفاً, فالمراد: أرجحه أو أقله ضعفاً)), والله أعلم.((انظر تعليقه على هامش الشرح246/1)).

والذي يستغرب من كلامه (حفظه الله)؛ أنه في كتابه:((إصلاح الإصطلاح نقد كتاب تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمود الطحان)) ينسب الأبيات الثلاثة للحافظ السيوطي في ألفيته.

فقال:((ويدل على ذلك أن للسيوطي جواباً آخر في ((الألفية)), وذكر الأبيات الثلاثة التي نفاها عن السيوطي)) (انظر له: ص160).

فذاك النفي, وهذا الإيراد بالإثبات- من الشيخ عوض الله- في آن واحد, غريبٌ جداً.

ثالثاً: بالغ الشيخ أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني(رحمه الله تعالى)؛ صاحب الجواهر السليمانية في شرح المنظومة البيقونية, في الانتصار لمذهب الحافظ ابن حجر(رحمه الله تعالى), ومال إليه كل الميل, على ما في رأي الحافظ من تأمل لمن تأمل...؟؟

وانظر ماذا قال؟

قال الشيخ السليماني(رحمه الله): ((والمقصود- أي معنى كلامه- أن هذا القول الثالث الذي قاله الحافظ أقوى من غيره.

فإن كان هناك من يستقرء هذه المسالة, وينظر هل الترمذي يسير على ما ذكره الحافظ أم لا ؟ ثم يُفصل في هذه المسألة بعد ذلك, وإن كان قد يعكر على ذلك في الجملة اختلاف نسخ الترمذي, ومالم يكن ذاك الاستقراء؛ فنحن نأخذ بقول الحافظ ابن حجر؛ لأنه إمامٌ في هذا الشأن, وهو صاحب استقراء وفهم, والأصل أنه إذا وضع قاعدة في هذا الفن قبلت منه, ما لم نجد ما يردها, والله أعلم)).(وانظر إلى: الجواهر السليمانية..., ص92).

(قال أحمد): وهل يمكن ذلك, وكيف ؟؟ .

هل يمكن لنا أن نحكّم الترمذي - على إمامته - لقول الحافظ ابن حجر(رحمه الله) – على حفظه, وجلالة قدره, وسعة علمه- في اجتهاده في تفسير مصطلح الترمذي, والإجتهاد في الشرع معلومٌ؛ إذ إمكانية الخطإ فيه واردة؟؟.

ثم تعال؛ كيف نحكم الإمام الترمذي إلى رأي الحافظ ابن حجر(رحمهما الله تعالى)؛ والجواب على رأي الحافظ ابن حجر واردٌ وممكن, كما علمت؟؟.

حتى أنه صرح بنفسه بذلك فقال: ((لو سلم هذا الجواب من التعقب لكان أقرب إلى المراد من غيره, وإني لأميل إليه وأرتضيه, والجواب عما يرد عليه ممكن, والله أعلم)).(انظر له: النكت 477/1).

وأما في قوله(أي الشيخ السلياني):((ثم يُفصل في هذه المسألة بعد ذلك, وإن كان قد يعكر على ذلك في الجملة اختلاف نسخ الترمذي)).

(قال أحمد): الجواب- في نظري- أن الإستقراء في المصطلح - وإن كان صعب المنال- فإنه غير مستحيل, وليس بمتعسر أبداً على الأريب.

وأما اختلاف نسخ الترمذي(أي نسخ كتابه الجامع) فمعتبرٌ في المخطوط لا في المطبوع.

وأما في قوله(أي الشيخ السليماني): ((ومالم يكن ذاك الاستقراء؛ فنحن نأخذ بقول الحافظ ابن حجر؛ لأنه إمامٌ في هذا الشأن, وهو صاحب استقراء وفهم, والأصل أنه إذا وضع قاعدة في هذا الفن قبلت منه, ما لم نجد ما يردها, والله أعلم)).

(قال أحمد): الإمام ابن حجر(رحمه الله) الثناء عليه ممدوحٌ, وليس فقط إمامٌ في هذا الشأن, وصاحب استقراء وفهم, ... بل هو تراث لهذه الأمة المحمدية, على ما قدم للسنة النبوية, وأعماله العظيمة - نحسبها عند الله - مجزية, وعند المسلمين عامة مرضية.

وأما تفسيره لمصطلح الإمام الترمذي((حسن صحيح)), ورأيه المعتبر فيه؛ فهو شاهدٌ له على إمامته, وتقدمه في كثير من الأمور الدقيقة, والمسائل العويصة؛ التي عجز أقرانه على أن يحيطوا بها علما.

لكن؛ ولئن كان رأيه ذاك من فهم عميق؛ فإنه لم يكن من استقراء تام, (والله أعلم).

<u>رابعاً</u>: أما عن رأي الدكتور أحمد عمر هاشم, والذي يلخصه قوله: ((وهذا- أي رأي ابن حجر- هو ما أرجحه, لأنه يتمشى مع تفسير الترمذي للحسن بتعدد الإسناد...))(قواعد أصول الحديث ص85).

(قال أحمد): <u>يمكن نقد هذا الرأي بما يلي</u>:

إن هذا يقتضي أن الحديث الموصوف بتلك الأوصاف من الشروط والصفات الثلاثة مجتمعة لا متفرقة؛ يكون(حديثاً حسناً) في اصطلاح الإمام الترمذي, وأن الموصوف بتلك الأوصاف؛ اجتمعت له الأسانيد وانضمت بعضها إلى بعض , فصارالحديث بها (حسناً).

وهذا – في تقديري- يقتضي أن لا يوصف إسنادٌ منها بالصحيح بالمرة, وإلا فما معنى كلامه في (الحسن)؟؟.

فإذا عرفنا هذا؛ فكيف يتمشى ذلك مع (الحسن) عند الترمذي في كتابه الجامع؟؟.

فهذا- في نظري- تحميلٌ للمصطلح بما لا طاقة له به من التحمل, والله أعلم.

خامساً: وأما في قول الدكتور الطحان؛ والذي يلخص رأي الحافظ ابن حجر في احتمالين اثنين لتفسير عبارة الترمذي؛ فإنه يرد عليه ما يلي:

أ- بالنسبة للإحتمال الأول, وهو؛ أن للحديث إسنادان فأكثر, (حسن) باعتبار إسناد, (صحيح) باعتبار آخر.

والحق أن هذا الرأي لابن الصلاح, وجاء به ابن حجر احتمالاً؛ وقد تقدم الجواب عنه بما يكفي؛ أجاب عنه ابن دقيق بنحو قوله: ((يرد عليه الأحاديث الموصوفة بهذا الوصف وليس لها إلا مخرج واحد...)), وكذلك الذهبي؛ قال: ((وأجيب عن هذا بشئ لا ينهض أبداً؛ بأن ذلك راجعٌ إلى الإسناد...)), وابن رجب أيضاً؛ حيث قال: ((وهذا فيه نظرٌ؛ لأنه يقول كثيراً: ((حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه)).

وعلى فرض أن هذا الاحتمال صحيح كما أيده الدكتور العتر في رأيه؛ فأين موضع تعريف الترمذي(للحسن), وما يقتضيه من صفات وشروط فيه, في الإسناد (الحسن) من الإسنادين؛ و(الحسن) حسنه, والمصطلح مصطلحه؟؟.

ب- وأما بالنسبة للإحتمال الثاني وهو؛ أن للحديث إسنادٌ واحدٌ, ولكن القوم اختلفوا فيه بين محسن ومصحح, فصار((حسن)) عند قوم, ((صحيح)) عند قوم آخرين.

فهذا يقتضي أن نفهم أن الترمذي كان ناقلاً للخلاف بين الحفاظ والنقاد في هذا الحديث الذي وصفه هو((بحسن صحيح)).

وهذا؛ - في تقديري- إلزامٌ للترمذي بمنهج غيره من الحفاظ والنقاد؛ إذ معلومٌ أن الترمذي إمامٌ مجتهدٌ في هذا الشأن ليس من شأنه التقليد لأحد, وأن هذا الوصف- أي حسن صحيح- قد وصف به أغلب أحاديث جامعه؛ فالمتبادر للفهم , ثم للحكم؛ أنه يحكم على الأحاديث بالنسبة إلى ما عنده, لا بالنسبة إلى ما عند غيره من الحفاظ والنقاد.

ولكن لقائل أن يقول: قد حكم الترمذي على الأحاديث الموصوفة عنده ((بحسن صحيح)) لا عند غيره من الحفاظ والنقاد؛ ولم يكن مقلداً لأحد, ولكن تردد هو فيها بين الصحة والحسن, فوصفها بما علمت من الوصف؟.

(قال أحمد): ذلك واردٌ ؛ أن لو كان ذلك في بعض الأحاديث القليلة, أما وقد وصف بها الترمذي أغلب أحاديث جامعه - كما علمت- , فالتراع بعد هذا؛ فإنه بعيدٌ جداً, والله أعلم.

ولو أراد ذلك لأتي [بالواو] التي هي للتخيير أو التردد, فيقول: حسنٌ أو صحيح, ولا ضير في ذلك, وقد تقدم مثل هذا الجواب بما يشفي ويكفي, ولا طائل من العود إليه.

سادساً: يمكن نقد القائلين بالتوكيد في ((حسن صحيح)) بما يأتي:

أ- بالنسبة لقول الشيخ أحمد شاكر, والذي يفهم منه أن:((حسن صحيح))عند الترمذي؛ هو(الحسن) الذي ترقى إلى درجة (الصحيح), فإنه يؤخذ عليه ما يلي:

1- تجاهل تعريف (الحسن) عند الترمذي.

2- الغموض في معنى الترقي من الحسن إلى الصحة.

3- ماهو(الحسنُ) الذي يقصدهُ الشيخ أحمد شاكر(الحسن لذاته) أم (الحسن لغيره)؟.

4- وفي حال التسليم له بأن الترمذي لم يرد بالمصطلح إلا توكيد الصحة؛ فلماذا لم يكتف الترمذي بقوله فيه:(صحيح)؛ وقد كان المصطلح وقته موجودًا, ثم على أي هدي في التفسير نسير؛ وقد استقر التباين والإنفصال بين (الصحيح) و(الحسن) عند جمهور المتأخرين؟؟.

5- ولقائل أن يقول: كيف يسقط الشيخ أحمد شاكر(رحمه الله) آراء المتأخرين بعبارة((فيها تكلفٌ ظاهر...), ولم يبين لنا وجه هذا التكلف الظاهر - على الأقل- في نظره وفي بعضها قوةٌ ظاهرة, واعتبارٌ بالغٌ ؟؟.

بل يمكن له القول (أي المخالف) : ((بل هوتساهلٌ ظاهر, وتهوينٌ بالغٌ , بمشكلة حيرت كبار العلماء متأخرين ومعاصرين)).

6- كما يؤخذ على الشيخ أيضاً؛ بما استقر من اصطلاح عند الأئمة والعلماء المتأخرين؛ بأن الحمل على التأسيس أولى من الحمل التأكيد, لا سيما مع تباين المصطلحين واختلافهما, ولو أراد الإمام الترمذي التأكيد فقط ؛ لما تردد في التصريح به, والله أعلم.

ب- وأما بالنسبة للشيخ الدكتور المليباري, ومن ذهب مذهب التأكيد.

فإن نظريته في تفسير ((حسن صحيح)), وفي دفع الاعتراضات الواردة عليه؛ تشبه إلى حد كبير نظرية الحافظ ابن رجب(رحمه الله تعالى) في ردّ كل الافتراضات التي فرضها أصحابها لتفسير مصطلح:((حسن صحيح)).

إذ أنها تبين بصراحة ووضوح منهج الإمام الترمذي في إطلاق مصطلح(الحسن) عنده, وتفيد أن الأسلم والأحوط في تفسيرعبارات الإمام الترمذي المركبة, ومنها:عبارة((حسن صحيح))؛ أن يتم ذلك في إطارمنهج المتقدمين وأسلوبهم(والترمذي واحد منهم), لا على طريقة المتأخرين, فإذا ما فعلنا ذلك سهل علينا حمل المعنى على إرادة التأكيد بالصحة, لا غير.

ودعّم هذا المذهب كثيرٌ من الأساتذة الباحثين المجدين, ومنهم الدكتور: الدخان, وطارق عوض الله, والحمش, وحمادو, وغيرهم.

قال الدخان في خاتمة بحثه في آراء وأقوال المفسرين لهذا المصطلح:

((ولكن الذي ينبغي لمن يقرأ سنن الترمذي أو غيره ممن استعمل هذا الاصطلاح؛ ألا يكتفي بمجرد التسليم بذلك, بل ينبغي عليه أن يبحث عن الحديث من حيث سنده ومتنه, ويحكم عليه بما يقتضيه البحث العلمي المجرد. والله أعلم)).

(قال أحمد): وقد تقدم من خلال تلك الآراء والأقوال في تفسير المصطلح, وكذا الردود والأجوبة عليها؛ أنها تفتقر إلى السبر الكامل, والإستقراء التام, فضلاً عن أنها تختلف مع واقع الكتاب((الجامع)).

قال د. نذير حمادو: ((إن هذه المقولات منقودة بواقع الكتاب, لأنه كثيراً ما يعلق بهذا على الأحاديث الصحيحة المتفق عليها, والمعمول بها....)).

ولكنني وقفت- والحمد لله تعالى- على بعض العينات للبحث التطبيقي في درجة هذا المصطلح ((حسن صحيح))؛ فوجدت كلاً من الشيخين الألباني والدكتور عداب الحمش قد وفيا بهذا الغرض العظيم, وسيتبين ذلك قريباً إن شاء الله تعالى.

وفي رأيي:

أن ما تقدم من تفاسير في ((حسن صحيح))؛ من القول بتعدد الإسناد, أومن القول بمذهب الحافظ ابن حجر؛ وهو احتمال رأي ابن الصلاح حال التعدد, واحتمال التردد حال التفرد, أو ما كان على رأي الشيخ العلامة محمد عبد الرزاق؛ وهو ما كان في معنى المقبول المعمول به, الذي يقول مالك في مثله: ((وعليه العمل ببلدنا))؛ كلها احتمالاتٌ لها جانبٌ من الصحة لا يخفى, وتصدق في أمثلة محصورة على هذا المصطلح.

لكن؛ أن يكون هذا الرأي , أو ذاك, أو ذالك؛ هو مراد الإمام أبي عيسى الترمذي, في إطلاقه هذا المصطلح, وتعميم الحكم به, فهذا مما لم يتبين لهذا الباحث.

وعليه؛ فإن الأصوب, والأقرب, والأعمق في تفسير مصطلح الترمذي((حسن صحيح)) هو توكيد الصحة فيه, وأن الإمام الترمذي أطلقه في الغالب الأعم, والكثير الجم على أعلى درجات الصحة عنده.

ولذلك وجب حمل تفسير هذا المصطلح على ما احتمله الحافظ ابن رجب الحنبلي(رحمه الله تعالى), وتأوله الشيخ الدكتور المليباري, وتأيّد هذا الحكم بالعيينات التطبيقية التي تفضل بها كل من الشيخ الألباني, والشيخ عداب الحمش, وبحوث الشيوخ الأساتذة الباحثين الذين سبق ذكرهم, والله أعلى وأعلم.

وبذلك يتبين خطأ ما شاع لدي الكثيرين من ترتيب للأحاديث في كتاب الإمام الترمذي (الجامع), وهو ما سنراه في نتائج هذا البحث المتواضع.

الخاتمة
أهم النتائج والتوصيات

الحمد لله في الأول, وفي الختام, والصلاة والسلام على خير الأنام؛ نبينا محمد, وعلى آله, وصحبه؛ الذين آمنوا به, وعزروه, ونصروه, واتبعوا النور الذي أنزل معه؛ فقاموا بسنته وهديه على خير قيام.

ثم أما بعد:

فلقد تجولت في ثنايا هذا البحث العلمي الدقيق؛ الموسوم بعنوان:[مصطلح حسن صحيح, وتفسيره عند المعاصرين, دراسة تحليلية نقدية], وبذلت فيه أقصى طاقتي, ومنتهى جهدي, وكلّ ما في يدي, على ما اعتراني فيه من مشاكل عويصة, ومصائب عظيمة, وطآمات جسيمة, أحتسب أجرها على الله العزيز الحكيم, لولا أن تداركتني نعمة من ربي؛ لنبذت من هذا البحث بالعراء, ولكنت الفارين؛ وذلك من هول ما رأيت... ثم ليغفر الله لمن شاء ممن أساء. قال تعالى: **((والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا, وإن الله لمع المحسنين)) ((العنكبوت69)).**

والذي خلصت إليه في هذ البحث, بعد الطواف بأركانه, ودخول أبوابه؛ جملة من النتائج, وحزمة من الوصايا؛ هي بمثابة الملامح العامة للبحث, الهادية لمضامينه وحيثياته, أوجز أهمها مختصرة في الآتي:

أولاً: إن تفسيرمصطلح:((حسن صحيح)) يعني أن الحديث- عند الإمام الترمذي- أصحّ وأقوى, وأعلى درجات المرتبة والثبوت عنده؛ فالحديث الذي يحكم له بهذا الحكم, هوأعلى من(الحسن), وأعلى من(الصحيح) أيضاً, وذلك من عدة وجوه وشواهد هي:

1- أن الإمام الترمذي؛ وإن لم يترك لنا تفسيراً لمصطلح:(حسن صحيح) نعودُ إليه في هذا الحكم؛ إلا أنه كان لا يطلقه إلا على أعلى درجات الصحة والثبوت, وأعلى أسانيدها.

2- ثبوتُ إطلاق مصطلح:(الحسن) واستعماله على(الصحيح) تاريخياً عند الأئمة المتقدمين من المحدثين والنقاد الذين سبقوا الإمام الترمذي, وكذا الذين عاصروه.

3- إن أغلب ما وصف به الترمذي الحديث((بحسن صحيح)) جمعاً بين الصحة والحسن؛ وجدناهُ مما اتفق عليه الشيخان البخاري ومسلماً, أو ممّا انفرد به أحدهما, ولذلك لم يخل ما وصف به المصطلح من صحة في الغالب الأعم.

- قال د.عداب الحمش في كتابه:((الإمام الترمذي ومنهجه..)) بعدما أعد ثبتاً للأحاديث المحكوم عليها ((بحسن صحيح)) في جامع الترمذي موازنة بما في الصحيحين تحديداً فقال: ((... فقمت بإحصاء الأحاديث التي وافق الترمذي البخاري ومسلماً معاً على تخريجها فوجتها(1096) ألف حديث وستة وتسعين حديثاً.

فتتبعت الخمسين حديثاً الأولى منها؛ فكانت ستة وثلاثون حديثاً منها قد قال الترمذي عقبه: ((حسن صحيح)), وكان منها أربعة عشر(14) حديثاً فقط لم يحكم الترمذي عليه بهذا الحكم؛ وهي الأحاديث: ((129/120/98/97/94/73/71/70/32/28/22/13/8/5)).

وهذا يؤكد أن مصطلح ((حسن صحيح)) مع ملحقاته؛ هو الرتبة العليا عند الترمذي))[1].

4- ندرة إفراد مصطلح:(الصحيح) في كتاب الترمذي(الجامع)؛ حيث لم تبلغ عدد أحاديث الجامع مفردةً بالصحة سوى(90) تسعين حديثاً.

5- حرصُ الإمام الترمذي(رحمه الله) على تفسير مصطلح:(الحسن) دون (الصحيح) ودون غيره من المصطلحات الأخرى, ومنها:(حسن صحيح)؛ دليلُ صدق على شهرتها وانتشار مدلولها- وقتذاك - ولم تدع حاجة إلى بيانها.

6- إبطالُ الشيخ: تقي الدين ابن دقيق العيد الدعوى التي أسس عليها الإستشكال في إطلاق((حسن صحيح)), وأنه لا يشترط في (الحسن) قيد القصور عن (الصحيح), وإنما يجيئه القصورُ ويفهم ذلك فيه إذا اقتصر على قوله:(حسن) فالقصور يأتيه من قيد الاقتصار, لا من حيث حقيقته وذاته.

---

(1) الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع(380/1).

7- نظرية الحافظ ابن رجب الحنبلي(رحمه الله) في شرح علل الترمذي, والفاصلة في حسم الإشكال, ورفع كل دعوى اعتراض.

8 - سبرت كل المقولات والاحتمالات الواردة في تفسيرمصطلح:((حسن صحيح)) من العلماء المتأخرين والمعاصرين, ولم أجد فيها, ولا منها رأياً سلم من نقد ومناقشة, أواعتراض وجواب, خلا ما فسر منها بالصحيح.

9- تتبّعتُ والدكتور عداب الحمش من خلال كتابه: ((الإمام الترمذي...)) إطلاقات الترمذي لمصطلح:((حسن صحيح))عارياً عن كل قيد؛ فبلغت إطلاقاته (1641)حديثاً, وقارنتها بإطلاقاته لمصطلح:(الحسن) العاري عن كل قيد؛ والبالغة(298)حديثاً, ثم بإطلاقاته لمصطلح:(الصحيح) العاري عن كل قيد؛ والبالغة(90)حديثاً, فوجدناها(1) مُلئت ((حسناً صحيحاً)).

10- يتنوع مصطلح:((حسن صحيح)) في إطلاقاته إلى أربع وأربعين(44) إطلاقةً على ألف وتسعمائة وخمسة وتسعين(1995) حديثاً, ولم يكن لنوع منها ضابط يميزها عن سابقها أو لاحقها.

11- و أخيراً؛ ومن المتفق عليه, خلو الساحة العلمية من وجود تفسيرلهذه العبارة من الإمام الترمذي نفسه, تكون الفيصل في حل الإشكال, والحاسم في كل اعتراض, مكنني من ترجيح ما رأيته من الرأي بتوكيد الصحة العليا في تفسير((حسن صحيح)).

---

(1) الهاء عائدة على آخر مذكور؛ وهو ساحة الجامع الرحبة والبالغة:(3956)حديثاً. وهو(أي التفسير بالصحيح) ما يوافق مقاصد الإمام الترمذي في تسمية كتابه: ((بالجامع الصحيح)).

ثانياً: أفادني الدكتور عمر فلاته في كتابه:((الحديث الحسن مطلقاً ومقيداً عند الإمام الترمذي)) فائدة؛ تؤيد ما رجحته وهي:

وقوفه على عينة تطبيقية من دراسة أحاديث حكم عليها الترمذي بهذا الحكم, تقدم بها الشيخ الألباني (رحمه الله تعالى) في كتابه:((صحيح الترمذي))؛ حيث قال:((وقد شملت العينة(49) تسعة وأربعين حديثاً حكم النقاد على(46) ستة وأربعين حديثاً منها بأنها صحيحة, و(02) حديثين بأنهما صحيحا الإسناد, و(01) حديثاً واحداً بأنه ضعيف الإسناد, وأحاديث العينة مدار رواتها طبقة التابعين, وجاءت على النحو التالي:

1- حديثان(02) مدارهما على الطبقة الثانية.

2- ثمانية عشر (18) حديثاً مدار رواتها من الطبقة الثالثة.

3- خمسة عشر (15) حديثاً مدار رواتها من الطبقة الرابعة.

4- أربعة عشر (14) حديثاً مدار رواتها من الطبقة الخامسة.

اتفق الشيخان وغيرهما على إخراج ستة وعشرين(26) حديثاً, وأخرج مسلم وأصحاب السنن الأربعة وأحمد تسعة(09) أحاديث, وأخرج أصحاب السنن الأربعة(02) حديثين, وتفرد الترمذي دون أصحاب الكتب الستة بإخراج أحد عشر(11) حديثاً.

وهذه الدراسة تشعرُ بأن الترمذي يقصد بقوله:((هذا حديث حسن صحيح))؛ أن الحديث ((صحيح)) توافرت فيه شروط الصحة في رأيّه - على الأقل- , وأن مدار روايته على التابعين بمختلف طبقاتهم, فأجمل هذا المعنى في هذا المصطلح.

وهذا المعنى؛ يتوافقُ مع مقاصد الترمذي في تسمية كتابه, كما يزيلُ الإشكال ويجيب على كثير من الأسئلة التي أعترض بها عليه في هذا الاصطلاح, ويتطابقُ مع من سبقه أوعاصره من العلماء في استخدامهم لمصطلح:(الحسن), كما أن هذا التفسيرلمصطلح الترمذي يعززُ موقف الدارسين لكتاب الترمذي الموافقين له في الحكم بالصحة على هذه الأحاديث, حيثُ بلغت نسبة الموافقة نحو 97/. وفق دراسة العينة.

بـل إن هـذا التفسـير؛ يضـيقُ, بـل يرفـع الخـلاف بـين الدارسـين لجـامع الترمـذي فـي الأحاديث التي لم يصححوها؛ لوجود بعض الرواة المتكلم فيهم, بإعادة النظر فيها في إطار هـذا المعنـى, وهـذا مـا يؤكـد إجـراء دراسـة مفصـلة للأحاديـث الموصـوفة ((بحسـن صحيح)).))[1]. إنتهى كلامه.

ثالثاً: والذي يمكن أن أختم به هذا البحث هو تساؤلٌ يفرضه الواقع التطبيقي على التحليل النظري للبحث؛ وهو لماذا استعمل الترمذي مصطلح:((حسن صحيح)) على الأحاديث التي يصححها, وهو مصطلح مركبٌ كما علمت, وكان يكفيه منه, ويغنيه عنه استعماله لمصطلح:(صحيح) فقط ؟؟.

والجوابُ في نظري من وجهتين اثنتين هما:

أولاهما: أن تصرف الإمام الترمذي هذا, حيث أطلق مصطلح: ((حسن صحيح)) على الأحاديث التي يصححها في جامعه, بل التي هي في أعلى درجات الصحة عنده, ولم يكتف بإطلاق لفظ :((صحيح)) فقط عليها, والصحيح موجود عنده؛ يشبهُ إلى حدٍّ ما, صنيع الإمام أبي داود السجستاني في سننه, حيث حكم على أحاديث سننه بأنها صحيحة وصالحة فقال:((ذكرتُ الصحيح, ومايشبهه وما يقاربه, وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح, وبعضها أصح من بعض...))[2].

فبهذا يكون حكمه على أحاديث سننه:((صالح صحيح))؛ إذ حديث(صالح) يشبه (صحيح), وحديث(صالح) يقاربُ(صحيح)؛ إلاّ أن الإمام الترمذي لم يذكر هذا, بل ذكر(الحسن), وعرفه عنده, ليكون((حسن صحيح))عنده ك(صالح صحيح)عند أبي داود. والله تعالى أعلم.

---

(1) د.عمر فلاته, الحديث الحسن مطلقاً ومقيدًا عند الإمام الترمذي, دار الأنصاري للنشر المدينة, الطبعةالأولى(1426ه/2005م), ص(68/67).

(2) رسالة أبي داود, ص(28).

ثانيهما: أن الحديث قد تكون روايته من طريقين, فلا نسقط مسألة تعدد الطرق, ولكن ليس على تأويل من خلص إلى أن:(صحيح) أقوى, وأصح من((حسن صحيح)) كابن كثير, وابن حجرمن المتأخرين, والدكتور العتر, والطحان, وغيرهم ممن تقدم ذكر آرائهم؛ فإن الترمذي حكم على بعض الأحاديث بالصحة وهي ضعيفة.

والحق؛ أن الترمذي إذا أضاف لفظة(الصحيح) إلى(الحسن) فقد ثبت الحديث عنده, وزالت كل احتمالات التردد الأخرى, قال ابن سيد الناس في شرح الترمذي:((إن الحكم للفظة ((حسن))؛ إنما هو إذا انفردت, ومعلومٌ حينئذ أنها جاءت على الوضع الاصطلاحي لتفيد ما تقرر من المراد, وأما إذا جاءت تبعاً للصحيح, فالحكم للصحيح))[1].

---

(1) النفح الشذي شرح الترمذي, ج(1), ص(295).

التوصيات:

1- ينبغي عدم استحضار مصطلح[الحسن] كما فسره الترمذي في محاولة شرحنا لعبارة[حسن صحيح].

2- القاعدة – كما أفاده كلام الدكتور المليباري- أن نفسر كلام الترمذي على وفق ما كان سائداً في عصر المتقدمين؛ عصر الرواية.

3- إن الدراسة التطبيقية لبعض العيِّنات من حديث:[حسن صحيح] والتي تقدم بها بعض المحدثين والنقاد المعاصرين من أمثال: د. العتر, والشيخ الألباني, والشيخ الحمش؛ هي أحكامٌ لها قدرها من الصحة لا يخفى, وفضلها على غيرها من الدراسات التي خلت من الجانب التطبيقي, في رفع كثافة الريب التي اعترت هذا المصطلح؛ ولكنها لا تعدو أن تكون حكماً على الكلِّ بالحكم على جزءه؛ مما يتطلب منا جمع كل الأحاديث التي حكم عليها الترمذي:[بحسن صحيح] وهي كثيرة جداً, ومتنوعة, ودراستها دراسة معمّقة؛ وذلك بالإحصاء, والتخريج, والدراسة, ومقارنتها بما في كتب السنة الأخرى, وموازنتها بما في الصحيحين تحديداً, دون إلزام للترمذي بمنهج غيره من الحفاظ والنقاد.

وهذا العمل العظيم؛ يتطلب منا كدارسين ومهتمين بهذا المصطلح, جهداً كبيراً, ونفساً طويلا, ودربة في البحث واسعة, ولعلّ هذا ما سيكون عملي في المستقبل القريب في البحوث والدراسات, وما ذلك على الله بعزيز, فهو حسبي ونعم الوكيل, نعم المولى ونعم النصير وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين, وصلى اللهمّ وسلم وبارك على سيدنا ونبينا ومولانا محمد, وعلى آله وصحبه أجمعين.

أهم المصادر والمراجع

القرآن الكريم فهرس الأيات القرآنية

(حرف الألف)

- **الأحاديث التي حسنها أبوعيسى الترمذي وانفرد بإخراجها عن أصحاب الكتب الستة**- (دراسة تحليلية)- إعداد: عبد الرحمن بن صالح محي الدين, إشراف الدكتور: محمود أحمد ميرة- دار الفضيلة للنشر والتوزيع- الرياض- الطبعة الأولى(1419ه/1998م).

- **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**- تأليف: محمد ناصر الدين الألباني- بإشراف محمد زهير شاوش- المكتب الإسلامي-بيروت لبنان- الطبعة الثانية(1405ه/1985م).

- **ألفية السيوطي في مصطلح الحديث**, تأليف الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي,(ت911ه), شرح وتحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد, تعليق: أبو معاذ طارق بن عوض الله محمد, دار ابن القيم, دار ابن عفان, الطبعة الأولى(1425ه/20004م).

- **أعلام المحدثين ومآثرهم العلمية**- للأستاذ المحدث د. تقي الدين الندوي- دار البشائر الإسلامية- طبعة الأولى(1428ه/2007م).

- **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**- لخير الدين الزركلي- دار العلم للملايين- بيروت لبنان- الطبعة السابعة(أيار1986م).

- **الأمّ**- للإمام محمد بن إدريس الشافعي(150ه/204ه), دار الفكر, طبعة:(1410ه/1990م).

- **الأمّ- إختلاف الحديث**- للإمام محمد بن إدريس الشافعي- ط3(1426ه/2005م).

- **إصلاح الاصطلاح نقد كتاب تيسير مصطلح الحديث**, د محمود الطحان, تأليف: أبي معذ طارق بن عوض الله بن محمد, مكتبة التوعية الإسلامية ط(1430ه/2009م).

- **الإتجاهات الحديثية في القرن الرابع عشر**, د. محمود سعيد ممدوح, دار البصائر, القاهرة, الطبعة الأولى(1430ه/2009م).

- **الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات**- تأليف: أبي معاذ طارق عوض الله بن محمد- مكتبة ابن تيمية, القاهرة- الطبعة الأولى(1417ه/1998م).

- **الإقتراح في بيان الإصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح**- تأليف: تقي الدين ابن دقيق العيد(المتوفى سنة702ه)- دار الكتب العلمية- بيروت لبنان- الطبعة الأولى(1406ه/1986م).

- **الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين**- د/ نور الدين عتر- مؤسسة الرسالة- الطبعة الثانية(1408ه/1988م).

- **الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع- دراسة نقدية تطبيقية**- تأليف: د/عداب محمود الحمش(جامعة بغداد), دار الفتح للدراسات والنشر- الطبعة الأولى(1423ه/2003م).

(حرف الباء)

- **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**- للحافظ ابن كثير(المتوفى سنة774ه)- شرح: العلامة أحمد محمد شاكر- تعليق: المحدث ناصرالدين الألباني- حققه وتمم حواشيه: علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري- مكتبة المعارف للنشر والتوزيع لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد- الرياض- الطبعة الأولى(1417ه/1997م).

- **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**- للحافظ ابن كثير(المتوفى سنة774ه)- تأليف: أحمد محمد شاكر- تحقيق: د/ بديع السيد اللحام- دار السلام- الرياض, دار الفيحاء- دمشق- الطبعة الثالثة(1421ه/2000م).

- **البداية والنهاية**- للحافظ أبي الفداء إسماعيل ابن كثير القرشي الدمشقي(ت774ه)- طبعة (1979م)- مكتبة المعارف الثالثة- بيروت.

- **البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير**- لأبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعرف بابن الملقن(723ه/804ه)- تحقيق: جمال محمد السيد- دار العاصمة- طبعة: (1414ه).

- **بغية النقاد النقلية فيما أخل به كتاب البيان وأغفله أو ألمّ به فما تمّمه ولا كمّله** - للحافظ أبي عبد الله محمد بن أبي يحيى أبو بكر بن خلف الشهيربابن المواق(583ه/642م)- تحقيق: د. محمد خرشاني- أضواء السلف- طبعة: (1425ه/2004م).

- **بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام**- للحافظ ابن القطان الفاسي- تحقيق: د. الحسين آيت سعيد- دار طيبة- طبعة:(1418ه/1997م).

(حرف التاء)

- **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**- تأليف: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي- تحقيق: د/أحمد عمر هاشم- تخريج: أحمد عناية- دار الكتاب العربي- بيروت لبنان- الطبعة الأولى(1424ه/2004م).

- **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**, للإمام الحافظ أبي العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري(1283ه/1352ه), منشورات محمد علي بيوض, دار الكتب العلمية, بيروت لبنان.

- **تذكرة الحفاظ** - للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الكردي الدمشقي(ت848ه)- تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني- دار إحياء التراث العربي.

- **تحرير تقريب التهذيب**- للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(852ه)- تحقيق: د. عواد بشار, والشيخ شعيب الأرناؤوط – طبعة أولى: (1417ه/1997م).

- **تحرير علوم الحديث**- د/ عبد الله بن يوسف الجديع- مؤسسة الريان- الطبعة الأولى(1424ه/2003م).

- **تحقيق الرغبة في توضيح النخبة**, تأليف: د. عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخضير, مكتبة دار المنهاج, الرياض, المملكة العربية السعودية, الطبعة الأولى(1426ه).

- **تهذيب التهذيب** – للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت852ه)- طبعة دار صادر- بيروت لبنان.

- **توجيه النظر إلى أصول الأثر**- للإمام العلامة الشيخ طاهر الجزائري الدمشقي (المتوفى سنة1338ه)- اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة- الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية- حلب سورية- الطبعة الأولى(1416ه/1995م) بيروت لبنان.

- **توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار**- للأمير محمد بن إسماعيل الحسني الصنعاني(ت1182ه)- تحقيق: العلامة محمد محيى الدين عبد الحميد دار إحياء التراث العربي.

- **تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف بين الواقع المحدثين ومغالطات المتعصبين" رد على أبي غدة ومحمد عوامة"** – تأليف: د/ ربيع بن هادي المدخلي- مكتبة دار السلام – الرياض- الطبعة الأولى(1411ه).

- **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**- للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي(المتوفى سنة806ه)- وبذيله المصباح على مقدمة ابن الصلاح- للشيخ محمد راغب الطباخ- دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع- الطبعة الثانية(1405ه/1984م).

- **تيسير مصطلح الحديث مع شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث**- د/ نذيرحمادو- الطبعة الأولى(1411ه/1990م).

- **تيسير مصطلح الحديث**- بقلم: د/ محمود الطحان- مكتبة المعارف للنشر والتوزيع- الرياض- الطبعة العاشرة(1425ه/2004م).

- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**- للإمام الحافظ يوسف بن الله أبوعمربن عبد البر- تحقيق:محمد عبد القادر عطا- طبعة دار الكتب العلمية(1419ه/1999م).

(حرف الثاء)

- **الثقات**- للإمام الحافظ ابن حبان بن أحمد بن حاتم التميمي البستي(ت354ه)- مؤسسةالكتاب- الطبعة الأولى.

(حرف الجيم)

- **جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي من روايته وحمله**- للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البرالقرطبي(ت436ه)- دار الفكر- طبعة أولى.

- **الجامع الصحيح** - لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة(209ه/279ه)- بتخريج وشرح: أحمد شاكر- دار إحياء التراث العربي.

- **الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه المعروف بصحيح البخاري**- لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري(256ه)- تحقيق: د. مصطفى ديب البغا- دار ابن كثير- دمشق - الطبعة الرابعة(1410ه).

- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**- للإمام الحافظ المؤرخ أبي بكرأحمد بن عليّ بن ثابت الخطيب البغدادي- تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب- مؤسسة الرسالة- الطبعة الثالثة(1416ه/1996م).

- **الجواهر السليمانية شرح المنظومة البيقونية**, شرح يجمع بين القواعد النظرية والتطبيقات العملية, تأليف: ابي الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني, دار الكيان, المملكة العربية السعودية, الطبعة الأولى(1426ه/2006م).

- **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر**- تأليف: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي(المتوفى سنة902ه)- تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد- دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت لبنان- الطبعة الأولى(1419ه/1999م).

- **جهود المحدثين في بيان علل الأحاديث**- تأليف: د/ علي بن عبد الله الصياح- دار المحدث للنشر والتوزيع, الرياض, المملكة العربية السعودية – الطبعة الأولى(1425ه).

(حرف الحاء)

- **الحديث الحسن لذاته ولغيره**- دراسة استقرائية نقدية- تأليف: د/ خالد بن منصور الدريس- دارأضواء السلف للنشر والتوزيع- الرياض- الطبعة(1426ه/2005م).

- **الحديث الحسن مطلقاً ومقيداً عند الإمام الترمذي**- تأليف: د/عمربن حسن عثمان فلاتة(جامعة طيبة)- دار الأنصاري للنشر- الطبعة الأولى(1426ه/2005م).

- **الحسن بمجموع الطرق في ميزان الاحتجاج بين المتقدمين والمتأخرين**- لعمروعبد المنعم سليم- دار الضياء طنطا.

- **الحطة في ذكر الصحاح الستة**- تصنيف: أبي الطيب السيد صديق خان القنوجي(المولود سنة1248ه, المتوفى سنة1307ه رحمه الله)- دراسة وتحقيق: علي حسن الحلبي- دار الجيل بيروت, دارعمارعمان- الطبعة الأولى(1408ه/1987م).

- **حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه**- تصنيف محمد بن إبراهيم الشيباني- الدار السلفية- الكويت- الطبعة الأولى:(1407ه/1987م).

- **حوار لطيف حول مبحث الحسن مع الشيخ محمد عمرو عبد اللطيف**- لأبي عائش عبد المنعم إبراهيم- مكتبة أولاد الشيخ للتراث- الطبعة الأولى(1423ه/2003م).

(حرف الذال)

- **ذيل طبقات الحفاظ** - للإمام الذهبي.

(حرف الراء)

- **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**- لأبي الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي الهندي(ت1304ه)- تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة- مكتبة المطبوعات الإسلامية- الطبعة الثالثة(1987م).

- **الرسالة** – للإمام محمد بن إدريس الشافعي(150ه/204ه).

(حرف الطاء)

- **طلعة الأنوار في علم آثار النبي المختار**, ويليها هدي الأبرار على طلعة الأنوار, تأليف: عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي, صاحب مراقي السعود(ت سنة1233ه), تحقيق: محمد شايب شريف, دار ابن حزم, الطبعة الأولى(1430ه/2009م).

(حرف العين)

- **علوم الحديث ومصطلحه** - د/ صبحي الصالح- دار العلم للملايين- الطبعة الأولى(1957م).

(حرف الفاء)

- **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**- تأليف الحافظ المؤرخ شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي الشافعي(المتوفى سنة902ه)- دراسة وتحقيق: د/ عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخضير, د/ محمد بن عبد الله بن فهيد آل فهيد- مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع- الرياض- الطبعة الثانية(1428ه).

(حرف القاف)

- **قراءة في المقدمة والنكت- قواعد البحث ومزالق التفكير**- د. محمد عبد النبي- دار قرطبة- الجزائر- الطبعة الأولى(1427ه/2006م).

- **قواعد أصول الحديث**, د. أحمد عمر هاشم, دار الكتاب العربي, الطبعة(1404ه/1984م).

- **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**- بقلم: العلامة الشيخ محمد جمال الدين القاسمي(المتوفى- دار العقيدة – الطبعة الأولى(1425ه/2004م).

- **قواعد العلل وقرائن الترجيح**- تأليف: عادل بن عبد الشكورالزرقي- دار المحدث للنشر والتوزيع, الرياض, المملكة العربية السعودية- الطبعة الأولى(1425ه).

- **قواعد في علوم الحديث**- للعلامة المحقق المحدث الفقيه ظفر أحمد العثماني التهانوي(ت1393ه)- تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة- مكتب المطبوعات الإسلامية- الطبعة الخامسة: (1404ه/1984م).

- **القول الحسن في كشف شبهات حول الإحتجاج بالحديث الحسن**- لأبي عبد الله أحمد بن إبراهيم أبي العينين- مكتبة ابن عباس- المنصورة .

- **القواعد الحديثية**- لأبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد- دار ابن القيم, المملكة العربية السعودية- دار ابن عثمان, جمهورية مصر العربية- الطبعة الأولى(1431ه/2010م).

(حرف الصاد)

- **صحيح الترمذي بشرح الإمام ابن العربي المالكي(ت543ه)**- دار الكتاب العربي- بيروت لبنان.

- **صحيح سنن الترمذي باختصار السند**- تأليف: محمد ناصر الدين الألباني- بتكليف من مكتب التربية العربي لدول الخليج- الرياض- إشراف زهير الشاوش- الطبعة الأولى(1408ه/1988م).

(حرف الكاف)

- **الكافي في علوم الحديث**-لأبي الحسن علي بن أبي محمد عبد الله بن الحسن الأردبيلي التبريزي(677ه/746ه)- تحقيق: أبو عبيدة مشهوربن حسن آل سلمان- الدار الأثرية- طبعة:(1429ه/2008م).

- **الكامل في ضعفاء الرجال**- لعبد الله بن محمد بن عدي الجرجاني الحافظ (ت365)- طبعة- دار الفكر(1404ه).

- **كتاب الضعفاء** ومن نسب إلى الكذب ووضع الحديث ومن غلب على حديثه الوهم, ومن يتهم في بعض حديثه,ومجهول روى مالا يتابع عليه, وصاحب بدعة يغلو فيها ويدعو إليها, وإن كانت حاله في الدين مستقيمة, لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي(ت322ه)- تحقيق: حمدي بن عبد المجيد- طبعةالأولى(1420ه/2000م).

- **كتاب الكفاية في علم الرواية**- تصنيف الإمام الحافظ المحدث ابي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي(ت463ه)- دار الكتب العلمية- بيروت لبنان- طبعة(1409ه/1988م).

- **كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**- تحقيق: محمود إبراهيم زياد- طبعة دار الوعي بحلب.

- **كشف الأستارعن زوائد البزار**- لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان(ت807ه)- تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي- طبعة الأولى مؤسسة الرسالة(1399ه)- بيروت لبنان.

(حرف الآم)

- **لسان العرب**- لابن منظورمحمد بن مكر م الإفريقي(ت731ه)- طبعة أولى(1410ه)- دار صادر بيروت لبنان.

(حرف الميم)

- **مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية**- جمع وترتيب المرحوم عبد الرحمن بن محمد بن قاسم بمساعدة ابنه محمد- مكتبة المعارف- زنقة باب شالة أمام المسجد الأعظم - ص ب رقم (239)- الرباط المغرب.

- **المحرر في مصطلح الحديث**, تأليف: حمد بن إبراهيم العثمان, الدار الأثرية الطبعة الأولى(1429ه/2008م).

- **المدخل إلى مناهج المحدثين** , الأسس والتطبيق, تأليف: أ.د. رفعت فوزي عبد المطلب, دار السلام, مصر العربية, الطبعة الأولى(1429ه/2008م).

- **مصابيح السنة**- للإمام أبي محمد بن مسعود الفراء البغوي(ت516ه)- المكتب الإسلامي- ط1(11390ه/1973م).

- **معجم مقاييس اللغة**- لأحمد بن زكريا بن فارس(ت395ه)- تحقيق: عبد السلام محمد هارون- طبعة الثانية(1392ه).

- **معجم التعريفات**- للشريف الجرجاني- تحقيق ودراسة: محمد الصديق المنشاوي- دار الفضيلة.

- **معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه**- تأليف: أبي عبد الله بن عبد الله الحاكم النيسابوري(ت405ه)- بتعليقات الحافظين: المؤتمن الساجي والتقي ابن الصلاح- شرح وتحقيق: أحمد بن فارس السلوم- دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع- الطبعة الأولى(1424ه/2003م).

- **معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية**- تأليف: عمر رضا كحالة- دار إحياء التراث العربي- بيروت لبنان.

- **مقدمة ابن الصلاح علوم الحديث**- تأليف: الإمام العلامة ابن الصلاح أبي عمروعثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري(المتوفى سنة 643ه)- تعليق: إسماعيل زرمان- مؤسسة الرسالة ناشرون- الطبعة الأولى(1425ه/2004م).

- **مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح**- د/ عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ - دار المعارف – مصرالجديدة - ط (1411ه/1990م).

- **المقنع في علوم الحديث**- تأليف:الإمام الحافظ سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري, المشهور بابن الملقن(المتوفى سنة804ه)- تحقيق ودراسة د/ عبد الله بن يوسف الجديع- دار فواز للنشر- المملكة العربية السعودية- الطبعة الأولى (1413ه/1992م).

- **مسألة التصحيح والتحسين في الأعصار المتأخرة في علوم الحديث**- دراسة نظرية تطبيقية – تأليف: د/ عبد الرزاق بن خليفة الشايجي- دار ابن حزم- الطبعة الأولى(1420ه/1999م).

- **المسند الصحيح المختصر من السنن المعروف بصحيح مسلم**- لأبي الحسين مسلم بن حجاج القشيري النيسابوري(ت361ه)- شرح الإمام النووي(ت676ه)- طبعة الثالثة:(1404ه/1984م)- دار إحياء التراث العربي.

- **مناهج المحدثين العامة في الرواية والتصنيف**- مناهج المحدثين وغاياتها- مكانة السنة- دفع شبهات سابقة ومعاصرة- الصحابة والحديث- مناهج الرواية- مناهج التصنيف- تأليف: د/ نور الدين عتر- دار الرؤية للطباعة والنشر والتوزيع, سوريا- الطبعة الثانية(1424ه/2003م).

- **مناهج المحدثين**- تأليف: الدكتور سعد بن عبد الله آل حميد - اعتنى به: أبو عبيدة ماهر بن صالح آل مبارك- دار علوم السنة- الطبعة الأولى(1420ه/1999م).

- **منهج الحافظ ابن عبد البر في الجرح والتعديل من خلال كتابه التمهيد**- للدكتور: محمد عبد النبي- مركز الإمام الثعالبي للدراسات والنشر- دارابن حزم- الطبعة الأولى:(1430ه/2009م).

- **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**- لابن جماعة- تحقيق: د/ محي الدين عبد الرحمن رمضان- دار الفكرللطباعة والنشر- الطبعة الثانية(1406ه/1986م).

- **موقف الإمام الترمذي من زيادة الثقة**- إعداد:حكيمة حفيظي- إشراف: د/ حمزة عبد الله المليباري- جامعة الأمير عبد القادر- قسنطينة- سنة(1997م).

- **الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها**- بقلم: د/ حمزة عبد الله المليباري- المكتبة المكية- دار ابن حزم- الطبعة الأولى(1416ه/1995م).

- **الموطأ**- للإمام مالك- تعليق: محمد فؤاد عبد الباقي- دار الحديث القاهرة- الطبعة الثانية(1413ه/1993م).

- **الموضوعات**- ابن الجوزي- تحقيق: توفيق حمدان- دار الكتب العلمية- الطبعة الأولى(1415ه/1995م).

- **الموقظة في علم مصطلح الحديث**- للإمام الحافظ المحدث المؤرخ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي(ت748ه)- تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة(ت1417ه)- مكتبة المطبوعات الإسلامية- الطبعة الرابعة(1420ه).

- **منهاج السنة النبوية**- تصنيف: شيخ الإسلام أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم الشهيربابن تيمية الحراني الدمشقي الحنبلي(المتوفى سنة 728ه)- دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

- **ميزان الإعتدال في نقد الرجال**- تأليف: أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(المتوفى سنة748ه)- تحقيق: علي محمد البجاوي- دار المعرفة- بيروت لبنان.

(حرف النون)

- **نظرات جديدة في علوم الحديث**- دراسة نقدية ومقارنة بين الجانب التطبيقي لدى المتقدمين والجانب النظري عند المتأخرين- بقلم: د. حمزة عبد الله المليباري- المكتبة المكية- دار ابن حزم - الطبعةالأولى(1416ه/1995م).

- **النكت على مقدمة ابن الصلاح**- تأليف: الإمام بدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي(المتوفى سنة794ه)- تحقيق: د/ زين العابدين بن محمد بلافريج- مكتبة أضواء السلف- الرياض- الطبعة الأولى(1419ه/1998م).

- **النكت على كتاب ابن الصلاح**- للحافظ ابن حجرالعسقلاني (المتوفى سنة852ه)- تحقيق ودراسة: د/ ربيع بن هادي عمير- الطبعة الأولى(1404ه/1984م).

- **النكت على نزهة النظر للحافظ ابن حجر,** بقلم: علي بن حسن بن عبد الحميد الحلبي الأثري, دار ابن الجوزي.

(حرف السين)

- **السعي الحثيث إلى شرح شرح اختصار علوم الحديث**- للإمام الحافظ ابن كثير- تأليف: د/ عبد العزيز بن الصغير دخان- مكتبة الجيل الجديد- صنعاء اليمن- الطبعة الثانية(1421ه/2001م).

- **سنن الترمذي, وهو الجامع الصحيح**- للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي(المتوفى سنة279ه)- تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف- دار الكتب العلمية- بيروت لبنان-الطبعةالثانية(1403ه/1983م).

- **سنن الدار قطني**- للحافظ الكبير علي بن عمر الدار قطني(361ه/385ه)- تحقيق: شعيب الأرناؤوط - مؤسسة الرسالة (1424ه/2004م).

- **سير أعلام النبلاء,** تصنيف: الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(ت748ه), مؤسسة الرسالة- طبعة الرابعة: (1406ه/1986م), تحقيق: شعيب الأرناؤوط.

(حرف الشين)

- **شرح علل الترمذي**- للإمام العالم العلامة الحافظ عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي(المتوفى سنة 795ه)- تحقيق: نور الدين عتر, دار الملاح للطباعة والنشر, الطبعة الأولى(1398ه/1978م).

- **شرح لغة المحدث- منظومة في علم مصطلح الحديث**- نظم وشرح: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد- مكتبة ابن تيمية- الطبعة الأولى(1422ه/2002م).

- **شرح موقظة الذهبي** - توضيح وتحرير لمسائل مصطلح الحديث المضمنة في كتاب " الموقظة " للإمام الذهبي(المتوفى سنة748ه)- شرح: الشريف حاتم بن عارف العوني- عناية: عدنان بن زايد الفهمي وبدر بن زايد الفهمي- دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع- الطبعة الأولى(ربيع الأول1427ه).

- **شرح نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة852ه)**- شرح: محمد بن صالح العثيمين(المتوفى سنة1421ه), مع تعليقات الشيخ الألباني رحمه الله- تحقيق: صبحي محمد رمضان, محمد بن عبد الله الطالبي- مكتبة السنة بالقاهرة- الطبعة الأولى(1423ه/2002م).

- **شرف الطالب في أسنى المطالب**, للعلامة ابن قنفد الجزائري(ت810ه), تحقيق: د.عبد العزيز الصغير الدخان, مكتبة الرشد, المملكة العربية السعودية, الطبعة الأولي(1424ه/2003م).

- **شروط الأئمة الستة**- تأليف: الإمام الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي- تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة- الطبعة الأولى(1417ه/1997م).

- **شروط الأئمة الستة**- للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي(507ه)- دار الكتب العلمية- بيروت لبنان- الطبعة الأولى:(1405ه/1984م).

- **شروط الأئمة الخمسة**- للحافظ أبي بكر محمد بن موسى الحازمي(ت593ه)- دار الكتب العلمية- بيروت- ط1(1418ه).

- **شعب الإيمان**- للإمام ابي بكر أحمد بن الحسين البيهقي- دار الكتب العلمية (1421ه/2000م).

(حرف الواو)

- **وفيات الأعيان وأنباء الزمان**- لابن خلكان شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم(ت681ه)- تحقيق: د. إحسان عباس- طبعة دار صادر- بيروت لبنان(1398ه).

- **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**- للشيخ الدكتورمحمد بن محمد أبوشهبة- دار المعرفة للنشر والتوزيع- جدة- المملكة العربية السعودية- الطبعة الأولى(1403ه/1983م).

فهرس المحتويات

الموضوع : الصفحة

الإهداء .....
شكر وعرفان .....
المقدمة .....
الفصلُ الأوّل: التعريف بالإمام الترمذي وبكتابه الجامع.
المبحث الأول: التعريف بالإمام الترمذي.....
توطئة:.....
المطلب الأول:(اسمه, مولده, ونسبه),(طلبه للعلم, ورحلته فيه).....
اسمه , مولده, ونسبه.....
طلبه للعلم, ورحلته فيه.....
المطلب الثاني: شيوخه وطبقاتهم, لقيه كبار أئمة عصره.....
أول شيوخ الترمذي.....
أهم شيوخ الترمذي.....
طبقاتهم في الجامع.....
لقيه كبار أئمة عصره.....
لقيه الإمامين مسلماً بن الحجاج, وأبا داود السجستاني.....
لقيه الشيخين المحمدين بشار بن بندار, وابن المثنى أبا موسى.....
المطلب الثالث: تلمذته على الإمام البخاري, ومكانته العلمية العظيمة.....
تلمذته على الإمام البخاري .....
مكانته العلمية العظيمة.....
المطلب الرابع: تلامذة الإمام الترمذي, ثناء العلماء عليه,وشذوذ ابن حزم.....
تلامذته.....
ثناء العلماء على الترمذي.....
شذوذ ابن حزم وحده.....
ملاحظات.....
المبحث الثاني: التعريف بكتابه((الجامع)).....
تمهيد.....

المطلب الأول: تسمية الجامع, فضائله ومحاسنه.....
تسمية ((الجامع)).....
فضائل الجامع, ومحاسنه.....
المطلب الثاني: من منهجه في التخريج عن الرواة.....
المطلب الثالث: عناية الترمذي بكتابه ((الجامع)).....
المطلب الرابع: موضوع ((الجامع)), أقسام الحديث, والرواة فيه.....
تقديم.....
موضوع ((الجامع)).....
أقسام الحديث في ((الجامع)).....
أقسام الرواة فيه.....
استمرار ية الثناء على ((الجامع)).....
الفصل الثاني: (الحسن) نشأته, واستعمالاته عند المحدثين.....
القسم الأول: من عصر التابعين إلى عصر الإمام الترمذي
المبحث الأول: دلالات (الحسن) واستعمالاته إلى زمن الإمام الترمذي.....
المطلب الأول: تعريف(الحسن) ونشأته الأولى.....
تعريف (الحسن) لغة.....
نشأة مصطلح(الحسن)عند المتقدمين.....
استعمالات المتقدمين لمصطلح(الحسن) وآراؤهم فيه.....
الحديث الحسن عند الإمام مالك(ت179ه).....
الحديث الحسن عند الإمام الشافعي(ت204ه).....
الحديث الحسن عند الإمام أحمد(ت241ه).....
الحديث الحسن عند الإمام ابن المديني(ت234ه).....
الحديث الحسن عند الإمام محمد بن إسماعيل البخاري(ت256ه).....
الحديث الحسن عند الإمام يعقوب بن شيبة(ت262ه).....
ملاحظات مهمة.....
القسم الثاني: من عصر الإمام الترمذي إلى زمن استقرار المصطلح.
المبحث الثاني: دلالات (الحسن) واستعمالاته من بعد الترمذي إلى زمن استقرار المصطلح.....
المطلب الأول: تحسينات الإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي النمري(ت463ه).....
المطلب الثاني: تحسينات الإمام الحافظ أبي الحسن علي بن محمد بن القطان الفاسي(ت628ه).....
المطلب الثالث: تعريف (الحسن) عند ابن القطان الفاسي.....
ما يفهم من التعريف .....

أمثلة (الحسن) عند ابن القطان الفاسي.....
المثال الأول.....
المثال الثاني.....
المثال الثالث.....
المثال الرابع.....
المثال الخامس.....
المبحث الثالث: مصطلح(حسن),(صحيح),(حسن صحيح)عند الترمذي.
تمهيد.....
المطلب الأول:تعريف (الحسن) عند الترمذي, والانتقادات التي وجهت إليه.....
تعريف (الحسن) عند الترمذي.....
شرح تعريف الترمذي.....
الإنتقادات التي وجهت إليه.....
الاعتراض الأول: أنه لم يميز الحسن من الصحيح.....
رد الاعتراض.....
الاعتراض الثاني:أنه حسّن أحاديث مع أنها لو ترو إلا من وجه واحد.....
رد الاعتراض.....
الاعتراض الثالث: أن في تعريفه تكراراً.....
الجواب عليه.....
المطلب الثاني: اختلاف العلماء في حد الحديث الحسن.....
تمهيد.....
أولاً: تعريف (الحسن) عند الإمام الخطابي(ت388ه).....
شرح التعريف.....
الاعتراضات عليه.....
أولاً: الحد مدخول.....
ثانياً:الإخلال بالحد.....
الأجوبة على الاعتراضات.....
ثانياً: تعريف (الحسن) عند الإمام ابن الجوزي(ت597ه).....
الاعتراضات على ابن الجوزي.....
أولاً: اعتراض ابن دقيق العيد.....
ثانياً: اعتراض ابن جماعة.....
الأجوبة على الاعتراضات.....
أولاً: جواب الطيبي.....
ثانياً: جواب ابن حجر.....

ثالثاً: أجوبة ابن الصلاح على الترمذي والخطابي وابن الجوزي.....
رابعاً: تعريف (الحسن) عند الإمام ابن الصلاح(ت643ه).....
الاعتراضات على رأي ابن الصلاح.....
أولاً: اعتراض الحافظ ابن كثير(ت743ه).....
ثانياً: اعتراضات الإمام الزركشي(ت794ه).....
ثالثاً: اعتراض البدر بن جماعة.....
الجواب على الاعتراضات.....
رابعاً: تعريف (الحسن) عند الإمام ابن جماعة(ت861ه).....
الاعتراضات عليه.....
أجوبة أبي الفتح اليعمري على ابن جماعة.....
الاعتراضات عليه.....
اعتراضات الزركشي على ابن جماعة.....
خامساً: تعريف الحسن عند ابن دحية(ت633ه).....
الاعتراضات عليه.....
اعتراض الزركشي.....
اعتراض ابن حجر.....
اعتراض د.الدريس.....
سادساً: تعريف (الحسن) عند الإمام الطيبي.....
سابعاً: تعريف (الحسن) عند الإمام الذهبي(ت748ه).....
الموافقات عليه.....
قول ابن ناصر الدمشقي(ت842ه).....
قول ابن الملقن(ت804ه).....
جواب د.الدريس.....
ثامناً: تعريف (الحسن) عند الحافظ ابن حجر(ت852ه).....
الاعتراضات عليه.....
تاسعاً: تعريف (الحسن) عند الحافظ السخاوي(ت902ه).....
الاعتراضات عليه.....
عاشراً: تعريف (الحسن) عند تقي الدين الشمني.....
الخلاصة.....
نتيجة المبحث.....
المطلب الثالث: مصطلح(صحيح),(حسن صحيح)عند الترمذي(تتبعُ وإحصاءٌ).
أولاً: مصطلح(صحيح)عند الترمذي.....

تعريف الحديث الصحيح.....
الصحيح في اللغة.....
الصحيح في الاصطلاح.....
شروط الصحيح عند الإمام الترمذي من خلال كتابه الجامع.....
مثال الصحيح عند الإمام الترمذي.....
تتبع صنيع الترمذي في إطلاق مصطلح(صحيح).....
ثانياً: مصطلح(حسن صحيح)عند الإمام الترمذي.....
نظرية الحافظ ابن رجب في (حسن صحيح).....
إطلاقات الترمذي لمصطلح(حسن صحيح) في الجامع.....
تنوع إطلاقات الترمذي لمصطلح(حسن صحيح) في الجامع.....
الفصل الثالث: تفسير عبارة الترمذي(حسن صحيح) عند العلماء المتأخرين ومناقشتها.
المبحث الأوّل: رأيّ ابن الصلاح الأوّل.....
مناقشة واعتراضٌ.....
الوجه الأول: اعتراض ابن دقيق العيد.....
جواب الحافظ السيوطي(ت911ه).....
الوجه الثاني: اعتراضات الحافظ ابن رجب الحنبلي(795ه).....
الأجوبة على الاعتراضات.....
أولاً: جواب الحافظ العراقي(806ه).....
جوابه على ابن رجب.....
جوابه على ابن دقيق العيد.....
ثانياً: جواب الإمام ابن تيمية(ت728ه).....
ثالثاً: جواب ابن الملقن(ت804ه).....
رابعاً: تعقب الحافظ العراقي.....
خامساً: تعقب الحافظ ابن رجب.....
سادساً: تعقب الزركشي.....
المبحث الثاني: رأي ابن الصلاح الثاني.....
القول بالمعنى اللغوي في تفسيرعبارة(حسن صحيح).....
مناقشة هذا الرأيِّ.....
اعتراض ابن دقيق العيد.....
اعتراض ابن سيد الناس(ت734ه).....
اعتراض السخاوي.....
اعتراض ابن حجر.....
أمثلة الحسن المعنوي.....
استلزام ابن دقيق العيد.....

الأجوبة عليه.....
أولاً: جوابا الحافظ العراقي.....
1- غرابة الاستلزام.....
2- تاريخ المصطلح.....
ثانياً: جواب الزركشي.....
المبحث الثالث: رأيّ ُالإمام ابن دقيق العيد.....
القول بالإستفاء في تفسير(حسن صحيح).....
الموافقات على رأي ابن دقيق العيد.....
موافقة ابن المواق(ت897ه).....
موافقة ابن حجر.....
الأجوبة على هذا الرأيٌ.....
جواب ابن سيد الناس.....
جواب الزركشي.....
المبحث الرابع: رأيّ ُالحافظ ابن كثير.....
القول بالتوسط بين الحسن والصحة في(حسن صحيح).....
الأجوبة على رأيٌ ابن كثير.....
الوجهة الأولى- جواب الحافظ العراقي.....
الوجهة الثانية - جواب الحافظ ابن رجب.....
المبحث الخامس: رأيّ الحافظ ابن حجر.....
القول بالتردد في تفسير(حسن صحيح).....
موافقة البقاعي لابن حجر .....
المبحث السادس: رأي الحافظ السخاوي.....
تقويم السخاوي لتحقيق ابن حجر.....
إشارة الحافظ السيوطي لتقويم ابن حجر.....
نتيجة الفصل.....
الفصل الرابع: أرآء العلماء المعاصرين في (حسن صحيح), ومناقشتها.
المبحث الأول: آراء العلماء القائلين برأي ابن الصلاح.....
1- رأي الحافظ المباركفوري.....
2- رأي الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد.....
3- رأي الشيخ الدكتور نور الدين عتر.....
المبحث الثاني: آراء العلماء المؤيدين لرأي ابن حجر.....
3- رأي الشيخ الدكتور محمود الطحان.....
2- رأي الشيخ الدكتور أحمد عمر هاشم.....
3- رأي الشيخ أبي الحسن السليماني.....

المبحث الثالث: آراء العلماء القائلين بتوكيد الصحة في(حسن صحيح)
1- رأي العلامة أحمد شاكر(رحمه الله).....
4- رأي الشيخ الدكتورحمزة المليباري.....
5- رأي الشيخ الدكتورعبد العزيز الدخان.....
6- رأي الشيخ الدكتور نذير حمادو.....
المبحث الرابع: رأي العلامة محمد عبد الرزاق حمزة(رحمه الله).....
المبحث الخامس: نقد الآراء السابقة ومناقشتها.....
1- جواب الشيخ الألباني .....
2- جواب الشيخ د.ربيع المدخلي.....
3- جواب الشيخ د.عبد العزيزالدخان.....
4- جواب الشيخ د.الدريس, واعتذاره لعبد الرزاق .....
5- نقد الشيخ طارق عوض الله لمذهب ابن حجر.....
6- نقد الشيخ د.عداب الحمش.....
7- رأي الباحث.....
الخاتمة: نتائج البحث وتوصياته.....
فهرس المراجع والمصادر.....
فهرس المحتويات.....
ملخص البحث باللغة العربية.....
ملخص البحث باللغة الأجنبية.....

ملخص البحث باللغة العربية
[مصطلح حسن صحيح وتفسيره عند المعاصرين]
(دراسة تحليلية نقدية)

إن مصطلح((حسن صحيح)) مصطلحٌ شائع عند الإمام أبي عيسى الترمذي(رحمه الله) وهو مصطلحٌ يربوعن الألف وستمائة(1641)حديثاً عارياً عن كل قيد, وعن الألف وتسعمائة(1995)حديثاً بقيوده المتنوعة, ويتنوع إلى أربعة وأربعين(44) نوعاً في الإطلاقات.

وتفسيره ضروي وهامٌ؛ وذلك قصد اكتشاف منهج هذا الإمام الحافظ, والناقد الجهبذ أبي عيسى الترمذي, ومعرفة رتبة هذا النوع من الأحاديث في كتابه: (الجامع).

وقد كتبت دراساتٌ عديدةٌ عنيت بالإمام الترمذي قبل هذه الدراسة, بيد أن تخصيص هذا المصطلح الذي غدا أمارة عليه وعلى جامعه؛ لم يحظ بسبب في الكتابة, أوعناية في التخصيص من هذه الدراسات مجتمعة أو متفرقة؛ سوى ما كان مبثوثاً في ثنايا الرسائل الجامعية هنا أوهناك؛ فاخترت له عنوان:((مصطلح حسن صحيح وتفسيره عند المعاصرين- دراسة تحليلية نقدية)).

وتناولت الدراسة في طياتها ترجمة مفيدة للإمام الترمذي؛ فلم أعتمد منهج أصحاب التواريخ والسير في ترجمة الأعلام والرجال؛ وإنما ركزت على ما هو مفيد يدلي بصلة للموضوع, زيادة على بعض الإضافات والإستدراكات, ثم تعرضت إلى تاريخ ونشأة مصطلح(الحسن) واستعمالاته ودلالاته عند من سبق الإمام الترمذي, وعند من عاصره, وعند من جاء بعده.

والغرض من هذا, وذاك هو: اكتشاف المراحل التي مر بها مصطلح(الحسن) في تطوره, والدلالات التي استعمل فيها؛ عسى أن تساعدني في تفسير المصطلح المركب((حسن صحيح)), ثم تعرضت بعد ذلك إلى تفسير(الحسن) عند العلماء - إذ لم يختلفوا في مصطلح كما اختلفوا في (الحسن)- , وعند الإمام الترمذي بالخصوص, وأحصيت إطلاقاته عنده, ثم مصطلح(الصحيح), تعريفه, وإحصاء إطلاقاته كذلك, ثم خلصت بعد ذلك إلى المركب منهما؛ ألا وهومصطلح((حسن صحيح)), وأحصيت إطلاقاته عند الترمذي عارياً أومقيداً بقيد.

وقبل الولوج في تفسير المصطلح عند المعاصرين, كان من الواجب التعرف إلى تفسيره عند الأئمة المتأخرين؛ كابن الصلاح, وابن دقيق العيد, وابن كثير, وابن حجر, والسخاوي, وابن رجب الحنبلي في نظريته الطويلة.

ولما كان لبعض المعاصرين من علماء القرن الرابع عشر الهجري بعض الآراء في تفسير عبارة((حسن صحيح)), بعضها يوافق بعض المتأخرين في أقوالهم, وبعضها يخالف وبعضها يستقل؛ جمعتها جميعاً, وتعرضت لها نقداً وتحليلاً.

وقد كانت آراؤهم ملخصة في أربعة أقوال مهمة, أذكرها مختصرة, وهي:

1- القول بتعدد الإسناد, وموافقة الإمام ابن الصلاح في رأيه الأول؛ وهذا كان من الحافظ المباركفوري, والشيخ محي الدين عبد الحميد, والشيخ الدكتور نور الدين عتر.

2- القول بموافقة مذهب الحافظ ابن حجر: ومثله الشيخ الدكتور محمود الطحان, والشيخ الدكتور أحمد عمر هاشم, والشيخ أبو الحسن السليماني.

3- القول بتوكيد الصحة: ومثله الشيخ أحمد محمد شاكر, والشيخ الدكتور حمزة المليباري, والشيخ الدكتورعبد العزيزالدخان, والشيخ الدكتور نذير حمادو, والشيخ طارق عوض الله, والشيخ الدكتورعداب محمود الحمش, وغيرهم.

4- وقول رابعٌ, وأخير؛ وهو للشيخ محمد عبد الرزاق حمزة؛ يقول فيه: أن مصطلح ((حسن صحيح)) عند الترمذي هو: الحديث المؤيد بعمل القرون الأولى؛ الذي يقول في مثله الإمام مالك(رحمه الله): ((وعليه العمل ببلدنا)).

والذي رجحه الباحث من تلك الأقوال؛ هو القول الثالث منها؛ أي القول بالتوكيد, مع الاعتراف بأن كل ما ورد من التفاسير يصدق على ((حسن صحيح))؛ ولكن في أمثلة محصورة, وأحاديث معدودة من كتاب الترمذي((الجامع)), ولا يمكن تعميم قول منها على المصطلح.

وعند الرجوع إلى التطبيق؛ والبحث في عيينات من الأحاديث التي حكم عليها الترمذي بهذا ((بحسن صحيح)), وجدناها تؤكد ذلك وزيادة؛ وهي أن المصطلح في أعلى درجات الصحة والثبوت عند الإمام الترمذي.

فقد نقل د.عمر فلاته في كتابه: ((الحديث الحسن مطلقاً ومقيداً عند الإمام الترمذي)) عيينة تطبيقية للشيخ الألباني(رحمه الله) في تخريج (49) تسعة وأربعين حديثاً حكم الترمذي عليها بحسن صحيح؛ قال: ((وقد شملت العينة تسعة وأربعين حديثاً, حكم النقاد على ستة وأربعين حديثاً بأنها صحيحة, وحديثين بأنهما صحيحا الإسناد, وحديثاً واحداً بأنه ضعيف الإسناد, وأحاديث العينة مدار رواتها طبقة التابعين, وجاءت على النحو التالي: حديثان(02) مدارهما على الطبقة الثانية, وثمانية عشر(18) حديثاً مدار رواتها من الطبقة الثالثة, وخمسة عشر (15) حديثاً مدارروتها من الطبقة الرابعة, وأربعة عشر (14) حديثاً مدار رواتها من الطبقة الخامسة؛ اتفق الشيخان وغيرهما على إخراج ستة وعشرين(26) حديثاً, وأخرج مسلم وأصحاب السنن الأربعة وأحمد تسعة(09) أحاديث وأخرج أصحاب السنن الأربعة (02)حديثين, وتفرد الترمذي دون أصحاب الكتب الستة بإخراج أحد عشر(11) حديثاً.

وهذه الدراسة تشعرُبأن الترمذي يقصد بقوله:((هذا حديث حسن صحيح))؛ أن الحديث (صحيح) توافرت فيه شروط الصحة في رأيّه على الأقل, وأن مدار روايته على التابعين بمختلف طبقاتهم, فأجمل هذا المعنى في هذا المصطلح))[1].

وأما عيينة الدكتور عداب محمود الحمش, فقد أشار إليها في كتابه: ((الإمام الترمذي ومنهجه...))), بعدما أعد ثبتاً للأحاديث المحكوم عليها: ((بحسن صحيح)) في جامع الترمذي موازنة بما في الصحيحين تحديداً.

قال: ((... فقمت بإحصاء الأحاديث التي وافق الترمذي البخاري ومسلماً معاً على تخريجها فوجتها(1096) ألف حديث وستة وتسعين حديثاً.

فتتبعت الخمسين حديثاً الأولى منها؛ فكانت ستة وثلاثون حديثاً منها قد قال الترمذي عقبه: حسن صحيح, وكان منها أربعة عشر حديثاً فقط لم يحكم الترمذي عليه بهذا الحكم وهي الأحاديث: ((129/120/98/97/94/73/71/70/32/28/22/13/8/5)).

وهذا يؤكد أن مصطلح ((حسن صحيح)) مع ملحقاته هو الرتبة العليا عند الترمذي))[2].

---

(1) د.عمر فلاته, الحديث الحسن مطلقاً ومقيدًا عند الإمام الترمذي, دارالأنصاري للنشر المدينة, الطبعةالأولى(1426ه/2005م), ص(68/67).

(2) د. عداب الحمش, الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع(380/1).

والجديد الذي يمكن للقارئ الكريم ملامسته؛ في هذه الرسالة - على تواضعها- هو نتائجها المغايرة لما كان شائعاً ومعروفاً في كتب مصطلح الحديث, وما شاع حول مصطلح((حسن صحيح)) عند الإمام الترمذي؛ من أن إطلاق الترمذي جمعاً للحسن والصحة في كتابه الجامع؛ لا يفيد إلا الصحة في أحسن الأحوال؛ فهو في الرتبة دون (الصحيح) المعروف.

وتأكد عند الباحث توكيد الصحة في ((حسن صحيح)) مع تعليق الدرجة العليا له عند الإمام الترمذي, والدليل على ذلك أنه لو أراد الترمذي بمصطلح ((حسن صحيح)) (الصحيح) فقط ؛ لكفاه استعمال (صحيح)على (حسن صحيح)؛ خاصة وأن المصطلح موجود, وشائعٌ ومعروفٌ, ومتداول عنده, وعند من تقدمه من الأئمة والعلماء, ولما أحرج العلماء من بعده في تفسير هذا المصطلح المركب؟؟.

وهذا يجعلنا نصحح ما كان شائعاً من خطإ في ترتيب الأحاديث في ((الجامع)) عند الترمذي؛ ويكون الترتيب على النحو التالي:(حسن صحيح), ثم(حسن صحيح غريب) ثم(صحيح), ثم(حسن غريب), ثم (حسن).

بعد ما كانت مرتبة على النحو التالي: (صحيح), ثم(حسن صحيح), ثم(حسن), ثم(حسن غريب), وذلك من ناحية قبول الحديث والاحتجاج به.

هذا؛ وأوصي بتعميق الدراسة في هذا المصطلح من ناحيته التطبيقية؛ تخريجاً, ودراسة, وموازنة بينه وبين ما في الصحاح تعميماً, وبين ما في الصحيحين تحديداً, ولعل ذلك ما أصبو إليه في القابل لي من البحوث والدراسات.

وأما ناحية تفسيره, وبيان مدلوله ومعناه؛ فهذا أرى أنه قد تمّ, والحمد لله تعالى الذي بنعمته تتم الصالحات..., هذا... وصلى الله وسلم وبارك على خاتم الرسالات, والنبوات.

وشكراً.

كتبه الفقير إلى عفو ربه القوي: عبد الله أحمد أبوعبد الرحمن عطاء الله سحوان. غفر الله له, ولوالديه, ولأساتذته, وتلامذته, وأهل سنده, وسائر المسلمين والمسلمات.

ملخص البحث باللغة الأجنبية

Le terme (Hassan sahih) et son interprétation par les contemporaine

(Étude analytique et critique)

Le terme (hassen sahih) prend une grande place dans l'œuvre du imam al-tirmidi(al-jaamii) .Plusieursétudes académiquesont traitéesles termes qu'utilise l'Imam al-Tirmidhi dans son livre "aljamii" telle que l'approche du dr. nourdine al iter (al-azhar) et le Dr Aadab Mahmoud Habash (l'Université de Bagdad) et le Dr Khaled Mansour Drees (Umm Al Qura).mais ces études et d'autres n'ont jamais traité l'analyse indépendante du terme (hassen sahih) tel que nous l'avons envisagé dans cette recherche. il ya cependent un nombre de scientifiques contemporains tels que Ahmad Mahmoud Shaker , Cheikh albanis ,le cheikh Abd al-Razzaq Hamza et M. Nour al-Din Itr et le dr hamza Almilibari qui donnent un ensemble de vues imposantesàcesujet.

Ce travail est divisé en quatre chapitres principaux que l'on résume comme tel :1_biographie de l'Imam al-Tirmidhi et un appercu de son livre « al-jamii 2_ historique de l'émergence du terme «hassen» et son utilisation à partir du moment des al tabiine (qu'Allah soit satisfait d'eux tous) à l'époque de l'Imam al-Tirmidhi, puis à partir du moment de l'Imam al-Tirmidhi (279 e) à l'époque de l'Imam Ibn al-Salah (643 e)que la miséricorde de Dieu soit sur lui, époque où le sens du concept se stabilise. Ensuite mettre le doigt sur la signification du terme (al hassen)chez le imam al-tirmidi , sur les principales critique critique à ce sujet et les plus importantes définitions opposées telle que la définition de l'imam al khatabi (388 e) et l'Imam Ibn Al-Qattan alFassi(628e)etejusqu'au Imam Ibn al-Salah(643e).

3_ dans le chapitre III on met en avant l'interprétation du terme « hassen sahih »parles chercheurs retardataires en donnant les débats

et les résultats.4_ le quatrième et dernier chapitre aborde les déclarations et les avis des imams dans l'interprétation contemporaine de l'expression «hassen sahih» et démontre les résultats de la recherchequiont les suivants :
1 - "hassen sahih" chez le imam al tirmidi veut dire que le hadith est plus saint et plus fort que le terme de « hassen » seul ou de « sahih » seul
2 - pour le imam al-tirmidi et ceux qui le précèdent , l'expression « al hassen » est plus importante que celle de « sahih ».
3 - la plupart de ce qui a été décrit par l'Imam al-Tirmidhi,dans son livre aljaami comme « sahih » a été convenu et reconnu comme tel par Boukhariet Mouslim
4 – presque absence de l'utilisation du terme « sahih » seul dans l'œuvre d'al-Tirmidhi
5 - Théorie Hafiz Ibn Rajab al-Tirmidhi dans expliquant les raisons de la virgule dans la confusion, la solution et la résolution des conflits
6 - nous disent toutes les possibilités qui vint dans l'interprétation du terme et ne trouve pas l'opinion reconnaît la difficulté de
1 - 7 – dans son al-jamii al tirmidi présente :
1641hadith«hassensahih».2298hadith3 –90 hadith «sahih» seulement. il y a en tout 3956 hadith interprétés par l'Imam al-Tirmidhi et c'est ce qui a imposé la nomination de son livre al –jamii et ce qui nous a poussé à faire cette recherche que nous avons vu importante.Louange àAllah,Seigneurde

Ahmed Iben Attallah sahouane.